دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية في ظل اندلاع الثورات العربية

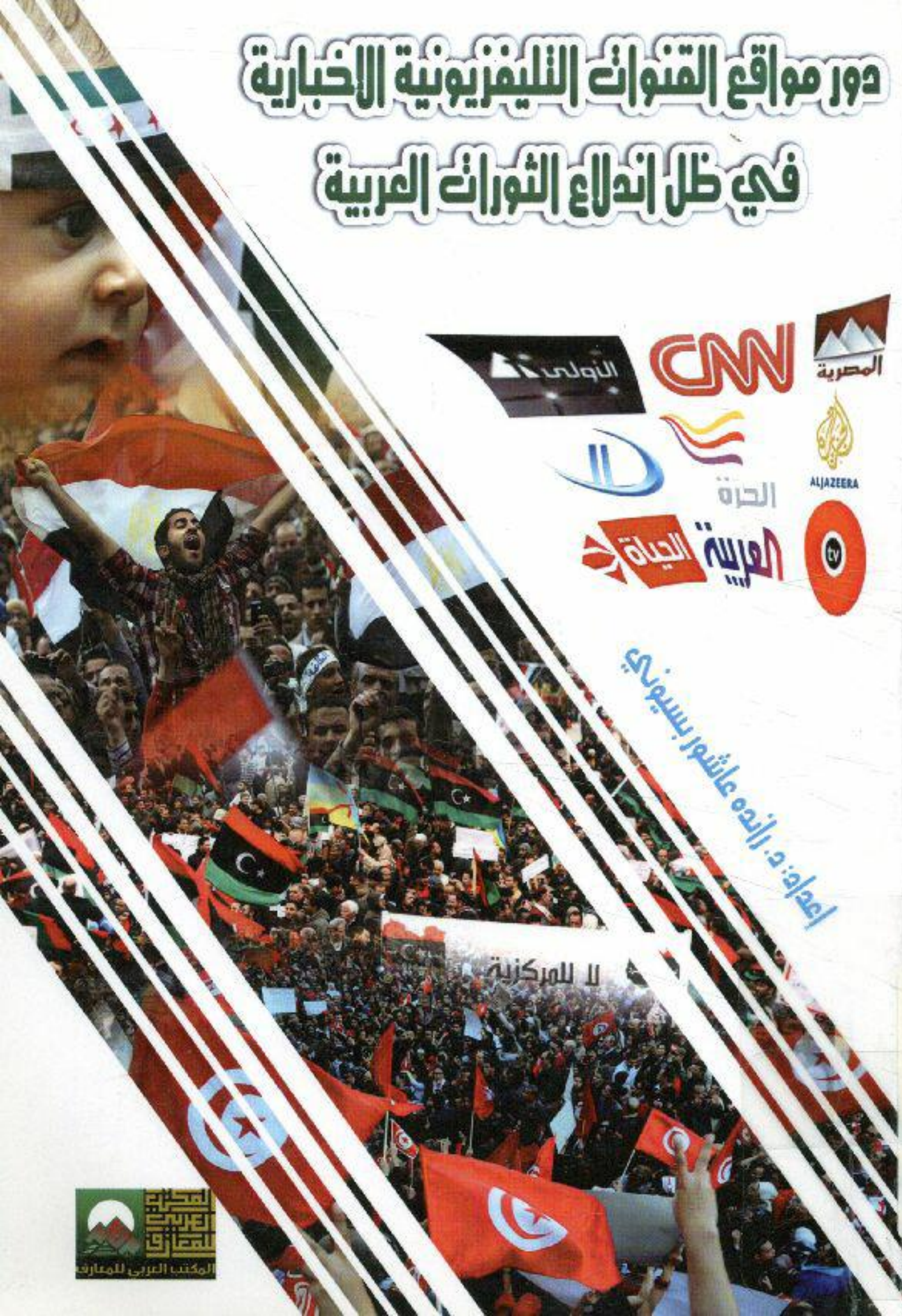

إعداد: د. أنده عاشور بسيوني

المكتب العربي للمعارف

دور مواقع القنوات التليفزيونية الاخبارية فى ظل اندلاع الثورات العربية

إعداد
د. رانده عاشور عبد العزيز بسيوني

الناشر
المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب: دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية
في تشكيل اتجاهات لدى الشباب نحو القضايا السياسية
اسم المؤلف: دكتورة/ رائده عاشور عبد العزيز بسيوني
تصميم الغلاف: محمد حمدي

جميع حقوق الطبع والنشر
محفوظة للناشر

الناشر
المكتب العربي للمعارف
٢٦ شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس – مصر الجديدة – القاهرة
تليفون/ فاكس: ٠١٢٨٣٣٢٢٧٣-٢٦٤٢٣١١٠
بريد إلكتروني: Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى يناير ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/١٦٦٩٤
الترقيم الدولي I.S.B.N. 978- 977- 276- 620- 2:

جميع حقوق الطبع والتوزيع مملوكة للناشر ويحظر النقل أو الترجمة أو الاقتباس من هذا الكتاب في أي شكل كان جزئيا كان أو كليا بدون إذن خطي من الناشر، وهذه الحقوق محفوظة بالنسبة إلى كل الدول العربية . وقد اتخذت كافة إجراءات التسجيل والحماية في العالم العربي بموجب الاتفاقيات الدولية لحماية الحقوق الفنية والأدبية .

إهداء

أهدى هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي وأخي "أسرتي الصغيرة" التي قدمت لي الكثير وإلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد معوض إبراهيم أستاذ الإعلام بجامعه عين شمس، وعميد معهد الجزيرة العالي للإعلام بالمقطم .

وإلى أستاذتي العزيزة الدكتورة عزة عزت مدرس الإعلام بكلية الآداب جامعة المنوفية، وأستاذي العزيز د/ حسنين شفيق شركسي أستاذ الإعلام بمعهد الجزيرة العالي بالمقطم وأستاذي العزيز الأستاذ الدكتور : مسعد عويس أستاذ علم الاجتماع بكلية التربية بجامعة حلوان.

مقدمة

تلعب وسائل الإعلام دورا رئيسيا في تشكيل الاتجاهات خصوصا في ظل التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي في المجتمعات العربية حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة، والمجتمع، ويتوقف دور وسائل الاعلام في عملية الاصلاح السياسي والديمقراطي لتعدد الآراء والاتجاهات المختلفة داخل مؤسسات الدولة، بجانب ما يعتنقه الافراد من ثقافات ومعتقدات متأصلة لديهم. فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية خصوصا في ظل اندلاع الثورات العربية المختلفة، وبناء الحياة السياسية، وظهور تيارات سياسية مختلفة، كقنوات للتعبير عن مايريده المواطن في بلاده، وما يحقق أحلامه، سواء من خلال مشاركته في كتابه دستور بلاده، أو بالتصويت عن من يحقق له مصلحته، ومصلحه وطنه، ومن يسعى نحو تنمية بلاده، وأبناءه، ويسعى لحو تنمية بلاده، وتدعيم عملية التطور الديمقراطي، والتغيير السياسي.

ويستهدف ذلك الكتاب التعرض لدور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية، ومدى قدرتها على تشكيل الاتجاهات لدى الشباب، نحو القضايا السياسية المطروحة على الساحة السياسية، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

الأول يتعلق، بدور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وثانيا، ملامح لبعض القضايا البارزة على الساحة وثالثا، نتائج الدراستين الميدانية على عينة من الشباب الجامعي، والدراسة التحليلية لموقعين قناتي الجزيرة، وقناة النيل الاخبارية .

الفصل الأول

دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية في تشكيل الاتجاهات نحو القضايا السياسية

تمهيد:

يمثل "الإعلام" ضرورة ملحة لبناء المجتمعات المدنية القوية وللحفاظ على مكونها الثقافي والاجتماعي من منطلق كون الإعلام يؤدي رسالة تسعى إلى تحديث المجتمع وتنوير الرأي العام. والحق إن الإعلام باعتباره وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي والتي يحتل أهمية بارزة في هذا العصر الذي تنعكس فيه مظاهر التقدم التكنولوجي على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، فالتطور العلمي والتقني أدى بدوره إلى إحداث ثورة في شكل قنوات تبادل الأفكار والبرامج النوعية الترفيهية المختلفة ومضمونها[1].

والإعلام من بين مئات الأسلحة التي يستعملها الاستعمار الجديد ويسخرها لتحقيق أهدافه ومقاصده لدى الأعداء والأصدقاء، وذلك راجع لكون دول العالم الثالث مجرد مستهلك لما ينتجه الغرب وليس فاعلا مؤثرًا في وجه هذا الكمّ الهائل من طرق انتقال المعلومة والخبر في سياقٍ يبدو أكثر شفافية ووضوحًا يقف أمامه المواطن العربي موقف الحائر، فهو هارب من تسلط الدولة واحتكارها للثقافة والفن والإبداع برقابة تُخلّ بأبسط مبادئ الحرية الفكرية ليجد نفسه تحت رحمة قوى خارجية خلقت هذه المساحة الإعلامية الشاسعة لكي تمارس نوعًا جديدًا من الحرب تم التخلي فيها عن أساليب الترويع والتخويف التقليدية[2].

وهكذا فتحت ثورةُ الاتصالات صدرها الرحب ممهدة لقرن يسود فيه فراغ

---

(١) هدى علي علوي. "**دور الإعلام العربي في تعزيز ونشر الاتجاهات المعاصرة**"، مؤتمر الأسرة والإعلام (معهد الدوحة الأولي الدراسات الأسرية والتنمية، مايو ٢٠١٠) ص ٢.

(٢) عواطف عبد الرحمن. "**قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي**"، (القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

دولي، برزت على أنقاضه هيمنة فكرية وسياسية واقتصادية في توسع متزايد للفجوة التكنولوجية والمعرفية بين الشمال والجنوب ، وخاصة العالم العربي، فالمشاهد العربي الذي يفر من إعلام تقليدي يتسم بدرجات عالية عدم المصداقية وتكرار المادة الإعلامية يتلقفه النظام الإعلامي الجديد الذي يخفي تحت اسم "الحرية" و"الديمقراطية" أهدافًا تسعى إلى تغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية للبلدان الأخرى"(١).

ثم بدأ عصر الفضائيات العربية بعصر جديد من تدفق وانفتاح المعرفة وتأكيد التواصل بين الشعوب العربية وقضاياها، وبعد حوالي ١٥ عامًا أفرزت ٢٢ فضائية عربية تعمل على توعية الشعوب العربية بقضاياها(٢).

الأمر الذي يؤدي بنا - شئنا أم أبينا - إلى ثورة حقيقية، وأول ملامح هذه الثورة هو أن قيادة العالم في المرحلة القادمة سوف تكون في يد الشباب لأنهم الأقدر على فهم ملامح التكنولوجيا والاستفادة منها، ولعل الدليل قدرة الشباب على الإدارة كرجال أعمال واعين، ومن هنا كان لابد أن نعرف أين نحن من الأحداث؟ وماذا سنعدّ لشبابنا حتى يتمكنوا من خوض التجربة بنجاح وحتى يتمكنوا من المواكبة والتقدم(٣)

ويعتبر الإنترنت هو نجم التفاعل العالمي، وهو النموذج المؤثر للعولمة وكلمة "إنترنت" لم تكن معروضة قبل نشوء مسماها، بل نشأت نتيجة لإدخال كلمة "Inter" - التي تشير إلى العلاقة البينية بين شيئين أو أكثر - على كلمة Net التي تعني "الشبكة"، لتعكس أن الإنترنت من ثلاثين عامًا أنشئ لأغراض عسكرية سياسية، ثم تعليمية من خلال شبكة NSFNET التي أنشأتها وكالة ناسا عبر المؤسسات التعليمية الأمريكية والمجهزة لتمتد عبر أنحاء العالم، وتنتشر

---

(١) مروان قبلان: "الإعلام بين المهنية والتبعية"، متاح على:

- www.aljazeera.net.2002.

(2) www.algeriemedia.org.

(٣) عضو الهيئة التنسيقية لنشاطات الشباب في مركز الإعلاميات العربيات.

- www.adelfawzy.com2/11/2011.

الحواسب الرئيسة المزودة والمكونة للشبكة في الدول المتقدمة خاصة للولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبات الإعلام العربي الآن يمثل عدة اتجاهات مما جعل الإعلام يتسم بالطابع الإخباري ولدينا إعلام ترفيهي يصل إلى آخر حدود الليبرالية، وبجواره إعلام آخر يتخذ الاتجاه المعاكس له حتى آخر اليمين، وللأسف الشديد إن الإعلام العربي متنوع الأطياف ويخضع فعلاً لسياسات، ولهذا فنحن نحتاج إلى مرجعية عربية تشريعية تضع رؤية عربية حول ما يناقش في الإعلام في قضايا مختلفة[2].

وهناك آثار إيجابية كثيرة للبث المباشر على المجتمع العربي يمكن تحديد أهمها في المجالات التالية: أولها: الأخبار السياسية والاجتماعية؛ حيث أتاحت قنوات البث المباشر للمشاهد العربي فرصة التعرف على الأنباء والأحداث العالمية لحظة وقوعها، والتعايش مع الحدث والخبر مباشرة بالصوت والصورة المتحركة[3].

وترتبط السياسة الإعلامية الخاصة بكل مؤسسة إعلامية بالأوضاع السياسية والاقتصادية الأمنية والاجتماعية والحربية، بمعنى أن الإعلام يرتبط بقوى الدولة الشاملة، ومن ثم فهو يسعى بطريقة غير مباشرة لتحقيق الأمن الوطني من خلال التغطية الإعلامية، ومن خلال الإسهام في بناء المواطن، وتحصينه ضد غزو إعلامي أو فكري معاً، كما يقوم الإعلام بدور مهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين حيث يتناول القضايا الوطنية التي تؤثر في قدرات الدولة السياسية من خلال الشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها وأسلوب التعامل معها[4].

---

(1) www.wikibedia.com16/9/2011.

(٢) محمد داود. **"التبعية الإعلامية في الشرق الأوسط"**، (غزة، مؤسسة الكنز الإسلامي المعاصر، ٢٠٠٨) ص ٨.

(٣) هويدا محمد رضا. **"القنوات الفضائية وعلاقتها باتجاهات النشء نحو العنف"**، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١) ص٣٢.

(٤) موقع جوجل ٢٥/٥/٢٠٠٨.

ومع تطور النظم السياسية الحديثة لم تعد السلطة السياسية وحدها القوة المؤثرة في ذلك بل ظهر "الرأي العام" باعتباره قوة لها اعتبارها في اتخاذ القرارات وتحديد السياسات العامة في المجتمع، وكل ذلك لا يتم إلا في ظل نظام اتصال يعكس البنى السياسية والاجتماعية لمجتمعه، ويقوم بدور محوري في تنوير جمهوره وتوجيهه وإقامة جسور التخاطب وتبادل المعلومات بين صناع القرار السياسي والجمهور من أجل إيجاد الحلول ورفع مستوى أداء أجهزة السلطة وأفراد المجتمع على جميع الأصعدة[1].

وتُعد المنطقة العربية من أكثر المناطق توترا في العالم فقد شهدت في العقود الأخيرة العديد من الحروب والصراعات والخلافات السياسية والتي كانت مادة ثرية لوسائل الإعلام الأجنبية والعربية على حد سواء؛ فمع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ انفردت قناة سي إن إن الأمريكية بمتابعة الحرب، وضاع الصوت العربي، ومن ثم الرؤية العربية للحرب، أما في حرب الخليج الثالثة فقد نشطت الفضائيات العربية بشكل ملحوظ، وأثبتت مصداقيتها إلى حد كبير مثل الجزيرة وأبي ظبي وغيرهما في التغطية الإعلامية. وبالنسبة للتغطية الخاصة بالحروب وقع الإعلام العربي في أزمة من خلال المبالغة والتهويل في وصف الأحداث أو السياق الذي ترد فيه والانتقائية للقضايا والموضوعات والمواقف تبعا لمصارحة القوى الفاعلة في الأزمة، والوقوع أحيانًا في فخ التشخيص الإعلامي الذي يزكي نمطا معينا في تعامله مع الأحداث، ويركز على الشخوص والزعامات دون التركيز على الحدث، أو الوقوع في فخ أخطر وهو التبعية الإعلامية سواء للسلطة السياسية في الداخل أو للقوى المسيطرة على الأحداث والمعلومات على المستوى الدولي. فالاستقلالية شرط أساسي في رأينا لتقديم تغطية تحترم عقل المتلقي العربي ولا تضلله، ومن دون هذا الشرط فمن الصعب أن تكون موضوعيا ومتوازنًا في عرض المعلومات وتفسيرها، فحق

---

(١) سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود. **"الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي"**، رسالة دكتوراه غير منشورة (المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، ٢٠٠٦) ص ٣٨.

المتلقي في المعرفة حق أصيل يجب أن يضعه كل إعلامي يحترم مهنته نصب عينيه[1].

وتخضع المؤسسات الإعلامية في البلاد العربية والإسلامية للإشراف الحكومي المطلق بشكل عام، وتعتبر الإذاعة المسموعة والمرئية ووكالات الأنباء جزءا من الكيان الحكومي، ويخضعان تمامًا لإشرافه وتوجيهاته، وكذلك فقد أسستهما السلطة السياسية بمعنى أنهما مؤسسات حكومية ورسمية تابعة للدولة تخدم التوجه السياسي والاقتصادي للحكومات القائمة، ويُظهر هذا التوجه الدور المهم الذي تقوم به وكالات الأنباء كأجهزة تزود للوسائل الإعلامية الأخرى من إذاعة وتليفزيون وصحف بالأخبار والمعلومات[2].

ومن هنا يتضح أن الإعلام في أي مجتمع هو المسئول عن صياغة ونشر وتوزيع الأخبار والمعلومات والأفكار والأداء، وبالتالي يصبح من أهم الوسائل الفاعلة في أي مجتمع لتغيير القيم والاتجاهات، ولتعزيز أي سلوك إيجابي وتكريسه وتهميش أي سلوك سلبي في نفس المجتمع، ولذا تعتمد الحكومات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والهيئات ذات الصلة بالمجتمع وشرائحه، والمجتمع – كأي مجتمع – ليس شيئًا واحدًا أو كلا متشابهًا في طبيعته وصقله ودوره، بل يشمل المجتمع شرائح كثيرة متباينة الصفات والأوضاع والأهداف والأفكار والقيم والاتجاهات، ولذا كان لزامًا على وسائل الإعلام أن تغير من نظرتها للمجتمع ككتلة واحدة، بل هو كيان متشابك معقد، وبالتالي ينبغي صياغة رسائل إعلامية مناسبة لكل شريحة مستهدفة[3].

الفضائيات العربية وظاهرة انتشارها:

طُرحت فكرة استخدام قمر صناعي عربي في الوطن العربي لأول مرة

---

(١) محمد عبده بدوي: "إعلام الأزمات في العالم العربي" متاح على:

- www.Moslimonline.com2/8/2011.

(٢) المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. "السياسات الاتصالية والإعلامية في العالم الإسلامي" (إيسيسكو ٢٠٠٧) ص ١٨.

(٣) خالد القمص. "واقع وسائل الإعلام ودورها في خدمة قضايا الأشخاص المعاقين"، (ملتقى للعالم العربي لذوي الاحتياجات الخاصة ٢٠٠٧)، ص٣٢.

سنة ١٩٦٧ في مؤتمر وزراء الإعلام العرب في تونس، وتطورت الفكرة حتى تم إنشاء المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عرب سات) في أبريل ١٩٧٦ التي تعتبر إحدى التنظيمات الحكومية التابعة لجامعة الدولة العربية ومقرها الرئيس في الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويتم من خلالها تقديم وتبادل الخدمات الاتصالية؛ الاتصالات الهاتفية والفاكسات والبريد والنقل التلفزيوني والإذاعي للدول الأعضاء في المؤسسة والذين يبلغ عددهم ٢٢ دولة، على رأسهم المملكة العربية السعودية التي تساهم ب ٣٧% من رأس المال، والكويت ١٥%، وليبيا ١١%، وقطر ٩%، والإمارات ٤%، ولبنان ٤%، ومصر ٢%، وهذه المعطيات بالنسبة لسنة ١٩٧٦ حيث أقر رأس مال المؤسسة والبالغ حينها ١٦٣ مليون دولار[1].

ونتيجة لذلك لم تمر عدة سنوات حتى غدت معظم الأقطار العربية تمتلك قنوات فضائية، وبعض تلك الأقطار لها أكثر من قناة وفي حين أن أغلب المشاهدين العرب كانوا لا يتابعون غير قناتين إحداهما رسمية والثانية شبه رسمية أكثر من ٤٠٠ محطة جميعها في متناول اليد.

أهم ما تقوم به الفضائيات العربية من أدوار:

قال رودنس بيلدار المحرر في الأخبار التلفزيونية في رويترز: كان السبق في حرب الخليج من نصيب (C.N.N)، بينما يعتقد كثيرون أن حرب أفغانستان من نصيب الجزيرة، بهذه الكلمات لخص محرر رويترز قصة نجاح بعض القنوات العربية وعلى رأسها "الجزيرة" التي استطاعت بجدارة كسر احتكار القنوات الغربية لتغطية الحروب والأحداث العالمية المهمة. وأضافت وكالة رويتز العالمية الشهيرة فقالت في تقرير لها: إن قناة الجزيرة التلفزيونية صنعت لنفسها اسمًا على المستوى العربي بيث ما لم تكن تجرؤ معظم الشبكات العربية على تقديمه، وقد حققت الجزيرة نصرًا على كبرى القنوات التليفزيونية العالمية ببثها المشاهد الحية الوحيدة للهجمات التي تقودها الولايات المتحدة على

---

(١) مجموعة من الباحثين: **ثورة الصورة، المشهد الإعلامي وقضاء الدوافع**، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، مكتبة الجيل، ٢٠٠٨)، ص ٣٤.

أفغانستان والأحاديث المصورة لأسامة بن لادن وأقرب مساعديه"[1].

"وحول دور الفضائيات العربية في إدارة الأزمات كشفت دراسة في جامعة الملك سعود في الرياض أن القنوات الفضائية العربية تفوقت على جميع الوسائل الإعلامية من صحافة وإذاعة ومواقع إنترنت باختلاف نطاقها سواء أكانت محلية أم عربية في تقديم معلومات كافية ودقيقة عن أزمة الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، وأظهرت الدراسة التي طُبِّقت على ثلاث جامعات سعودية تقع في المناطق الرئيسة – وهي كل من: جامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، إلى جانب جامعة الملك فيصل في فرعي الإحساء والدمام – والقنوات التليفزيونية الدولية حصلت على أفضل تقويم من أساتذة الجامعات السعودية عن سرعة تغطيتها للأزمة وتداعياتها. ومن أهم نتائج هذه الدراسة حصول قناة الجزيرة التليفزيونية على نسبة تفضيل كبيرة لدى الأساتذة لنقلها المباشر للأحداث وتميزها إعلاميا والبرامج الحوارية التي تقدمها للجمهور العربي حسب رأي عينة الدراسة. وفضلت عينة الدراسة مركز تليفزيون الشرق الأوسط (MBC) بسبب الحيادية وموضوعية القناة، وفضل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية قناة CNN الإخبارية من بين المحطات العالمية بنسبة ٥٩,٩ بسبب أنها قناة عالمية"[2].

وقد بدأت المنافسة تأخذ أشكالاً أقرب إلى محاولة تعميم الاحتكار الإعلامي، فظهرت حالة التسابق لنشر الخبر المهم وسميت هذه المرحلة بامتياز "الثورة الإعلامية"، وبهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من المشاهدين، وأطلقت كثير من الدول قنوات فضائية ومحطات إذاعية باللغة العربية تستهدف الفوز بقلوب الشباب وعقولهم في العالمين العربي والإسلامي، ترى فيها تلك الدول – ومنها الولايات المتحدة – وسيلة لمواجهة النفوذ الإعلامي في منطقة الشرق

---

(١) رويترز للأنباء ٢٠٠١/١٠/١٢

- www.aljazeera.net.news/archive?ArchiveId=17859

(٢) الشرق الأوسط (السعودية) ٢٠٠٣/٨/١، العدد ٩٠١٢ متاح على:

- www.asharaalawsat.com/details.asp?section

الأوسط خاصة بعد ظهور قنوات فَرَضَتْ نفسها بقوة في ساحة المنافسة الإعلامية وعلى رأسها "قناة الجزيرة" التي انطلقت عام ١٩٩٦، لكن ما غاب عن تفكير الإعلاميات الدولية الغربية أن هناك فقد للثقة في البلدان العربية والإسلامية بسبب الخلط بين ما هو إرهابي وما هو غير ذلك في العالمين العربي والإسلامي[1].

"وخلال حرب الخليج عام ١٩٩١ لم يكن هناك سوى شبكة (كيبل) واحدة وعندها ظلت محطتا CNN و ABC تبثان على الهواء مباشرة طوال الوقت في بداية الحرب، ولكن هذه المرة وفي الحرب على العراق التي بدأت في العشرين من أبريل ٢٠٠٣ اختلف الأمر كثيرًا عندما دخلت هذا الحقل وبقوة عدة قنوات عربية منها قناتا الجزيرة وأبي ظبي اللتان ساهمتا في تقديم تغطية واقعية للحرب لمشاهدي التليفزيون الذين لم يعتادوا على مثل هذه التغطيات خاصة من قِبَل القنوات العربية إلى جانب لجوء كثير من الجمهور إلى شبكة الإنترنت بحثًا عن معلومات عن الهجوم الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق، وقد ظهرت على شبكة الإنترنت عدة مواقع تنافس الشبكات التليفزيونية في إرسالها الصور والمعلومات ومنها موقع شهير بعنوان (سلام بلكس) الذي كان يرسل مشاهدات من بغداد على الإنترنت تنافس أخبار وكالات الأنباء العالمية من ناحية سرعة استقصاء الأخبار ونشرها على الإنترنت"[2].

"وتحت عنوان (شمس الحقيقة وغربال أمريكا) أوضح د. محمد السعيد إدريس – مساعد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – أن الولايات المتحدة خاضت منذ البداية حربًا دعائية ضد الشارع العربي والعقل العربي معًا بالتوسع قدر المستطاع في استخدام كل ما له صلة بما يُعرف بالقوة الناعمة أي القدرة على الحصول على كل ما تريده عن طريق إقناع الآخرين بأهدافها، وذلك جنبًا إلى جنب مع استخدام القوة الصلبة بأنواعها العسكرية والاقتصادية كافة. وقد حرصت الولايات المتحدة منذ البداية على استخدام منهج مزدوج في إدارتها لترسانتها من القوة الناعمة، بما أتاح التفوق الأمريكي في ثورة

---

(1) www.annabaa.org/nabanews/65/271htm2007/8/9.

(2) www.annabbaa.org/nabanews/Iraq٢٠٠٣/٣/٢٣ الأحد

الإعلام والمعلومات، والقدرة على توظيفها: فمن ناحية سعت الولايات المتحدة إلى احتكار إعلام للعرب بفرض سيطرة كاملة ومنفوقة للإعلام الأمريكي، ومن ناحية أخرى عملت على محاصرة أجهزة الإعلام العربية والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الحقائق كما هي على الأرض خشية تقويض الدور الذي تقوم به الأسلحة الأمريكية المتفوقة، وبما ترتكبه قوات الاحتلال الأمريكية بحق الوطن العراقي والإنسان العراقي"[1].

وفي دراسة تحت عنوان إدارة الأخبار في القنوات التليفزيونية في أوقات الأزمات دراسة حالة للقناة أبي ظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق أعدها: هشام حمزة ٢٠٠٧م، أوضحت الدراسة أن القنوات التليفزيونية الإخبارية احتلت منزلة مهمة بين وسائل الإعلام في عصرنا هذا وفي ظل التطور الهائل في التقنيات التليفزيونية التي تسمح بنقل أي حدث وفي أي مكان من العالم مباشرة إلى المشاهد المتعطش لمعرفة ما يحيط به من حروب وأزمات تؤثر في حياته بكل الطرق والوسائل، ومن هنا تأتي أهمية القنوات التليفزيونية في إلقاء الضوء على الأحداث العالمية والتي تؤثر في مصير دول وشعوب بأكملها. وخلصت الدراسة إلى نتيجة هامة أن قناتي الجزيرة وأبي ظبي استطاعتا كسر الحصار والاحتكار اللذين فرضتهما المؤسسات الإعلامية الغربية على الإعلام العربي، وأكدتا جدارتهما بأن تتبوآ موقعًا مرموقًا بين وسائل الإعلام العالمية المتقدمة بما قدمتاه من تغطية تليفزيونية شاملة للحربين تمتعتا بقدر كبير من الشفافية والمصداقية[2].

وقد أصبحت الفضائيات العربية مختبرًا حقيقيًا للإعلاميين الذين تكونوا ونشأوا وتربوا في إطار المحطات الرسمية العربية، وأعادت الفضائيات بناء قدراتهم ومهاراتهم المهنية، وحققوا رصيدًا جماهيريًا كبيرًا في مختلف البلدان العربية، كما تمكنت الفضائيات من التأثير على ذهنية الإعلام الرسمي، وساهمت

---

(١) محمد السعيد إدريس: موقع خولة www.kholla.com/vb/t6282html5/8/2009 .

(٢) هشام حمزة. "إدارة الأخبار في القنوات التليفزيونية في أوقات الأزمات"، دراسة حالة: تجربة قناة أبو ظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق، ط١ (الجامعة الافتراضية، ٢٠٠٧).

– إلى حد ما – في تحريره من القيود والمحددات، وتمكنت القنوات الفضائية العربية السياسية الإخبارية منها من تغطية أهم الأحداث الدولية، واستطاعت الجزيرة - على سبيل المثال – أن تتفوق على القنوات الفضائية الأمريكية والغربية في أحداث أفغانستان والعراق مما أجبر الإعلام العالمي على اعتمادها مصدرًا أساسيًا للخبر والصورة، وذلك كله يعود لانتشار مكاتب القنوات العربية ومراسيلها في مختلف مناطق الأحداث، وهو ما أسهم في إلغاء سيادة الأخبار القادمة من الوكالات الغربية الكبرى، مع أن هذه الحالة تتفاوت بين فضائية وأخرى حيث إن بعضها كان حاضرا ميدانيًا وبعضها كان بعيدًا[1].

ولقد تعدد ظهور القنوات التليفزيونية الإخبارية، وأصبح التنافس شديدا بينها، وظهر ذلك في تغطية الأحداث السياسية المختلفة لكل قناة تليفزيونية وفقا لظهور كل حدث على الساحة السياسية.

وسوف نتناول فيما يلي أهم الفضائيات العربية الإخبارية:

*** أولاً: قناة بي بي سي:**

كانت البي بي سي أول فضائية أجنبية تنطلق باللغة العربية عام ١٩٩٤ لتكون إحدى قنوات شبكة أوربت، ثم أغلقت وفي مارس عام ٢٠٠٨ انطلقت القناة مرة أخرى بشكل مستقل وممول من قبل وزارة الخارجية البريطانية، وتمكنت من ترسيخ حضورها واتسمت بالموضوعية والحيادية والاستقلالية، وتعتمد في قدر كبير من تنافسيتها على قدرتها على التطرق إلى مواضيع مثيرة كالفساد ومشاكل الأقليات الدينية والمثلية، وغيرها من المواضيع في دول لا تتجرأ كثير من المحطات العربية من الاقتراب منها، كما تتميز بالمستوى الراقي من الحرفية والتفرد خاصة مع توفر أرشيف ممتاز يحتوي على الكثير من الصور التي تنفرد بها البي بي سي عن العالم العربي[2]

انطلقت قناة البي بي سي عام ٢٠٠٨ متوجهة إلى جمهور كبير وعريق من أجل مخاطبته بلغته الأصلية – إلى الجمهور العربي ومكوناته المختلفة –

---

(1) www.anhri.net/ifex/alerts/aatar/2006/0621/shwl.

(٢) باسل الجبوري، "**الفضائيات الأجنبية ما لها وما عليها**"، موقع باسل الجبوري، ٢٠١١/١١/١.

وتعتمدها الدول الكبرى في مخاطبة هذه الشرائح والتوجه نحوها من خلال لغتها وثقافتها، ومن هنا كانت القناة البريطانية تخطو خطواتها هذه بإنشاء القسم العربي للمحطة الإنكليزية الأم.. واستطاع فرعها العربي الصعود بطريقة سريعة في الوسط العربي وبين القنوات الأخرى الكبرى من الإعلام المدني وذلك لسببين: الأول: الثقة التي تتمتع بها القناة وسط الناس، والثاني: هو الاستقلالية التامة للقناة في تغطية الأخبار. وتقوم ال بي بي سي بتقديم برامج جديدة تعرض على شاشة القناة من خلال معدين أكفاء يقومون بهذه العملية من خلال دراسة طلب المشاهد، فهذه البرامج لا تحتل نسبة ٢٠% من عمل القناة، فبرامج (التوك شو) تعتمد على مواضيع أكثر جاذبية وحساسية للمشاهد لا يراها على المحطات الأخرى[1].

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بموقع قناة BBC الإخبارية جاءت دراسة جمال عبد العظيم بعنوان أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية.. دراسة مقارنة لموقعي BBC وقناة العالم الإيرانية"، وتبلورت مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن تساؤل هو: **هل كان الخطاب الإعلامي (الإخباري) في هذين الموقعين الإلكترونيين والمرتبط بأزمة دارفور بمنأى عن صراع الأيديولوجيات السياسية؟ أم كان انعكاسًا له وساحة لطرح التصورات الخاصة بهذه الأيديولوجيات عبر تطايرها إعلاميًا؟** وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية حيث اهتمت بتوصيف بناء الأطر الإخبارية في اثنين من المواقع الدولية الصادرة بالعربية ولغات أخرى، بجانب قياس للعلاقات الارتباطية والفروق بين المتغيرات المكونة لهذه الأطر.

وقد اعتمدت الدراسة منهج المسح من خلال مسح المحتوى الذي تم تأطيره في إنتاج الخطاب المتعلق بأزمة إقليم دار فور بالسودان، هذا إلى جانب مسح الحالات المرجعية في الخطاب وما أشتمل عليه من مفردات ذات دلالات تعكس الأيدلوجية السياسية لكل دولة من الدول التي ينتمي إليها كل موقع من الموقعين مجال الدراسة والذي تم توظيفه في المقارنة بين الموقعين المنتميين

---

(١) خالد ممدوح العزي. **"قناة ال بي بي سي البريطانية للفضائية"** (الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦٨-٢٠١٠/٧/١٩).

لأيديولوجيتين سياسيتين مختلفتين.

وقد اعتمدت الدراسة على استمارة تحليل المضمون المبني على نظرية الأطر الإخبارية إلى جانب استمارة تحليل الخطاب، كما اعتمدت على أسلوب الحصر الشامل في مسح الأطر والحالات المرجعية الواردة في جميع النصوص الإخبارية الخاصة بالأزمة. ومن أهم نتائج الدراسة أنها أثبتت صحة الفرضية الأولى والتي نصت على: "اختلاف بناء القضايا الرئيسة والفرعية التي تم إبرازها في دارفور في كل من موقع BBC وموقع قناة العالم الإيرانية باختلاف الأيدلوجية السياسية للدولة التابع لها كل موقع منهما. إلى جانب أن النتائج أثبتت وجود فروق بين الموقعين في بناء أطر الشخصيات المحورية في أزمة دارفور[1].

*** ثانيًا: قناة الجزيرة:**

لم تستفد الجزيرة فقط من تجربة بي بي سي العربية بل تفوقت عليها، ويمكن القول أن الجزيرة أحدثت قطيعة مزدوجة في الحقل الإعلامي العربي ، كما أنها باختيارها الدوحة كانت منعطفًا استثنائيًا في تاريخ الإعلام وبدأ البث من الشرق للغرب. وتعتمد القناة في برامجها على ميثاقها الصحفي الخاص بالقناة هذه البرامج، وتبرز علاقتهم بالبرنامج بشكل خاص، وانفردت القناة ببعض التغطيات المباشرة وغير المباشرة في أداء وإعداد البرامج ليظهر الخبر بموضوعية ،. وتعددت مصادر تمويل الجزيرة متمثلة في بيع بعض العناصر الإعلامية التي تفردت بها القناة لتغطية العجز المالي حيث تمولها الحكومة القطرية بنسبة ٩٢% بميزانية تجاوزت ١٥٠ مليون ريال، بينهما نسبة ٥٨% من ميزانيتها فقط[2].

"كما تنوعت قنوات شبكة الجزيرة وهيئاتها الأخرى "الجزيرة نت" و"الجزيرة

---

(١) جمال عبد العظيم أحمد: 'أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية دراسة مقارنة لموقعي BBC وقناة العالم الإيرانية'، بحث مقدم في مجلة بحوث الرأي العام (القاهرة: كلية الإعلام، المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر، ٢٠٠٧) ص٤٨.

(٢) محمد داود. "التبعية الإعلامية في الشرق الأوسط" (مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، غزة، ٢٠٠٨)، ص٦.

الدولية" بوضعها شبكة تضم العديد من المؤسسات والوحدات الملحقة بها، وهو"موقع الجزيرة" الذي انطلق في يناير / كانون الثاني ٢٠٠١، وهو يقدم الأخبار مشفوعة بتحليلات [١].

وقد صُنِّفت الجزيرة ضمن أكثر من ١٥٥ موقع إلكتروني عالمي شهرة وتأثيرًا في تغطيتها حربي أفغانستان والعراق.

وفي يناير ٢٠٠١ افتتح رسميًا الموقع العربي للجزيرة نت ليكون أول موقع رئيس للأخبار على شبكة الإنترنت. ويعتبر موقع "الجزيرة نت" النسخة المقروءة من برامج قناة الجزيرة على الإنترنت، وإلى جانب موقعها باللغة العربية أطلقت القناة موقعها بالإنجليزية لإتاحة الفرصة للناطقين بها لمشاهدة برامجها والتفاعل مع الأحداث. وتقدم قناة الجزيرة نشرات الأخبار السياسية الشاملة والرياضية المفصلة والاقتصادية من المراكز المالية العالمية مثل لندن ونيويورك[٢].

وانطلقت قناة الجزيرة الإنجليزية في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦ كقناة أخبار إنجليزية في العالم تتخذ مكانها الرئيس من منطقة الشرق الأوسط. وتم تأسيس القناة الإنجليزية على الأسس الراسخة التي تمكنت "قناة الجزيرة" العربية من بنائها وخدمتها في توفير الشفافية التامة لتغطية الأحداث العربية والعالمية لمشاهديها، واتخذت قناة الجزيرة الإنجليزية لنفسها مراكز بث في كل من الدوحة وكوالالمبور ولندن والعاصمة الأمريكية واشنطن، ولديها دوائر تعزز سير عملياتها في جميع أنحاء العالم. وتحرص القناة على تزويد المشاهد بأحدث الأخبار والقضايا والتحاليل والأفلام الوثائقية والمناظرات المباشرة والبرامج الترفيهية وأخبار عالم المال والأعمال والأخبار الرياضية برؤية جديدة[٣].

ولقد اهتمت العديد من الدراسات بما تقدمه قناة الجزيرة، ومنها دراسة كيم دام دو بعنوان "الجزيرة أصل الأنباء"، فقامت بتحليل محتوى التغطية الأمريكية والبريطانية للأحداث الخاصة بالإعلام العربي، والمقارنة بينهما في الآونة الأخيرة

---

(١) موقع الجزيرة www.aljazeera.net

(2) www.QatarNewsAgency.ccm25/11/2011.

(3) www.QatarNewsAgency

والتي احتوت على حرب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق حيث أصبحت شبكة الجزيرة التليفزيونية الفضائية القطرية مصدرا هاما للأخبار وعنصرا يشير على نحو مثير للجدل بالنسبة للسياسة الأمريكية والأجنبية على السواء، وخلصت الدراسة إلى أن التغيير في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عملية تراكمية وفي اتجاه واحد يصب في مصلحة إسرائيل(١).

ولقد اهتمت دراسة **عبدالله عبدالله محمد بعنوان "دور نشرات الأخبار في قناتي الجزيرة الإخبارية وCNN في معالجة القضية الفلسطينية"**، وتحددت مشكلة الدراسة في دور نشرات الأخبار في كلا القناتين المذكورتين في معالجة القضية الفلسطينية، وهدفت إلى التعرف على دورهما وذلك من خلال متابعة نشراتهما الإخبارية المتنوعة في معالجة القضية الفلسطينية، وتمثلت عينة الدراسة الوثائقية في نشرات أخبار (الساعة العاشرة مساءً لقناة الجزيرة الإخبارية، والساعة السابعة مساءً لقناة CNN) بتوقيت القاهرة وعددهم ٢٤ نشرة إخبارية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن سياسة قناة CNN محتواها يقول أنها لا تعرض إلا وجهة نظر واحدة هي وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية تجاه تداعيات القضية الفلسطينية والصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد جاءت نسبة أخبارها ١٠٠% بالنسبة لعرض وجهة نظرها من منظور واحد بمساحة زمنية قدرها (١١ث، ١١ق)، أما بالنسبة للجزيرة فهي قناة شعارها الرأي والرأي الآخر، وتأخذ المرتبة الأولى بنسبة قدرها ٥٩,٦%(٢).

<u>نظرة قناة الجزيرة نحو الرأي العام العربي:</u>

وحول طبيعة تأثير قناة الجزيرة في الرأي العام العربي أوضح رياض

---

(1) Kim, Nam-Doo, Making new out of Al-Jazeera: A comparative Content anaylisis of American and British Press Coverage of event and issues in volving the Arabmedia, PhD, the university of taxas at Austrl, 2006.

(٢) عبد الله عبد الله محمد. **"دور نشرات الأخبار في قناتي الجزيرة الإخبارية و CNN في معالجة القضية الفلسطينية"**: رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة عين شمس: كلية الآداب، ٢٠٠٧) ص٣.

الصيداوي في مقاله في مجلة "مركز الجزيرة للدراسات" أن قناة الجزيرة لا تهدف إلى نشر أيديولوجيا محددة، فهي تسعى إلى نشر ثقافة سياسية جديدة في العالم العربي، وتعتمد على روح الخلاف والتعايش بين الأفكار رغم تناقضها وتصارعها، وقد ساهمت الجزيرة في الديمقراطية وذلك على مدى متوسط وبعيد، وهو انتشار الديمقراطية في العالم العربي بمفهومها الواسع، وبخاصة على مستوى حرية التعبير، وهو الشرط الأول لانطلاقة عملية الديمقراطية، ونجحت الجزيرة في إحداث قطيعة اسبستيمولوجية بالمعنى المعرفي للكلمة مع إعلام العصر الحجري حيث لم تعد أخبار استقبال المسئول العربي وتوديعه من الأخبار الهامة، بل افترقت منها، وأصبح سقف الحرية عاليا جدًا، وتواصل التأثير بشكل غير مباشر على بقية القنوات العربية الوطنية التي تحاول منذ انتشار الجزيرة وإدخال نوع من الحوارات في برامجها، والأهم أن تجربتها دفعت بالدول الغربية الكبرى إلى القيام باستثمارات كبيرة في المجال التلفزيوني لمحاولة جذب المشاهد العربي، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قناة "الحرة"، ونفذته، وتبعتها فرنسا بإنشاء قناة "فرانس ٢٤" باللغة العربية فقط، إلى جانب القناة الفرنسية والإنجليزية دون الاهتمام بأية لغات وثقافات أخرى، وكذلك قامت روسيا بإنشاء قناة "روسيا اليوم"، وأخيرًا وليس بآخر أنشأت البي بي سي قناتها التلفزيونية باللغة العربية. وعلى المستوى العربي حاولت أيضًا بعض الدول أو رجال الأعمال تقليد مشروعها بإنشاء قنوات إخبارية، وكانت النتيجة ارتفاع سقف حرية التعبير، واشتداد التنافس بين هذه القنوات(١).

وتناولت دراسة إيمان نعمان جمعة ٢٠٠٣ معالجة القنوات الإخبارية، وهدفت الدراسة إلى رصد واقع الممارسة الفعلي لقناة الجزيرة، ومدى تحقيق الموضوعية والتوازن في عرض القضايا المختلفة، وذلك بالتطبيق على معالجة القنوات بالأحداث المرتبطة بقضية النزاع وحتى نهاية فبراير ٢٠٠٣م، واستخدمت الباحثة تحليل الخطاب في الدراسة التحليلية، وتم تحليل جميع برامج قناة الجزيرة التي تناولت النزاع الأمريكي، وتوصلت النتيجة إلى ارتفاع درجة

---

(١) رياض الصيداوي، "هل تشكل قناة الجزيرة الرأي العام العربي أم تنسجم معه؟" (مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين ٢٠٠٩/٢/٩) ص٣.

الموضوعية والتوازن بنسبة (٥٧,٥%) في برامج قناة الجزيرة فيما يتعلق بموضوع النزاع الأمريكي العراقي[١].

أهم ما يميز موقعي "قناة الجزيرة" و"قناة العربية":

وحول أهم ما يميز موقعي قناة الجزيرة والعربية أوضح أبو زيد عبد الفتاح المترجم والمتخصص في مجال الإعلام والصحافة والتسويق الإلكتروني أن جزءًا كبيرا من نجاح المواقعين يرجع في الأساس إلى الاسم التجاري الذي حققته القنوات التليفزيونية الخاصة بكل موقع وهي على التوالي قناة الجزيرة وقناة العربية، وبنظرة سريعة على المواقعين ندرك أن هناك اختلافات جوهرية بينهما ابتداءً من طريقة التصميم وعرض المحتويات، ومرورًا بالصيغة التحريرية للنصوص والتفاعلات الجماهيرية، وانتهاء بمضمون محتويات كلا الموقعين. ولنأخذ تلك النقاط باختصار شديد كالآتي:

بالنسبة للصياغة التحريرية تعتمد الجزيرة نت إلى صياغة سهلة، وخفيفة، وصارخة أحيانًا، خاصة في بعض الأخبار الاجتماعية أو الرياضية؛ فمثلاً عندما فازت مصر على نيجيريا في بطولة كأس الأمم الإفريقية للعام ٢٠١٠ أوردت الجزيرة الخبر كالآتي: مصر تهزم نيجيريا بكأس أمم إفريقيا، في حين أوردت العربية الخبر كالآتي: بطل إفريقيا يستهل البطولة الثالثة باصطياد النسور"[٢].

• ثالثًا: قناة العربية:

قناة العربية هي قناة فضائية إخبارية ناطقة باللغة العربية، كانت تبث من الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بالقاهرة، والآن تُبثّ من مدينة دبي للإعلام بالإمارات العربية المتحدة. تهتم هذه القناة بالأخبار السياسية والرياضية والاقتصادية. بدأ البث في ٣ مارس ٢٠٠٣، والقناة تأسست من قبل مركز تليفزيون الشرق الأوسط (MBC) مجموعة الحريري ومستثمرين من عدة دول

---

(١) إيمان نعمان جمعة. **معالجة قناة الجزيرة لقضية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية"**، مرحلة ما بعد الحرب، دراسة تطبيقية لأخلاقيات الممارسة الإعلامية، المؤتمر العلمي التاسع، ج١ (القاهرة: كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣)، ص٤٢.

(2) www.AalamAbnmasar2001.com يناير ٢٠١٠

عربية أخرى[1].

ولم تنجح العربية في منافسة "الجزيرة"، وبدخول الجزيرة إلى السوق الإعلامي العربي عام ١٩٩٦ فقدت الكثير من الشخصيات والعائلات الحاكمة في الخليج والسعودية خاصة؛ واعتقت العربية قائمة من التغييرات مختلفة عن تلك التي تستخدمها وسائل الإعلام العربية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي أو ما تبعها من غزو أمريكي للعراق[2].

تعليق على تغطية قناة العربية لثورة ٢٥ يناير:

شابت تغطية قناة العربية لثورة الغضب المصرية كثير من الأخطاء؛ وقد هاجمها الناشط المصري وائل غنيم، واتهمها بارتكاب خطأ غير مهني وغير محترم -على حد تعبيره- وقال لها الاتهام بقلب الحقائق وإذاعة الأخبار خارج سياقها[3].

وحول أهم أنشطة (قناة العربية) تبث القناة الأخبار السياسية، كما تسلط الضوء على الأخبار الاقتصادية، وأسواق الأسهم الخليجية والعربية، وتتابعها بالبث والتحليل اليومي المباشر من خلال برنامج محفظة استثمارية ومستشارك المالي. وأسست قناة العربية برنامجًا لإعداد وتأهيل كفاءات إعلامية على المستويين المهني والتقني وذلك في يوليو ٢٠٠٦.

"وعن أهم الجوائز التي حصلت عليها قناة العربية: حصلت على أفضل تخطيط استراتيجي للمواقع العربية في عُمان، وذلك عن موقع "إستثمر في السعودية" (Investinsaudi.com)، وهو الموقع الذي أسسته وأدارته "قناة العربية" لصالح الهيئة العامة للاستثمار في السعودية، وهي هيئة حكومية معنية بتطوير البيئة الاستثمارية السعودية.

مميزات موقع العربية :

أهم ما يميز "موقع العربية": من حيث اللغة يهتم موقع "العربية نت" بتقديم خدماته الإخبارية بأربع لغات هي العربية والإنجليزية والفارسية والأوردية،

---

(١) موقع المنارة على شبكة الإنترنت www.almanara.og

(٢) مركز عُنيزة www.onaizah.net

(٣) مرجع سابق، www.AalamAbnmar

وفى هذا السياق تعتبر العربية نت سباقه في هذا المجال حيث اهتمت بتقديم خدماتها بلغات شعوب إسلامية مجاورة كانت المتابعة والتحديث الدائم لموقع العربية نت باللغة الفارسية أثناء الأحداث التي تبعت الانتخابات الرئاسية في إيران إلى إغلاق مكتب العربية في طهران"[1].

والملاحظ في تغطية قناة العربية للأحداث أنها تتماشى مع سياسات البيت الأبيض فتنشر أحوال سوريا على الملأ ، ولا تجيد سوى عرض أخبار قطر وأميرها ومهاجمتهما، وهذا بالطبع سيرد عليهم عبر فضائية ذائعة الصيت هي الجزيرة التي تتصيد سقطات النظام السعودي، وتكشف لقاءاته مع الإسرائيليين، ولا تجرؤ من باب الرأي والرأي الآخر على استضافة معارضين قطريين، ولا تثير أية قضية قطرية داخلية، ولا تتحدث عن القاعدة الأمريكية الأكبر الموجودة في الدوحة، ولا عن دور تلك القاعدة ناهيك عن العلاقة مع إسرائيل[2].

ويأتي موقع العربية بالعديد من المميزات من أهمها احتفاظه باسم "العربية" الذي سبق الموقع في طبع بصمته لدى الجمهور العربي في كل مكان، إلى جانب ممارسة "قناة العربية" حملة دعائية يومية للموقع من خلال الإشارة إليها في نشرات الأخبار، إلى جانب نشر بعض الأخبار عن الموقع. وتتعدد الفوائد التي تبحثها العربية من خلال موقع "العربية نت"، ومن هذه الفوائد أن الموقع يقدم نسخة من كل برنامج تلفزيوني يُعرض في الفضائية، إلى جانب قيامه بأرشفة البرامج التي تُقدَّم من خلال شاشة الفضائية العربية، ويقدم الموقع بثًا حيًا للفضائية فيوصلها من خلال هذه الخدمة إلى مناطق لا يمكن أن يغطيها البث الفضائي كالولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وغيرهما[3].

وقد اهتمت العديد من الدراسات برصد مواصفات موقع "العربية نت"، ومن هذه الدراسات دراسة دينا إسماعيل حول التطورات الأخبار المباشرة على

---

(1) www.AlamAbnmaser.com

(٢) محمد داود. **"التبعية الإعلامية في الشرق الأوسط"**، (غزة: مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨) ص١٦.

(٣) فارس حسن شكر الهداوي. **"صحافة الإنترنت"**، رسالة ماجستير غير منشورة (مجلة كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠٠٧) ص ١٢.

الإنترنت في العالم العربي، وقد ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه تطبيقات الإعلام الجديد في الوطن العربي، ومن ضمن نماذج هذا الإعلام الجديد موقع "العربية نت"، وحجم مساهمته في خدمة المجتمع العربي. وقد استنتجت الباحثة في هذه الدراسة : التنوع الذي تقدمه من حيث المحتوى والتركيز يعتبر قيما جدًا لتنمية سوق الإعلام في المنطقة، وللتعاون مع المجموعات السابقة في المجتمع في مجال الإعلام الجديد[1].

وموقع قناة العربية من بين مواقع وسائل الإعلام على الإنترنت إثارة للإعجاب في العالم العربي حيث انطلق الموقع يوم ٢٢ فبراير، وتوج كأفضل موقع لقناة إخبارية عربية في مهرجان الإعلام العربي في بيروت، ويعرض الموقع مقالات حول السياسة والأعمال والرياضة متنوعة، ويتم تحديد المواد المنشورة في الموقع. ويستخدم أحدث التكنولوجيا في الويب، ويجعل من خصائص الوسائط المتعددة الاستخدامات الواسعة التصاقا وخدمة التعليق الذي يسمح للقراء بالتعليق على المقالات المنشورة، وهي واحدة من هذه الميزة التي يتم وصفها في مزيد من التفاصيل وتشمل الميزات الأخرى استطلاعات تفاعلية[2].

رابعًا: قناة النيل للأخبار:

بدأ البث التجريبي في ٦ أكتوبر ١٩٩٣، وبداية البث الرسمي ٣١ مايو ١٩٩٤، بمعدل ٤ ساعات يوميا. البث الحالي ١٦ ساعة يومية، وتعتبر هي القناة المصرية الوحيدة التي تبث برامجها باللغات الإنجليزية والفرنسية والعبرية، وتعتبر أول قناة مصرية وعربية ذات طابع إخباري غالب، تبث برامجها بالإنجليزية والفرنسية على خمسة أقمار صناعية، بالإضافة إلى بثها على قناة UHF ليشاهدها المصريون والجاليات الأجنبية في مصر، وهي تغطي العالم العربي والشرق الأوسط ونصف إفريقيا الشمالي وأوروبا والولايات المتحدة. بدأت مع أكتوبر ١٩٩٣ بأربع ساعات إرسال يومي، ليصل إرسالها حاليًا إلى أكثر من ١٥ ساعة يوميًا، وتم استحداث مجموعة من البرامج منها (قضايا الساعة – فلسطينيات – الصحافة

---

(١) رانيا إسماعيل. "التطورات وحدود الأخبار المباشرة على الإنترنت في العالم العربي": رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة لندن: كلية جولد سميث، ٢٠٠٤): ص٦.

(2) www.ameinfo.com6may2006

الإسرائيلية)، كما تمت ترجمة العديد من الأغاني الوطنية إلى العبرية"[1].

وتبث القناة ١٦ ساعة من البرامج كل يوم، وعلى موجات أثير الشبكة المصرية وأربعة أقمار صناعية (القمر الصناعي المصري نايل سات، والقمر الصناعي عربسات الفضائية الدولية، وهوت بيرد القمر الصناعي المصري)، وبالتالي فإنه يغطي العالم العربي كله من شمال إفريقيا إلى شبه الجزيرة العربية والولايات المتحدة وأوروبا، ويقصد بها أن تكون في متناول جمهور غير الناطقين باللغة العربية[2].

"انطلق القمر الصناعي نايل سات في شهر مايو ١٩٩٨، وقد مثل هذا القمر الركيزة الأساسية لانطلاقة الإعلام المصري نحو العالمية، وبدأت قناة النيل للأخبار إرساله بأربع ساعات، ثم ست ساعات، وسرعان ما زادت إلى عشرين ساعة. والقناة تابعة لقطاع النيل للقنوات المتخصصة، وأصبحت خلال سنوات قليلة أهم القنوات المصرية التي تجذب المشاهدين المصريين وغير المصريين على حد سواء"[3].

"تبث قناة النيل للأخبار إرسالها للدول العربية عبر القمر الصناعي النيل سات ١٠١، وتبث إرسالها أيضا على الأقمار التالية: النعرب سات ليغطي المنطقة العربية، والقمر الصناعي يوتلسات للمنطقة الأوربية، والقمر الصناعي الانتلسات لمنطقة إفريقيا وأمريكا، والقمر الصناعي الهوت بيرد ليغطي منطقة أوربا، وتبث أيضا أرضيًا للجمهور المحلي على HUF".

"واستطاعت قناة النيل للأخبار رغم تواضع إمكانياتها تقديم رسالة تسهم في تلبية حاجات المواطن العربي في نقل الأحداث العربية والعالمية، فقد أثبتت العديد من الدراسات والبحوث السابقة على حرص أعداد كبيرة من المشاهدين

---

(١) خالد صلاح الدين، "**دور التليفزيون والصحف في تشكيل المعلومات والاتجاهات للجمهور نحو القضايا الخارجية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة ،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام ، ٢٠٠١)، ص٥٦.

(2) www.inaglobal.com411/2010

(٣) عبد الله زلطة، "**الإعلام الدولي في العصر الحديث**" (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠) ص٣٨

على متابعتها، وجاءت قناة النيل للأخبار في المرتبة الثانية من بين القنوات الإخبارية العربية في دراسة عادل عبد الغفار ٢٠٠٥) من حيث حرص النخبة الإعلامية المصرية على مشاهدتها، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية كمصدر لإمداد النخبة الإعلامية المصرية بالمعلومات في حالة وجود أزمات محلية خاصة بمصر، وجاءت قناة النيل للأخبار في مؤخرة القنوات الفضائية العربية من حيث مستوى الأداء المهني بنشرات الأخبار بوجه عام"[١].

وتوصلت دراسة اتحاد الإذاعة والتلفزيون بالتعاون مع مركز بحوث الرأي العام ٢٠٠٢ والتي طبقت على عينة عشوائية قوامها ٢٠٠٠ مفردة من الشباب المصري الذي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٣٥ سنة من عشر محافظات مصرية تشمل مناطق حضرية وريفية، وتوصلت نتائجها إلى أن قناة النيل للأخبار جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٧٤,٢% من حيث أهم قنوات النيل المتخصصة، بينما جاءت قناة الجزيرة في المرتبة الأولى من بين القنوات الفضائية العربية"[٢].

خامسًا: قناة الحرة الأمريكية:

هي قناة ، مقرها الولايات المتحدة، تبث الأخبار والشئون الجارية للجماهير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومهمتها المُعلنة توفير الأخبار الدقيقة لدعم القيم الديمقراطية وتوسيع نطاق الأفكار والآراء ووجهات النظر المتاحة في وسائل الإعلام في المنطقة[٣].

وتبث الحرة ٢٤ ساعة في اليوم، وعلى مدى سنوات البث استضافت عددًا من أبرز الصحافيين والسياسيين والمثقفين وشملت الضيوف محكمة العدل العليا (أنتونين سكاليا)، ومستشار الأمن القومي السابق (سانديي سرغر)، والرئيس الفلسطيني السابق، والرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. ومن أبرز البرامج التي

---

(١) سامي الشريف. "**الفضائيات العربية، رؤية نقدية**" (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص٧٩.

(٢) اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري. "**الشباب المصري والتليفزيون**"، محددات السلوك الاتصالي، دراسة غير منشورة (القاهرة: اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٢).

(٣) تقرير التفتيش: الولايات المتحدة ووزارة الخارجية ٢٠١١/٨/٢٨.

ثم تقديمها من خلال اليوم وبيث لمدة ثلاث ساعات يوميًا، ويتضمن البرنامج مقابلات مع السياسيين والرياضيين وكبار رجال الأعمال والفنانين، وبرنامج محادثات الخليج وهو برنامج حواري أسبوعي يتناول القضايا المهمة السياسية والاجتماعية والتعليمية التي تواجه منطقة الخليج[1].

تأسست قناة الحرة الأمريكية بهدف كسب عقول وقلوب المشاهدين العرب، وهي مكرسة بصفة رئيسة لتقديم الأخبار والمعلومات المنوعة وتشمل: الحوارات، والمواضيع الحياتية، والصحة، واللياقة البدنية، والمنوعات، والرياضة، والموضة، والعلوم، والتكنولوجيا، وتسعى إلى تقديم الأخبار وتكوين آراء واتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة. وتدير قناة الحرة مؤسسة شبكة الشرق الأوسط (Middle East Broadcasting Network) وهي مؤسسة غير ربحية و (The Broad Casting Board of Governors) وهي وكالة فيدرالية مستقلة تتمتع بإدارة ذاتية، وتعنى بحماية الاستقلال المهني، وهي تتعرض لحملات التشكيك في مصداقيتها حيث أطلقت عليها الصحافة الغربية لقب "محطة البتاغون"[2].

ولقد تميز الإعلام الإلكتروني سواء بالنسبة للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية بالعديد من المميزات اكتسبت أهميتها من سرعة الأحداث وضرورة توافر إعلام قادر على مواكبة وتتبع الأحداث لتقديم خدمة إخبارية للمشاهد بشكل عام باختلاف فئاته.

أهم مصادر المواقع الإلكترونية الإخبارية:

وكالات الأنباء، ووكالات الأنباء المصورة، وأنظمة التبادل الإقليمي المصورة، والصحف، والمجلات، وقنوات الأخبار التلفزيونية، ومراسلو

---

(١) مجلس حكام الإذاعة، "العثور على وسائل الإعلام للحق: للحصول على الرسالة في **الشرق الأوسط**، مجلس الشيوخ الأمريكي"، ٢٩ أبريل ٢٠٠٤.

(٢) عائض بن مرزوق الحربي، **درجة التسيس والأدلجة في قناة الحرة**"، دراسة تحليل مضمون لأخبار قناة الحرة التليفزيونية، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الملك سعود: كلية الآداب، ٢٠٠٤) ص٢٨.

المواقع، والمواقع الإلكترونية الإخبارية [1].

والمتغيرات التي حدثت في عالم الاتصالات سواء في مجال تقنيات الاتصال، أم في الأداء المهني للممارسات، أم في مجال فهم العملية الاتصالية ذاتها وتطور النظرة نحو أدوارها المتبادلة تعد تغيرات ضخمة وعميقة جدا ألقت بانعكاسات متعددة على العملية الاتصالية الأمر الذي نتجت عنه تحولات جذرية في مفهوم عمليات الاتصال وتأثيراتها، على أن هذه التغيرات وصلت في أحيان كثيرة إلى حد التناقض، وقد أدى تعدد وسائل الاتصال وتطورها إلى ظهور وسائط ووسائل اتصال جديدة فرضت واقعًا اتصاليًا مميزًا للحقبة الأخيرة من القرن العشرين والأولى من القرن الحادي والعشرين، وتتمثل أهم هذه التطورات في ظهور شبكة الإنترنت للاستخدام الجماهيري، والتي جاء ظهورها كنتيجة لتطور الإعلام الرقمي في تشغيل وإدارة المعلومات[2].

ومن أسباب التغيرات التي حدثت في المجتمعات نظرًا لانتشار الحاسوب وتغلغل شبكة الإنترنت في مختلف مجالات حياتنا تركت آثارًا اجتماعية وثقافية في جميع المجتمعات، وقد أدى ذلك إلى تغير المفاهيم التقليدية لعدة مجالات مثل العمل والتعليم والتجارة، وكذلك وسائل الإعلام. والإنترنت ليس تطورا للتكنولوجيا الرقمية فقط بل هو تطور علمي وفكري واجتماعي، والمسئول الأول عن القفزة الهائلة في العلم والمعرفة والعلاقات الاجتماعية ومجال الاتصالات، وقد ساعد على إنشاء علاقات بين الشباب وبعضهم من خلال مواقع الدردشة تجاوزت قاعدة الأصدقاء الفردية والمكان والزمان، بل ساعدت على انتشار الثقافات المختلفة وانتشار اللغات، واستطاع الشباب أن يستفيد من الإنترنت في جميع المجالات في كل ما هو جديد ومفيد لهم، ولاشك أن الإنترنت بما جاء به

---

(١) لمى الحجار. **اتجاهات الصحفيين في قطاع غزة نحو المواقع الإخبارية الالكترونية**، دراسة ميدانية (غزة: قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥) ص ١٦.

(2) إطلال ناصر أحمد العزاوي. **"اتجاهات الشباب العربي نحو الصحافة الإلكترونية"**، رسالة ماجستير (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٢).

من إيجابيات حمل معه كثيرا من السلبيات وإن فئة الشباب هي الأكثر تأثرًا بها، منها الإدمان باستخدامه والتعرض لمواد غير أخلاقية والأضرار العقائدية والنفسية، وبالتالي تغير ميولهم واتجاهاتهم[1].

ولكل شخص الكثير من الاتجاهات ولكنها لا تعمل باستمرار، ولا تكون باستمرار في محتوى الشعور، بل يمكن أن تكون وراء الشعور بنوع من "النوم" أو الحفظ على أنه يأتي ما يستثيرها، وقد يأتي المثير من الداخل، وقد يأتي من الخارج، ويكون النظر إلى الاتجاه في الحالتين على أنه "تهيؤ" أو نزوع لتحريك السلوك باتجاه معين، فإذا وجد المؤثر مثل ظهور فكرة تتصل بالكتل السياسية لدى شخص يناقش الموضوع بينه وبين نفسه أو يناقشه مع آخر فإن هذا المؤثر يستثير الدافع للاستجابة ويستثير الدافع بدوره ذلك التهيؤ، ومن هنا يقال إن الاتجاه تهيؤ لسلوك يدعو إليه دافع ما أو أكثر، والمؤثر هو الذي يعرض الدافع[2].

وتتحدد العلاقة بين مفهوم الاتجاه وبين مفهوم القيم السياسية: التي تحاول المواقع الإخبارية غرسها في المشاهد العربي من خلال عدة مفاهيم مختلفة سيتم التعرض لها تحديد أهم سمات العلاقه بين المفهومين :

أولا: مفهوم الاتجاه

والاتجاه هو عبارة عن مجموعة من التجارب والخبرات السابقة التي مر بها الإنسان والتي تعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي له علاقة بها، فالفرد يميل إلى اتجاه ثقافي أو فكري أو سياسي محدد على تربيته وتنشئته الاجتماعية[3]. أما القيم السياسية فتعبر عن اهتمام الفرد وميوله ونشاطه السياسي والعمل السياسي وحل مشكلات الجماهير، ويتميز الأشخاص الذين

---

(1) عبد محمد عبدالعزيز. "مشكلات الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم"، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ص ٨-٩.

(٢) نصيف نصار. "الموسوعة الفلسفية العربية"، نقلا عن: كمال عبد اللطيف في تشريح أصول الاستبداد – قراءة في نظام الآداب السلطانية، (لبنان: دار الطليعة، ٢٠٠٠)

(٣) شذى الحسين. "دراسة عن مفهوم للقيم والاتجاهات والرأي العام "(ملتقى الحوار العربي، ٢٠٠٥) ص١٢.

تسود عندهم هذه القيمة بالقيادة في نواحي الحياة المختلفة ويتصفون بقدرتهم على توجيه غيرهم مثل النواب في البرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية[1].

ومع الأحداث السياسية ظهر مفهوم "المشاركة السياسية" لدى الشباب الجامعي، ومن هنا تحدد مفهوم "المشاركة الشبابية"، والمشاركة السياسية في النظم التقليدية تحكمها مصالح الأعضاء الشخصية والاعتبارات الحزبية وما كثرة الاضطرابات والمظاهرات من جانب فئات المجتمع المختلفة إلا دليل على أن المشاركة الصحيحة لا تقوم إلا في ظل الديمقراطية الصحيحة[2].

وتتعدد أشكال المشاركة السياسية وهى أشكال المشاركة السياسية: وهناك شكل من أشكال المشاركة السياسية المنقطعة ينعكس فيه الأفراد تلقائيا وهو في المناقشات السياسية غير الرسمية التي يقوم بها الأفراد مع عائلاتهم، أو في عملهم، أو بين أصدقائهم. ومن الواضح أن حدوث مثل هذه المناقشات يتفاوت سواء فيما بين الأفراد أو فيما يتعلق بالأحداث فمن الأرجح أن تجري المناقشات أكثر أثناء الحملات الانتخابية[3]

ثانيا: خصائص الاتجاه

ومن أهم الخصائص التي تميز الاتجاه هي الثبات، والاستقرار النسبي، ومقاومة التغير بما يُنتج ثباتًا أكثر من السلوك، إلى جانب نزوع للاستجابة نحو موضوع ما أكثر منه سلوك فعلي، إلى جانب أنه يوجد السلوك، وأنه يتكون وينمو ويتطور عند الفرد مع بيئته، وبالتالي فهو مكتسب وليس وراثيا[4].

وهناك طرق مختلفة لتكوين الاتجاه من أهمها :

ثالثا: كيفية تكوين الاتجاه[5]:

---

(١) شذى الحسين.، مرجع سابق، ص٢٢.

(٢) شعبان الطاهر الأسود: مرجع سابق، ١٩٩٩، ص١٧٩.

(٣) Rush M: 1992, P.115

(4) عيسوي عبد الرحمن. " **دراسات في علم النفس الاجتماعي**"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).

(5) النشواتي عبد المجيد: " **علم النفس التربوي**" ، (بيروت، دار الفرقان، ١٩٩٧) ،ط٣، ص ٤٧٠-٤٧١.

الاتجاه عبارة عن أنماط سلوكية يمكن تكوينها بالتعلم، وهي في تكوينها تخضع للمبادئ والقوانين التي تحكم أنماط السلوك الأخرى[1]، ومن الوسائل التي تتكون منها اتجاهات الفرد التجارب، والخبرات المتكررة، خاصة إذا كان الاستعداد النفسي والفكري والعميق عند الفرد يسمح بتكوين الاتجاه حيث إن هذه الخبرة الجزئية لا تؤدي إلى تكوين الاتجاه في حالة تعارض هذه الخبرة مع الاتجاهات الراسخة القديمة في شخصية الفرد[2].

رابعا : محددات تكوين الاتجاهات:

وهناك محددات لتكوين الاتجاهات ، وتتكون الاتجاهات عندما تتكامل الخبرات الفردية المتشابهة في وحدة كلية تنمو إلى تعميم هذه الخبرات، وبذلك تصبح هذه الوحدات إطارًا ومقياسًا تصدر عنه أحكامنا واستجاباتنا.. إلى جانب التمايز يؤدي إلى تعميم الخبرات الفردية المتتالية إلى تحديد الاتجاه تحديدًا واضحًا وقويا، وبذلك ينمو الاتجاه نحو النضج واكتمال النمو فيما يراعي بقية الاتجاهات الأخرى، ويكتسب بذلك ذاتيته التي تؤكد معالمه[3].

تعديل الاتجاهات وتغييرها:

على الرغم من أن الاتجاهات تتميز بالثبات النسبيّ ومقاومة التغير والتعديل إلا أنها يمكن تعديلها وتغييرها في ضوء مجموعة من العوامل بعضها يتعلق بالفرد ذاته، فكلما كان الفرد أكثر انفتاحًا على الخبرات التي يمرّ بها كلما ساعد هذا على تعديل اتجاهاته وتغييرها، وبعضها يتعلق بموضوع الاتجاه لنفسه، فكلما كان موضوع الاتجاه أكثر التصاقًا بشخصية الفرد ذاته فإن هذا يجعل التعديل أو التغيير أكثر صعوبة، كما أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تساهم في تعديل أو تغيير الاتجاه وهي تلك التي تتعلق بالفرد القائم على تغيير الاتجاه، ويقصد بالتغيير هنا العملية التي تهدف إلى تعديل اتجاه ما أو إلغائه، وتكوين اتجاه إيجابي مناقض له تمامًا. ومن الناحية النظرية فإن تغيير الاتجاهات يتطلب

---

(1) عيسوي عبد الرحمن: مرجع سابق.

(2) عيسوي عبد الرحمن محمد، مرجع سابق، ص ١٦١-١٦٢.

(3) موسى عبدالله عبدالحي، "المدخل إلى علم النفس الرياضي"، (القاهرة: دار الرفاعي، ١٩٨٦) ص٢٣٣-٢٣٤.

زيادة المؤثرات المؤيدة للاتجاه الجديد، وخفض المؤثرات المضادة، وغالبًا ما تنجح المحاولات الجيدة التخطيط لتعديل الاتجاهات في تغيير الأفكار المعتقدة فقط دون تعديل المشاعر ونزعات ردود الفعل بحيث يعود الاتجاه بسهولة مع مرور الوقت إلى وضعه السابق[1].

طرق تعديل وتغيير الاتجاهات عند الشباب:

تعتبر مرحلة الشباب من أهم الفئات العُمْرِيَّة التي تتصدر الدراسات المتعلقة بتكوين الاتجاهات وتعديلها، فهي مرحلة تتسم بالحماس والرغبة في التغيير لاسيما وأن جيل الشباب هو جيل يستكمل نضجه البيولوجي مما يجعله عرضة لمتغيرات البيئة المحيطة به[2].

وهناك طرق عدة لتعديل متغير الاتجاهات عند الشباب أهمها تزويد الشباب بالمعلومات بحيث تكون هذه المعلومات متعلقة بموضوع الاتجاه، ذلك أن الشباب لديه دافع أساسي لأن يفهم أو يعرف، وعلى هذا فإنه يعيد ترتيب خبراته التي كانت غير متسقة كلما أضاف إلى معارفه جديدًا، وهو يغير من تلك الخبرات، إلى جانب تغيير الأنساق، وهذه أهم الوظائف المغيرة للاتجاهات، إلى جانب تغيير الإطار المرجعي للشباب حيث يرتبط الإطار المرجعي بالاتجاه ارتباطًا وثيقًا وذلك أن اتجاه الشاب نحو أي موضوع يتوقف على إطاره المرجعي الذي يشتمل على معاييره وقيمه ومدركاته، وعلى هذا فالاتجاه يعتمد على الإطار المرجعي الذي يكونه الفرد إذا ما تغيَّر هذا الإطار المرجعي تغير الاتجاه[3].

وظائف الاتجاهات:

وهناك عدة وظائف للاتجاهات منها أنه ينظم العمليات الإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد،

---

(1) نشواتي، عبد المجيد: مرجع سابق، ص ٤٧٢-٤٧٥.

(2) منسي محمود عبد الحليم: **قراءات في علم النفس**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي، ١٩٨٢)، ص٥٨.

(3) عبد الرحيم طلعت حسن: **علم النفس الاجتماعي المعاصر**، (القاهرة، دار الثقافة للنشر، ١٩٩٦)، ص١٢٨.

والاتجاهات تيسر للفرد القدرة على السلوك واتخاذ القرارات في المواقف المتعددة في شيء من الاتساق والتوحد دون تردد أو تفكير في موقف وفي كل مرة تفكيرًا مستقلاً[1].

والاتجاهات تتبلور في العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي، والاتجاه يوجه استجابات الفرد للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة، وتصنف الاتجاهات على إدراك الفرد وأنشطته اليومية معنى ودلالة، كما أنها أسلوب وطريقة لاتصال الفرد الدائم مع بيئته، والاتجاهات المعلنة تعبر عن انصياع الفرد لما يسود مجتمعه من معايير ومعتقدات[2].

وهناك أهمية للاتجاهات لدراسة الاتصال:

يمكن تحديد العشرات بل المئات من الأمثلة على الاتجاهات، فالاتجاهات تتمتع بأهمية بالغة في دراسات الاتصال ذلك أن لكل من المرسل والمستقبل اتجاها سلبيا وإيجابيا نحو الآخر، ولكل من المرسل والمستقبل اتجاها سلبيا أو إيجابيا نحو الموضوع الذي يدور حوله الاتصال، إلى جانب أن لكل من المرسل والمستقبل اتجاهات سلبية أو إيجابية نحو الأشياء والأشخاص والمواقف الأخرى التي ترد في الرسالة، والاتصال هو في الواقع محاولة من المرسل للتأثير على اتجاهات وأفكار المستقبل[3].

ومن ثَمَّ فإن دراسة طبيعة الاتجاهات وكيفية تكوينها وأسباب استمرارها وكيفية تغييرها تُعَدُّ جزءًا أساسيًا من النظرية العلمية، فعلى سبيل المثال نجد أن الكثير منهم لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنظيم الأسرة، فلا يستخدمون وسائل تنظيم الأسرة، ويعد عدم الاتفاق بين الاتجاه والسلوك من المشاكل الرئيسة التي تواجه القائمين بالاتصال، وتساعدنا نظريات تكوين الاتجاهات كثيرًا في فهم هذه المشكلة[4].

وتعتبر المرحلة للعُمْرِيَّة المهمة لتغيير الاتجاهات هي مرحلة الشباب.

---

(1) حمزة مختار. " **مبادئ علم النفس**" ، (جدة، دار البيان العربي، ١٩٩٥)، ص١٨٠.

(2) حمزة مختار: **مرجع سابق**، ص١٩.

(3) عيسوي عبد الرحمن محمد. **مرجع سابق**، ص١٩٨.

(4) حمزة مختار. **مرجع سابق**، ص٢٠.

والشباب هم طليعة كل مجتمع فهم عموده الفقري وقوته الشخصية والفاعلة فأهمية هذه الشريحة المجتمعية باعتبارها مورد وطاقة بشرية ينبغي الاهتمام بتنميتها وتأصيلها في أفق لستغلالها في مجالات متعددة ومختلفة للنهوض بالمجتمع وفي ظل التحدي للتحولات والتغيرات القائمة اليوم بل والمشاركة في البناء الحضاري والتقدم البشري الذي هو غاية وهدف كل شعوب المجتمعات بجميع مكوناتها الفردية والجماعية وتنظيماتها ومؤسساتها الحيوية [1].

وتقع على الشباب مهام ومسئوليات كبيرة خاصة في أخذ المبادرة في الإصلاحات على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتفعيل العمل المدني التطوعي بجد وإخلاص لتوعية المجتمع من خلال بناء تنظيمات ج..... قوية ضمن نسيج المجتمع المدني التطوعي المشارك باختلافه وتنوعه فمن داخل هذه التنظيمات يبرز دور الشباب بالوعي الثقافي والاجتماعي ومحاربة الفساد والاهتمام بالعلم والمعرفة والمشاركة التطوعية القائمة على التواصل والتكامل والتسامح والتنسيق في ظل ما يتعرض له مجتمعنا من ظلم وقسوة[2].

لتعزيز الانتماء ومشاركة الشباب في مجتمعهم وهمومه وقضاياه:

ويتحقق ذلك من خلال تمكينهم من التعبير عن آرائهم وأفكارهم في القضايا العامة التي تهم المجتمع وتوفير الفضاء والفرص المتاحة في أداء الخدمات والاهتمام بمشاكلهم ومشاكل المجتمع بأسهم ومنحهم فرصة المشاركة في تحديد الأولويات التي تحتاجها البلاد والمشاركة في اتخاذ القرارات ففي ظل توفير هذه الشروط أمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني قوي ومستقل ومهني

---

(١) عبد الحسين شعبان." **دور المجتمع المدني بعد انتفاضات الشباب**"، جريدة الناس، بغداد، ٢٠١١/٥/١١.

(٢) عبد الغفار شكري." **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**"، سلسلة حوارات لقرن جديد، (دمشق، دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣).

يكمن في الناي بنفسه عن كل الإحصائيات الأيدلوجية والسياسية الضيقة[1].

واعتقادًا أن الشباب الطامحين إلى التعبير والحرية والعدالة وقبل كل شيء إلى الكرامة سيكونون متفهمين لمثل هذا الدور حيث سيمثل لهم المعين والمساعد والداعم في قيامهم بمهامهم الكبرى وتحقيق طموحاتهم .... الوصول لتحقيق التعبير المنشود من خلال البناء الذي يعد الركيزة الأساس في عملية التغيير بل هو جوهر التغيير ومضمونه من أجل كسب الرهان المجتمعي.

الشباب العربي والعمل السياسي:

لعب الشباب العربي دورًا مهمًا في تحرير بلادهم، ووضعها على بداية درب التحديث، وساروا بها خطوات مهمة في هذا الطريق، غير أن دارسة التاريخ المعاصر للعالم العربي تشير إلى أن النظم الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال السياسي ، وتهدئة ثوريتهم، واحتواء نشاطهم، ويرجع هذا الموقف من جيل الكبار إلى أن قطاعًا كبيرًا من الشباب نتيجة لنقائهم ورومانسيتهم وعدم ارتباطهم بالتزامات نحو تكوين العائلة وعدم تقيد ولائهم بمؤسسات قائمة وغير ذلك يتقدمون جيل الكبار في الإحساس بالقصور الاجتماعي وفضحه والدعوة للتغيير والعمل من أجله فعلاً[2].

وجيل الشباب في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي في معظم الدول العربية لا يربى بطريقة تساعد على استمرار قوة الدفع في إيجابيته ووعيه وحركته، وقبل ذلك احتفاظه بنقائه وبراءته، ومن ثم تضمن استمرار النضال لتحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وقد جاءت علاقة الشباب العربي ببعض التنظيمات الاجتماعية والشبابية التي يجربون حظهم معها أو يجدون

---

(١) محمد سيلا. **"الفلسفة وتحولات المجتمع المغربي"**، نص الدرس الافتتاحي الذي ألقى في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس يوم ٢٠٠٦/١١/٧ بمناسبة افتتاح مسلك الفلسفة بها منشور بالموقع الإلكتروني للدكتور محمد سيلا.

(2) صالح خليل."**الاتصال والإعلام في الدول المعاصرة**": عمان، أزام للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص١٠٤.

لأنفسهم مضطرين إلى الانضمام إليها أو للتعامل معها كالتنظيمات السياسية وجمعيات العمل الاجتماعي والاتحادات الطلابية ومنظمات الشباب أقل ما يقال عنها أنها علاقة غير صحية تعطي الشباب إحساسًا بالغُربة، وتدفعهم إلى أن يقفوا منها موقف اللامبالاة، وقد يرفضها البعض ويسعى إلى تدميرها، وذلك لأن انتماءهم إليها وعضويتهم فيها ونشاطهم من خلالها لا يتميز بتلقائية ورغبة حرة، وإنما تُفرض عليهم بنوع من القهر أو التجنيد في بعض الحالات أو بالترغيب والرشوة في حالات أخرى[1].

مصادر التفاعل الإلكتروني التي يعتمد عليها الشباب العربي للحصول على الخبر في ظل الأحداث السياسية الراهنة :

١ – فضاءات الحوار الجماعي:

تقوم فضاءات الحوار الجماعي على منطق الديمقراطية في المشاركة إلى حدٍّ ما – بالتواصل ما بين الجمهور، وتأخذ فضاءات الحوار الجماعي شكل الدردشة والحوار، ويتمثل المبدأ العام الذي يميزها في أن أفرادا تجمعهم شواغل وهواجس مشتركة يقررون الائتلاف ضمن مجموعة افتراضية ليتحدثوا ويتناقشوا ويتبادلوا الآراء لحل موضوع ما [2].

٢ – البلوج أو المدونات :

هو أحد أشكال المنظومة التفاعلية الإلكترونية الأكثر أهمية؛ إذ هو موقع شخصي على شبكة الإنترنت، يتضمن آراء ومواقف حول مسائل متنوعة، ويعد تطبيقا من تطبيقات الإنترنت، ويعمل عن طريق نظام إدارة المحتوى (المضامين)، وهو عبارة عن صفحة على الشبكة تظهر تدوينات (مداخلات – معلومات) مؤرخة ومرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا، ينشر عددٌ منها ويتحكم فيه مدير (ناشر) المدونة، ويتضمن النظام آلية لأرشفة المدخلات القديمة تمكن القارئ من الرجوع إلى تدوينة معينة في وقت لاحق عندما تصير غير متاحة

---

(1) حجازي عزت: مرجع سابق، ص ١٦٣-١٦٦.

(2) موسي جواد الموسوي: "**الإعلام الجديد**"، (جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، ٢٠١١)، ص٢٧.

على الصفحة الرئيسة للمدونة[1].

٣ – تقنية S.N.G :

تتعامل تقنية هذه الخدمة مع الأقمار الصناعية بموجب ترددات بث واستقبال فضائي لنقل التغطيات الإخبارية وتوفير المضامين المرتبطة بالتعليقات والتحليلات السياسية وغيرها من تلك المتعلقة بالأحداث المهمة للبرامج التليفزيونية لتضيف خدمات إعلامية مهمة للقنوات الفضائية العربية، كانت محددة فقط في القنوات الفضائية الإخبارية الدولية مثل CNN وBBC، وكان للإمكانات التقنية الجديدة التي حدثت في مجال الإنتاج التليفزيوني المردود الكبير في تطور الأشكال والمضامين البرامجية التليفزيونية، فقد تمكنت الفضائيات العربية – بفضل تلك الشركات ، فضلا عن تعددية المصادر التي وفرها المجال الإعلامي الجديد للمتلقين[2].

٤ – العالم في صوره [3]:

تعمل شركات خدمات إنتاج البث التلفزيوني الفضائي عبر مكاتبها الإقليمية والفرعية المنتشرة في أغلب المواقع العربية المهمة على تقديم خدمات البث المباشر عن طريق إجراء تغطيات إخبارية مباشرة وتوفير صور تليفزيونية للأحداث المهمة، وتوفير المعلقين والمحللين السياسيين والعسكريين والاقتصاديين والرياضيين وغيرهم لإجراء البرامج التليفزيونية الحية المباشرة على الهواء من دول ومدن مختلفة في البلدان العربية والعالم، وهي تعمل في هذا الجانب انسجاما مع مهام التليفزيون الإخبارية والسياسية، وتساعد في تحقيق محورين رئيسين هما: تقديم الأخبار والأحداث السياسية بشكل مشاهد مصور مع المؤثرات الصوتية للقنوات الفضائية العربية، إلى جانب المحور الثاني وهو الذي

---

(1) شريهان توفيق وسيرين كدواني، **"المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة"**، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي وحقوق المواطنة، (جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الإعلام، شباط ٢٠٠٨)، ص٣.

(2) أديب خضور: **"الإعلام والأزمات"** (دمشق، سلسلة المكتبة الإعلامية، ١٩٩٩)، ص٣٦.

(3) لازر لاندستين، **"الأطولوجيا المشروطة للتلفزيون"**، ترجمة: أديب خضور (دمشق المكتبة الإعلامية ، ٢٠٠٠) ص٨٤.

يتمثل في الإسهام في تحقيق وظيفة التليفزيون كوسيلة فعالة لتفسير الظواهر والتعليق والتحليل لكثير من جوانب الحياة العامة للمواطنين داخل مجتمعاتهم وفى خارجها أيضا.

وترى الباحثة أنّ مرحلة الشباب هي بحد ذاتها مَعْبَرٌ يفصل بين جيل الأطفال والراشدين، ومن هنا كانت أهميتها القصوى حيث يتجلى هذا العبور الآن في عالم الاتصال الواسع الذي يدخله الشباب من بوابات عدة تتصدرها شبكة الإنترنت بما تحتويه هذه الشبكة من مواقع مختلفة المجالات تضم أفرادًا تجمعهم قواسم مشتركة.

***

❖ خاتمة الفصل:

تم من خلال الفصل الثاني استعراض الفضائيات العربية وما تقوم به من أدوار إلى جانب دراسة المواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية، إلى جانب كيفية تكوين الاتجاه لدى الشباب، ووظائف الاتجاه، وأهمية الاتجاه، إلى جانب دور الشباب في المجتمع. وفى نهاية الفصل تم إلقاء الضوء على الشباب العربي والعمل السياسي، إلى جانب أهم المصادر التفاعلية التي يلجأ إليها الشباب العربي للحصول على الأخبار المختلفة .

الفصل الثاني

ملامح لبعض القضايا السياسية البارزة

خلال فترة الدراسة

أولاً: ملامح القضايا السياسية البارزة خلال الفترة الراهنة:

تمهيد: (مفهوم القضية السياسية):

"السياسة" تمثل القوة والطاقة والحكمة لكل جوانب الحياة في المجتمع، فهي التي تنشئ وتدفع كافة محركات التنمية والتقدم والرخاء لأفراد الشعب، ثم إنها القاعدة التي ترسخ عليها منظومة الحرية والعدالة والبناء الديمقراطي الحي، وهي القلعة التي تحمي سيادة "الوطن" وتحافظ على عزة المجتمع. ومهام العمل السياسي بما تحمله من آثار وتداعيات تشكل حياة المجتمع وكيان الوطن في حاضره ومستقبله(١).

ولقد تناولت مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية العديد من القضايا الهامة التي كانت تجسد أهم ملامح الحياة السياسية، وسوف تتناول الباحثة في هذا الفصل أهم هذه القضايا.

وتُعرَّف "القضية السياسية" (Political Issues) بأنها: تلك الموضوعات والمشكلات التي يدور حولها للخلاف والمناقشات بين طرفين – أو عدة أطراف – لاتخاذ قرار بشأنها، وهي تتعلق بشئون الدول والهيئات والمنظمات داخل مصر وخارجها، سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي(٢).

وسوف يتناول هذا البحث عددا من القضايا السياسية الهامة الأكثر بروزاً في تاريخ الشارع السياسي العربي بشكل عام والشارع السياسي المصري بشكل

---

(١) زكريا إمام. **"رؤية استراتيجية للإصلاح في مصر"**. (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٩)، ص ١٨.

(٢) محمد على العويني. **"العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات التطبيقية"** (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩م) ص ٣٢.

خاص، وقد قامت مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بمعالجة وتناول العديد من القضايا السياسية داخلية كانت أم خارجية، ولعل أبرز هذه القضايا التي نتناولها في هذه الدراسة:

- قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي.
- قضية المواطنة (**العلاقة بين المسلمين والأقباط في ظل الأحداث السياسية الراهنة**).
- قضية أزمة حوض النيل.

لم يحدث في تاريخنا العربي المعاصر مثل ذلك الطلب الملح على التغيير والتحديث والنهضة كما هو حادث الآن من الجماهير، على أن اللافت للنظر أن معظم الكتابات والمعالجات الفكرية والسياسية لموضوع التغيير جاءت مختزلة في إجراءات التغيير السياسي وآلياته (الديمقراطية، الإصلاح السياسي، التعددية، الحوار الوطني، تفعيل دور الأحزاب، والمرأة، ومنظمات المجتمع المدني)، وابتعدت عن محيطه الأكبر، بل ومشروعه الفكري الأوسع؛ مشروع النهضة، وكأنها عادتنا العربية القديمة في تحريف الكلام عن مواضعه، وخلط الوسائل بالغايات، أو الأصول بالفروع، حيث تداخلت الاستراتيجيات فيما يخص مفهوم الإصلاح السياسي(١).

وكثيرًا ما تحدث المتخصصون في علم السياسة تحت تأثير اقتراب النظم السياسية والاستقرار، وصوَّرها البعض على أنها ماكينات مزودة بقدر كاف من الوقود، ولا يمكن أن تتعطل، ولكن منذ أواخر ستينيات القرن العشرين امتلأت وسائل الإعلام بصور العنف والثورات، وتتمثل الأسباب الكامنة وراء انهيار النظم السياسية في فقْد الشرعية، ونقص شعور المواطنين بعدالة حكم النظام، ويمكن تحديد مؤشرين على ذلك، أما المؤشر الأول فيتمثل في انتشار العنف، في أعمال الشغب، والإضرابات الشاملة، والتفجيرات الإرهابية، والاغتيالات السياسية، ويتمثل المؤشر الثاني في حجم جهاز الشرطة؛ فكلما ارتفع مستوى الشرعية احتاجت الحكومات لعدد قليل من ضباط الشرطة، وعندما تنخفض

---

(١) مختار شعيب، "**البحث عن مصر، لمة في انتظار التغيير**"، ط١ (القاهرة: دار النهضة مصر، ٢٠٠٥)، ص ٥٢.

تحتاج لعدد أكبر، فعلى سبيل المثال يلتزم الشعب في إنجلترا – غالبًا – بالقانون لذلك يقلّ عدد أفراد الشرطة، ولا يحمل معظمهم أسلحة نارية. ويوضح المتخصصون مفهوم "الثورة" بأنها عملية تغيير سريع وجذري للنظم السياسية.

وقد تمتعت مركزية السلطة المعاصرة بمظهرين متكاملين: الأول: بتركيز السلطة عسكريًا وسياسيًا وأمنيًا في شخص رئيس الدولة. وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة سياسيًا. والمظهر الثاني: هو الدور المتضخم للجهاز الإداري في الاقتصاد، بعد أن انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيس في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت الدولة ربة العمل والهيئة الموظفة الرئيسة للقوى العاملة. وقد اكتسبت الدولة عن طريق احتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أي مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المُحكَم[1].

بعض ملامح الأنظمة العربية السياسية:

تتسم الأنظمة العربية بسمة أخرى هي عدم إمكانية التناوب الديمقراطي للسلطة السياسية في المجتمع العربي، وهذا يعود إلى أن الأنظمة السياسية العربية لا تمتلك قواعد واضحة للعمل السياسي الديمقراطي، ولا توجد فيها أيديولوجية مستقرة إنما تطغى عليها الاعتبارات الشخصية، إضافة إلى كون الدولة العربية واحدة من الخارج وليست معبّرة عن واقع الحال العربي[2]، "إلى جانب اتسام الأنظمة العربية بصراع الاتجاهات المتلازم بين ما هو مُطلق وشامل وما هو موضعيّ ومحدود، أو بين قوى تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في الشكل والمضمون، وبين قوى متأصلة موضوعية تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها".

وتتسم الأنظمة العربية – أيضا – بسمة أخرى ألا وهي عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع

---

(١) إيليا حريق. "**الدولة الرعوية والمستقبل العربي**": (مجلة المستقبل العربي، السنة ١١ العدد ١٢١ مارس ١٩٨٩م) ص ١١.

(٢) وليم زارتمان.: "**المعارضة كدعامة للدولة**": (مجلة المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٨، فبراير ١٩٨٨م)، ص ٤٨.

العربي وبخاصة الشباب، وعدم إنشائها المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب طاقاتهم وإشراكهم في صنع السياسة المرتبطة بمستقبلهم؛ الأمر الذي أدى إلى أن تفقد قطاعات كبيرة من المجتمع الثقة في جدوى ممارسة أي نشاط سياسي في إطار المؤسسات الشرعية القائمة [1].

ملامح الواقع السياسي في التاريخ الدستوري منذ عام ١٩٧١:

ولكي يتضح الواقع السياسي في مصر – آنذاك – لابد من إلقاء الضوء على التاريخ الدستوري في الحياة السياسية في مصر؛ "دستور مصر الذي أنشيء عام ١٩٧١ في إطار توجه سياسي واقتصادي شمولي واشتراكي، وفي عام ٢٠٠٧ أجري عليه تعديل ليتمشى مع المتغيرات التي واكبت التوجه نحو الاقتصاد الحرّ والتعدد الحزبي؛ إلا أن الظروف التي نشأ وعُدّلَ فيها هذا الدستور لم تكن مهيأة لصياغة قواعد دستورية تتوافق عليها رؤى نخبة الوطن من أهل العلم والفكر والرأي والسياسة قبل بيانه وطرحه على المجتمع، فهو من حيث النشأة والتعديل وُلِدَ وعُدّلَ بغير الطريق الديمقراطي الصحيح، وغلب عليه أسلوب التقيد بهوى السلطة. وهو من حيث المضمون يراه المواطنون من أهل النخبة أنه لا يحكمه الاستقرار السياسي، في قواعد حماية الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، ولم يضمن التوازن بين سلطات الحكم، وهيأ السبل لاستمرار بقاء السلطة السياسية في إطار نظام الحزب الواحد تحت مظلة شعار غير فعال بمسمى تعدد الأحزاب"[2].

ويقرر دستور ١٩٧١ السيادة للشعب المصري، ويمنح رئيس الجمهورية الكثير من السلطات، فرئيس الجمهورية هو رأس الدولة، ويشكل مع مجلس الوزراء السلطة التنفيذية بحيث ينتخب أكثرمن مرشح عن طريق الاقتراع السري المباشر. مدة الولاية الرئاسية ٦ سنوات، ويمكن تمديدها لولايات إضافية مثالية غير محددة.

---

(١) وحيد عبد المجيد. "ثورة ٢٥ يناير قراءة أولى"، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١١)، ص١٨.

(٢) إمام زكريا. "رؤية استراتيجية للإصلاح في مصر"، ط١، ٢٠٠٩ (القاهرة : دار الفكر العربي: ٢٠٠٥)، ص ٣٦.

يعلن الدستور أن الأساس الاقتصادي لمصر هو نظام اشتراكي ديمقراطي، يقوم على الاكتفاء الذاتي والعدالة ومنع الاستغلال، القضاء على عدم المساواة في الدخل، وحماية الكسب المشروع، والإنصاف في توزيع الواجبات والمسئوليات العامة، ويعترف الدستور بثلاثة أنواع من الملكية: العامة والتعاونية والخاصة، والملكية الخاصة محمية، ولا يمكن مصادرتها إلا للمصلحة العامة[1].

ومن هنا أصبح الإصلاح حاجة ملحة للحياة الإنسانية، وهذا لا يعني أن الحالة التي تستدعيه تعاني من الخلل أو تتعرض له فحسب بل هو يحمل في جعبة مهامه أدوارا التطور والإبداع من خلال مكتسبات العلم والتكنولوجيا[2].

النظام السياسي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير:

وُصِفَت مصر في التقارير الدولية بأنها دولة في خطر، وأن التراجع المستمر في أداء الدولة المصرية يمكن أن ينقلها إلى مستوى الدول الشديدة الفشل، وقد وضعها بالفعل أحدُ التقارير الرئيسة في هذا المجال على حافة هذا النوع من الدول، وهو التقرير الذي نشرته مجلة (Foreigh Policy) الأمريكية.

وقد ظهر ضعف أداء الدولة المصرية واضحًا بدرجة لا سابقة لها في الفترة السابقة للثورة مرتين: إحداهما في الارتباك الذي شاب قرار تغيير التقييم الإداري وإنشاء محافظتين جديدتين دون دراسة كافية، والثاني قرار فرض ضرائب جديدة لتمويل علاوة اجتماعية لموظفي الدولة مما أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار. كشف هذان القراران وجود خلل متزايد في جذع السياسات العامة، أي في جوهر دور الدولة، كما أوضح القرار الثاني ازدياد الميل إلى الانحياز إلى الأثرياء مما يتعارض مع أحد أهم مقومات نجاح الدولة وهو حماية الفقراء وتوفير ضمان اجتماعي عال؛ وهو انحياز لم يتوقف في ظل زحف السيد جمال مبارك إلى كرسي الرئاسة وذلك من خلال نشاط المجموعة التي أطلقت على نفسها "الائتلاف الشعبي لدعم ترشيح جمال مبارك للانتخابات الرئاسية" منذ أن أعلنت عن نفسها، ثم لحقت بها مجموعات أخرى، وكان أهم ما في هذا النشاط

---

(١) سامح سعيد عبود، **"غروب شمس الأنظمة العربية من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين"**، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠) ص١٨.

(٢) زكريا إمام، **"رؤية استراتيجية للإصلاح في مصر"**، مرجع سابق، ص ٣٨.

هو حملة جمع التوقيعات المستمرة ورقيًا وإلكترونيًا تحت شعار "صوتك أمانة"، وكل هذا كان يحدث خارج أطر النظام السياسي وقوانينه ومؤسساته وقواعده، فالدستور يقصر الترشيح للمنصب الأعلى فعليًا على الأحزاب السياسية وفقًا لشروط حددها، كما يتيح فرصة نظرية للمنتقلين عن الأحزاب إذا استطاع أحدهم جمع ٢٥٠ توقيعًا من أعضاء[١] المجالس الشعبية المنتخبة الخاضعة كلها لسيطرة الحزب الوطني، ويعني ذلك أن النظام السياسي لا يعرف أسلوب جمع التوقيعات إلا في هذا الإطار الضيق والمحكوم من أعلى، وعندما يتجاوز أنصار جمال مبارك هذا الإطار الضيق ويلجأون إلى أوسع إطار على الإطلاق وهو الهيئة الناخبة التي تضم أكثر من أربعين مليونًا لجمع التوقيعات منهم فهذا يعني اعترافًا ضمنيًا بأن الآلية المنظمة للانتخابات الرئاسية لا تستوعب التطور الذي يحدث في الحياة السياسية[٢].

كيف يتم تحقيق الإصلاح السياسي في مصر:

هناك آليات Mechanism لتحقيق الإصلاح السياسي في مصر بداية بالديمقراطية فهي إحدى آليات للنهضة والتقدم، تحولاً من مجتمع الكفاف إلى مجتمع المشاركة الإيجابية والعدالة، إلى مجتمع الكفاية، إلى مجتمع الوفرة، في إطار مفهوم Concept أكبر أو مشروع National project أكبر للنهضة.

فالديمقراطية عنصر أساسي، ومطلوبة، لكنها ليست الهدف الأساسي حتى لا نلتف على الحقائق ونصادر على المطلوب. والإصلاح السياسي يعتبر من الآليات Processes ولنا أن نناقش هذه الآليات شريطة أن يكون نقاشًا موضوعيًا Objectively فنربط الوسائل بأهدافها حتى لا نضل الطريق أو نتفرع بنا السبل[٣].

إن الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه في أي إصلاح تدريجي هو تبني برنامج زمني محدد بدقة ليكون معروفًا في بداية المسار: ما الذي سيصبح عليه

---

(١) وحيد عبد المجيد: ديلي ستار ٢٠٠٨/٥/١٠، دولة في خطر.

(٢) وحيد عبد المجيد. "رسالة "انتلاف جمال مبارك"، المصري اليوم، ٢٠١٠/٨/٢٠.

(٣) مختار شعيب. "البحث عن مصر أمه في انتظار التغيير"، ط٢، (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٥)، ص٥٢.

المشهد في النهاية؟ ومتى على وجه التحديد؟ ولذلك لم تكن هناك أية جدية في إصلاح تدريجي في بنية سياسية أصابها الجمود، غير إن إعلان تعديل مادة ٧٦ من الدستور بدا في بدايته كما لو أنه تعبير عن استعداد لهذا.

وجاء محتوى تعديل هذه المادة صادمًا لأنه أقام حواجز منيعة أمام إجراء انتخابات رئاسية تنافسية مفتوحة ، وأغلق التعديل الباب أمام غيرهم بسبب استحالة الحصول على تأييد ٢٥٠ عضوًا في المجالس المنتخبة التي يسيطر عليها النظام"[1].

مستوى تحقيق الإصلاح السياسي في مصر آنذاك:

شهدت الساحة المصرية تململاً من خلال "الحركة المصرية من أجل التغيير" الرافضة لتوريث السلطة في مصر، والتي طالبت بإجراء عملية جراحية للإصلاح تكون شاملة للأوضاع وذلك انطلاقًا من فجوة الثقة التي يعيشها المجتمع المصري الذي ملَّ من الشعارات الزائفة، مع التركيز على المطلب الرئيس المتمثل في الإنهاء السلمي لنظام حسني مبارك.

وأمام ضغط رجل الشارع المصري تمَّ تعديل (Révision) المادة (٧٦) من الدستور المصري الخاصة باختيار الرئيس، والتي طُرحت في شكل استفتاء قبل الانتخابات الرئاسية (les election presidentielles) المقاومة، لكن المعارضة رفضت الاستفتاء الذي قالت أنه جاء مفصلاً على مقاس حسني مبارك.

وتستطيع التيارات اليسارية والليبرالية والناصرية والقوى المدنية عموما أن تحسن أداءها وتقترب من الجمهور الذي لا تعرفه ولا يعرفها إلا قليلاً، وفي هذه الفترة يمكن للحزب الوطني أن يتحول حزبًا قادرًا على أن يعتمد على نفسه ولديه كوادر مدربة تؤمن بدور إيجابي يمكن أن يقوم به عند اكتمال الإصلاح، وهو دور يحافظ على التوازن السياسي بين أحزاب وقوى وتيارات ، ولا يمكن أن يفعل ذلك إلا عبر مواجهة الفساد الذي استشرى وأصبح ينذر بخطر عظيم؛ وأوضح د. وحيد عبد المجيد – آنذاك – أن مصر بحاجة إلى حملة أيادٍ نظيفة اليوم وليس غدًا، وكان ذلك ضمن تحقيق نشرته صحيفة "المصري" اليوم انطلاقًا من ملاحظة مهمة لم يتطرق إليها غيرها وهي خلوّ المؤتمر الأخير للحزب الوطني من أي اهتمام بقضية

---

(١) وحيد عبد المجيد، "ثورة ٢٥ يناير"، مرجع سابق، ٢٠١١.

الفساد، وقد أجمع من سألتهم الصحيفة في هذا التحقيق على أن هذه القضية تمثل أولوية قصوى من أجل إنقاذ مصر[1].

كيفية تحقيق الإصلاح السياسي ومتطلباته:

لابد من تحديد للدور القيادي المصري في الوطن العربي خاصة أن مصر تمثل المركز بالنسبة للمنطقة بحقائقها البشرية والتاريخية والسياسية والاستراتيجية، وهو ما تنح عليه خاصة بعد ١٩٦٧ وحتى الآن، لكن الرؤية المصرية الرسمية لا تبدو منشغلة كثيرًا بتجديد للمشروع القومي العربي وإنما بمواجهة المشكلات العملية الملحة مثل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلات الحدود العربية والمعارضة الإسلامية المسلحة، وهي أمور ذات طبيعة عملية إصلاحية لا يمكن أن تفي بالصيغة المناسبة لمهام تجديد المشروع القومي العربي الراهن لتحقيق الوحدة والتكامل العربيين. ومن أهم متطلبات هذا التجديد أيضًا ضرورة امتلاك تشخيص فعال للواقع الاجتماعي السياسي الثقافي العربي من زاوية المشكلات التي يواجهها. ويرى د. أحمد يوسف ود. مصطفى الفقي أن هناك توجيهان أساسيان في هذه القضية أولهما ضرورة تحقيق الوحدة العربية ليس في صورة الوحدة الاندماجية بالضرورة بل عن طريق السعي الواقعي الذي يأخذ في اعتباره كافة ظواهر المنطقة وبأسلوب البحث العلمي على أن يركز الجهود في المجالات الاقتصادية وثانيًا المدخل الاقتصادي للوحدة والتعاون العربي، ولابد من تدعيمه بالتعاون متعدد الأطراف على أرض الواقع"[2].

مبادئ الإصلاح السياسي المنشود:

يوضح المستشار يحيى الرفاعي – رئيس الدائرة المدنية الأولى بمحكمة النقض سابقًا، والرئيس الشرفي لنادي القضاة مدى الحياة – بدايةً إلغاء قانون الطوارئ، وقانون المدعي الاشتراكي، وسائر النصوص المماثلة، بما فيها قوانين تقييد حرية الصحافة والنقابات الصادرة في ١٩٩٣، ١٩٩٥ وما بعدها،

---

(١) وحيد عبد المجيد: "ثورة ٢٥ يناير قراءة أولى"، مرجع سابق، ص ١٧ .

(٢) مختار شعيب. **البحث عن مصر أمة في انتظار التغيير**، ط١، (القاهرة: دار النهضة مصر، ٢٠٠٥) ص١٨.

إلى جانب إطلاق حرية إصدار الصحف، وحرية تكوين الأحزاب بغير قيود – ولو كانت دينية –، وإلغاء عقوبة الحبس من جميع جرائم النشر، بسل والقذف والسب، فالجزاء لا يصح أن يتجاوز جنس العمل، إلى جانب بدء الإصلاح القضائي فورًا بتوحيد جهات السلطة القضائية تحت مظلة محكمة عليا واحدة بدوائر نوعية متعددة ومجلس قضاء أعلى واحد؛ وتأمين الاستقلال الحقيقي الكامل لهذه السلطة الموحدة ماليا وإداريا في مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلى جانب إصلاح نظام الانتخابات، ووضع جميع إجراءاتها تحت الإشراف الكامل للسلطة القضائية وإنهاء همته السلطتين الأخريين على جوهر إجراءاتها ونتائجها وحرية الناخبين، وتأمين مشاركة المواطنين الحقيقيين في حكم بلادهم، ومواجهة قدرها وقدرهم بأنفسهم، إلى جانب تأمين تداول السلطة سلميا وذلك بتحديد مدة البقاء في جميع المناصب العليا بما فيها الرئاسة، وانتخاب الرئيس من بين المرشحين، إلى جانب تنفيذ توصية "المجالس القومية المتخصصة" الصادرة بتشكيل "جمعية تأسيسية" لوضع الدستور الجديد بطريقة الانتخاب المباشر[1].

موقف الأحزاب السياسية في مصر من قضية الإصلاح السياسي قبيل ثورة ٢٥ يناير:

نتناول الرؤية السياسية لكل حزب للإصلاح السياسي :

فالحزب الناصري رأى في برنامجه الانتخابي بداية أن تكون إرادة الشعب هي مصدر السلطات، ويناضل الحزب الوطني الناصري الوحدوي لتحقيق هذا الهدف من خلال النضال مع سائر القوى الديمقراطية لتنفيذ، وذلك من خلال إجراء برنامج يقوم على إجراء تعديل دستوري شامل ينقل مصر إلى جمهورية برعاية ديمقراطية، ثم يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب السري المباشر من بين أكثر من مرشح، وإلغاء الشروط التعجيزية التي تضمنتها المادة ٧٦ من الدستور، مع تقليص سلطات رئيس الجمهورية، ونقل معظمها إلى رئيس مجلس

---

(١) يحيى الرفاعي: "معالم الإصلاح السياسي المنشود أو المأمول" (المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٥)، ص ٧.

الوزراء الذي يكون مسئولاً أمام مجلس الشعب، وألا تزيد مدة ولايـــة الـــرئيس على دورتين فقط، ومنح مجلس الشعب سلطات حقيقية لمراقبة الحكومة.

أما **الحزب الناصري** فقد أكد في البرنامج الانتخابي للحزب على ضرورة الربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وذلك بتـــوفر ثلاثـــة ضمانات للمواطن حتى تكون له حرية التصويت في الانتخابات وأن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثورة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بسيادة حقيقية للقانون، وتتأكد هذه السلطة مـــن خلال جهاز قضائي كفء وسريع ومحصن ضد أشكال التدخل أو الإغراء[1].

أما بالنسبة **لحزب الوفد الجديد** فقد جاء الإصـلاح السياســـي فـــي مكـــان الصدارة في برنامجه الانتخابي، فدعا الحزب إلى تغيير نظام الحكم من نظـــام يغلب عليه الطابع الرئاسي إلى نظام حكم برلماني، وأن يكون منصـب رئـــيس الدولة شرفيًا دون أن يمارس أي من المهام التنفيذية. وطالب البرنامج بأن تكون للوزارة المسئولية الكاملة أمام مجلس الشعب وأن يكون له الحق الأصـــيل فـــي مناقشة بنود الموازنة العامة. أما الحريات العامة فشكلت أهم مبادئ الوفـــد وأن دعمها وحمايتها ضرورة أساسية لدعم الديمقراطية، كما أكد البرنامج أن مباشرة الحقوق السياسية حق لكل مواطن، لذا يرى حزب الوفد ضرورة إعداد قـــانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية لضمان إجراء انتخابات للمجالس النيابية للشعب والشورى والمحليات في ظل الضمانات التي تكفل نزاهـــة ونظافـــة العمليـــات الانتخابية بما يحقق إرادة ورغبة الشعب"[2].

أما بالنسبة **لحزب الغد** فدعا الحزب إلى الإصلاح السياسي الشامل بكـــل معانيه الحقيقية، وذلك من خلال تعديل دستوري يؤدي إلـــى خلـــق ديمقراطيـــة حقيقية ملموسة واقعيا تلامس الشعب وتحقق هدف الانعتاق مـــن كافـــة قيـــود الاحتكار السلطوي المتجمد في نخبة الحزب الحاكم، وذلك من خـــلال انتخـــاب

---

(١) ولاء البصيري. **"المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر"**، ٢٠٠١-٢٠٠٥ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ص١٢.

(٢) طارق البشري." **القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء**"، ط١، (مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦) ص ٩٤.

رئيس جمهورية لدورة واحدة عن خمس سنوات، إلى جانب إلغاء المادة ٧٤ من الدستور والتي تعطي لرئيس الجمهورية سلطات استثنائية لتعطيل القوانين وتقييد الحريات، وذلك لأن التشريع هو الوظيفة الأولى لمجلس الشعب كما تنص المادة ٨٦ من الدستور، والحد من سلطات رئيس الجمهورية خاصة في ظل نظام تعدد الأحزاب حتى يكون حكمًا بين السلطات في ظل نظام برلماني يسود ولا يحكم، إلى جانب إصلاح النظام الانتخابي من أجل إيجاد ضمانات أفضل للانتخابات والاستفتاءات، إلى جانب كفالة حرية مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وبصفة عامة إلى جانب كفالة الاستقلال القضائي وبجميع درجاته الهيكلية. كل هذه المطالب تؤدي إلى استكمال شروط ممارسة الحرية والانتقال بالمجتمع إلى مجتمع العدالة والحرية والديمقراطية"[1].

موقف أحزاب المعارضة الرئيسة من تعديل المادة ٧٦ من الدستور قبل ثورة ٢٥ يناير:

تضررت أحزاب المعارضة الرئيسة متمثلة في أحزاب التجمع والوفد والناصري والغد وجبهة القوى الحزبية التي حاولت منذ وقت مبكر التصدي للصياغة التي سعى الحزب الوطني لإقرارها لتعديل المادة ٧٦، هذا فضلاً عن التعديلات التي تبنتها وأقرتها أغلبية مجلس الشعب والشورى للقوانين السياسية المكملة للدستور، قد شهد تحرك هذه الأحزاب درجه كبيره من التفاوت إن لم يكن التطابق أحيانًا في المواقف والرؤى. وقد سعت هذه الأحزاب لتقديم تصور بديل للشكل الذي يجب أن يجري به، وما يجب أن يصحبه من إصلاحات، إلى جانب اتفاق هذه الأحزاب على أن التعديل الدستوري لابد أن تكمله إجراءات جدية مثل حق استخدام أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون على قدم المساواة بين جميع المرشحين المتقدمين لمنصب الرئيس، وأن تبتعد هذه الوسائل عن الترويج لمرشح واحد وعدم إعطاء الفرصة لباقي المرشحين لشرح برامجهم خاصة أن وسائل الإعلام مملوكة للدولة المرشحين أو في الحياة السياسية نهائيا، وأن يعطى الحق للمرشحين في عقد مؤتمراتهم الجماهيرية، كما رفضت التشكيل

---

(١) التقرير الاستراتيجي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٤) ص ٤٣٥.

المقترح للجنة القضائية التي ستشرف على الانتخابات، وأكدت على ضرورة أن تتشكل هذه اللجنة من القضاة فقط، ولا تضم أشخاصًا آخرين، ويكون عددهم ١١ مستشارًا – ستة منهم من محكمة النقض، وخمسة من محكمة القضاء الإداري–، ويكون رئيس اللجنة من أكبر أعضائها سنًا[١].

وقد جاء موقف حزب الغد قريبًا من موقف حزب التجمع، وطالب حزب الغد بأن تكون مدة الرئاسة خمس سنوات غير قابلة للتجديد إلا مرة واحدة، كما طالب بأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخابات الحرة المباشرة بداية من انتخابات ٢٠٠٥، وطالب بفرص متكافئة لجميع المرشحين في الإعلام الرسمي، وتشكيل لجنة محايدة لمراقبة أي تجاوز في الاتفاق مشيرًا إلى ضرورة دعم حملات المرشحين بمبالغ متساوية، و إعداد ميثاق شرف انتخابي لتقديم صورة ديمقراطية وحضارية لمصر وتجربتها الأولى التي سيتابعها العالم كله ببالغ الاهتمام[٢].

ولكي يتم إدراك مفهوم الإصلاح بشكل أكبر سنستعرض ملامح الإصلاح قبل ثورة ٢٥ يناير للتعرف على أهم ملامح الإصلاح بعد الثورة من أجل دمج مفهوم الإصلاح قبل الثورة وبعدها، وللتعرف على أهم ما جاءت به الثورة فيما يتعلق بمفهوم الإصلاح السياسي.

ملامح الإصلاح السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير:

حققت الثورة إسقاط رأس النظام السياسي في فترة قياسية، وأثارت عدة أسئلة عن نموذج التغيير الذي أنتجته هذه الثورة والقوى الاجتماعية التي أسهمت في تحقيق هدفها الأول وهو إرغام رئيس الجمهورية على التنحي وبعد أن عاش النظام السياسي في مصر لسنوات طويلة مع أزمة هيكلية حادة من أبرز هذه الأزمة هشاشة قاعدة النظام حيث أظهرت الأزمة النظام أقرب إلى هيكل عظمي بلا قاعدة ولا رأس، وزادت هذه الهشاشة نتيجة للزواج الذي حدث بين أركان

---

(١) أماني قنديل: **المجتمع المدني والدولة وملف الإصلاح السياسي**،"(القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥) ص ١١٧.

(٢) عبير عيسى:" **الأحزاب السياسية في انتخابات مجلس الشعب**،' (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، ٢٠٠٦) ص ١٨.

النظام ومجموعة من أصحاب المال والثروة في العقد الأخير من عهده[1].

ويعتبر أحد أهم أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير ظهور ما سمي قبل الثورة بزواج التوريث والمال، والذي استهدف نقل السلطة إلى جمال مبارك – نجل الرئيس – في الأزمة الهيكلية للنظام حيث وضح هذا المشروع اختلاف بين جهاز الأمن الذي ثبت أنه كان أداة رئيسة فيه وتوسيع نفوذه على نحو أدى إلى تراكم شحنات هائلة من الغضب الشعبي الذي نتج عن عوامل أجمعها الظلم الذي مارسه هذا الجهاز قتلاً وتعذيبًا وإهانة لكرامة الناس وإهدار لآدميتهم؛ ظهر هذا واضحا قبل الثورة، إلى جانب النهب حيث كان تشكيل حكومة أحمد نظيف الأولى في (يوليو ٢٠٠٤) بداية نقطة تحول أخذت معالمها تكتمل مع وضع موارد الدولة بين يدي بعض رجال المال والأعمال بعد أن صاروا هم الرافعة الأساسية لمشروع التوريث، وأخذ هؤلاء الوزراء وآخرون من قيادة الحزب الوطني في الترويج علنا لمشروع التوريث[1].

ولقد تم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير والتي تعتبر بداية لإقامة حياة سياسية صحيحة لتكون منابر وقناة رئيسة يعبر من خلالها المواطن عن آرائه المختلفة في العديد من القضايا التي يعاني منها بلده حيث أصبح الإصلاح السياسي مطلبًا ملحًّا لدى العديد من البلدان العربية بعد قيام العديد من الثورات بدأت بتونس ثم مصر ثم اليمن وليبيا وسوريا، ومن هنا جاءت أهمية التعرف على كيفية تحقيق الإصلاح السياسي العربي بشكل عام.

كيفية تحقيق الإصلاح السياسي العربي:

يكاد مطلب "الإصلاح السياسي" يلخص اليوم سائر مطالب الإصلاح على تعددها وتنوع مجالاتها، ويمثل المدخل الرئيس إلى عناوينها الأخرى والتي نجد لشديد الأسف في هذا المضمار أن القوى التي انتهى إليها أمر النهوض بالمطالبة والإلحاح والضغط في هذا الشأن ليست القوى الشعبية والسياسية العربية وإنما القوى الأجنبية، وليس معنى ذلك أن القوى المحلية لم تكن معنية

---

(١) وحيد عبد المجيد. "مصر والعنوى التونسية"، المصري اليوم ٢٠١١/١١/١٤.

(٢) وحيد عبد المجيد. "نهاية الإهانة، ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، (العدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١) ص ٥.

برفع مطلب "الإصلاح السياسي" في وجه السلطة أو هي جبنت في ذلك أو تلكأت، وإنما يستفاد منه أن النخب العربية الحاكمة لم تلق بالاً لمطالبات شعوبها وخواصه حيث كانت تنصح أو تلتمس أو تحتج وواجهت ذلك بالصمت أو في أفضل الأحوال ردت على المطالبات في الوقت عينه الذي استمالت للكثير من إملاءات الأجنبي في هذا الباب[1].

وهناك واقع للحياة السياسية في البلدان العربية لابد من إلقاء الضوء عليه فإنه في مجال "الإصلاح السياسي العربي ... حقيقتين:

– الأولى: أن فكرة الإصلاح تبلورت في سياق سياسي عربي طبعه الإدراك المتزايد لدى المثقفين ونخب المعارضة بالإخفاق الذريع الذي مُنيت به فكرة الثورة أو استراتيجية التغيير الجذري بواسطة القوة، وأخذت ثلاثة تيارات وثلاثة أجيال سياسية بفكرة الثورة الاجتماعية والتغيير بواسطة العنف المسلح هي التيار القومي والتيار الماركسي ثم التيار الإسلامي، وصارت في هذا الخيار على تفاوت في درجة الاستغراق أو الانغماس فيه، فثبت لها وللجميع بالبديل المادي القطعي أنها أخطأت طريقة التغيير.

– والحقيقة الثانية: أن الأداء السياسي للسلطة في البلاد العربية كشف منذ عقود عن حاجة ضاغطة إلى إجراء إصلاح سياسي لتصويب أوضاعها ولتزويدها بالحد الأدنى الضروري من الأهلية للاستقلال، وإذا كان من المعلوم لدى أهل الرأي والسياسة أن السنوات الفاصلة بين عقد الأربعينيات والسبعينيات من القرن العشرين هي تاريخ تكون دولة الاستقلال في الوطن العربي"[2].

"إن البلدان العربية تحتاج إلى صحوة تخرج وعيها السياسي لإدراك التحدي الكبير الذي يطرحه عليها افتقارها إلى نظام سياسي حديث يستجيب لشروط العصر ويتناسب والدينامية الاجتماعية للمنطقة والوعي، هذا ضروري ضرورة حيوية لتفادي الاصطدام بتجربة الصدام الأهلي، أو الصدام مع خارج

---

(١) عبد الإله بلقزيز: "في الإصلاح السياسي والديمقراطية". (القاهرة: دار الحوار للنشر، ٢٠٠٤) ص١٢.

(٢) عبد الإله بلقزيز: "منشورات الزمن"، ط١ (الرباط: دار كنوز الأدبية والتوزيع، ٢٠٠٧) ص٢٢.

متربص على المشاركة السياسية العامة يمكن تحقيق ذلك، والمشاركة باب مفتوح أمام مسار طويل المدى من الإجراءات يبدأ بمشاركة دنيا ابتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي دون أن ينتهي بإقرار مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة، وليس خوف النخب الحاكمة على سلطتها، في مطاف أخير للمشاركة هو التداول مدعاة إلى دفعها فتح الباب. أمام مسار هذه المشاركة كخيار لفتح السلطة أمام المشاركة كأعظم ضمان لأن يكون التداول حريث يحسين موعده بشروط النخب الحاكمة نفسها"[1].

وما تعاني منه النظم العربية في أن معظم المجتمعات والدول العربية في المجال السياسي بالمعنى الحديث تمارس فيه السياسة، وتنعكس فيه تناقضات البيئة الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيرا بريا أو وحشيًا Sauvage، فنحن إما أمام مجال منعدم، أو مجال تقليدي، أو مجال حديث صوريًا"، أي: لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تخطط للمجتمع وللكيان حقوقه وتوازنه في نفس الأداء؛ لذلك عادة ما تميل تلك التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمته أمام انقسام داخلي حاد يطوح بكل الجوامع والوشائج بين فئاته[2].

"وتعتبر أبرز المشكلات في غياب هذا المجال السياسي الحديث تكمن في أن السياسة تحيد عن قواعدها وأخلاقياتها فتميل إلى التعبير عن نفسها في صورة عنف أعمى لا يبقي ولا يمكننا أن ندرس الأسباب العميقة لتنامي ظواهر العنف السياسية وقواعدها، فحين لا يكون في وُسع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعي في التعبير السياسي بالوسائل السلمية والحضارية حيث يكون القمع هو جواب السلطة عن مطالبه وحقوقه فإن ذلك يدفعه دفعًا إلى ولوج السياسة من نوافذها لا من أبوابها وركوب مراكبها الأكثر خطورة"[3].

---

(١) عبد الإله بلقزيز: "المعارضة والسلطة في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١) ص ٧٨.

(2) Pouvior Polit et Classes Sociales. Paris Ulaspéro, 1980. PP120.

(٣) عبد الإله بلقزيز. "العنف والديمقراطية"، منشورات الزمن (الرباط: دار الكلمة الأدبية، ٢٠٠٠)، ص ١٠٧.

بعض المبادرات التي سعت لتحقيق الإصلاح السياسي العربي:

تعددت المبادرات التي سعت إلى الإصلاح السياسي ونشر مناخ الديمقراطي، وتحمست لها عدة دول عربية، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن أشار الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في خطابه السياسي إلى خطط نشر الديمقراطية في العالم العربي استنادًا إلى تقرير التنمية البشرية العربية الذي كشف عورة المنطقة مؤكدًا بالأدلة والبراهين أن الديمقراطية لم تصل إلى الدول العربية إلا على نحو هزيل.

ولقد قامت الولايات المتحدة بعدد من المبادرات للشرق الأوسط، وعلى حد قول أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى بمبادرات من كل لون وصنف، أنفقت جميعها في شيء واحد هو رخص الإصلاح القادم من الخارج، لأنه ينطلق من رغبة أمريكا في تحقيق مصالحها في المنطقة، ولم تتردد معظم دول المنطقة عن الإعراب عن رفض الإصلاح الذي من الخارج، فَعَلَت ذلك تونس وإيران في بيان ثنائي يرفض مشروع الشرق الأوسط الكبير، واقترحت مصر والسعودية وسوريا مبادرة ثلاثية قوبلت بتحفظات من قطر والكويت واليمن مفادها أنه لا يمكن الحديث عن مبادرة ولابد من وجود مسودة، وتشمل إحياء برلمان عربي أو مجلس شورى ومجلس أمن عربي ومحكمة عدل، وتطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتعديل آلية اتخاذ القرارات وكيفية تنفيذها[1].

"ووسط هذا الخضم المتلاطم بالأفكار والتحفظات والاعتراضات ظهرت المبادرة الخليجية لتضيف فرسًا جديدًا في السباق، وليحتدم الخلاف حول بنود المبادرات جميعًا، فالمبادرة الثلاثية مثلاً كانت أغضبت ليبيا واليمن لأنها استبعدت اقتراحها الخاص بإقامة اتحاد عربي، على اعتبار أنه طرح بديلا للجامعة العربية وليس تطويرها، كما ظهرت خلافات أكثر حول اقتراح توقيع عقوبات على الدول التي لا تلتزم بقرارات "الجامعة العربية"، وكذلك حول اقتراح إنشاء مجلس أمن عربي، فرأى البعض أنه غير قابل للتنفيذ نظرًا للمشكلات الحدودية بين عدة دول عربية مثل الخلاف القطري البحريني

---

(١) سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير** (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٨)، ص ١٠.

والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، إضافة لمشكلات تتعلق بقوات الاحتلال في العراق، وكيفية استيعاد العراق في مؤسسات العمل العربي. والغريب أنه أمام حالة الحديث عن الإصلاح عدلت الإدارة الأمريكية من نهجها وتحدثت عن تقليص مبادرة الشرق الأوسط الكبير جغرافيًا وخفضت من خطتها لتعزيز الديمقراطية"[1].

وعلى الجانب الآخر بادرت الأردن بالاتفاق مع عدد من الدول العربية إلى سحب تصور كانت تقدمت به حول الإصلاح في المنطقة، وجرى دمجها مع المبادرة المصرية التي كان مقررًا أن تكون المبادرة العربية الوحيدة في قمة تونس. والحق أن مصر كانت تقدمت بوثيقة للعرض على قمة تونس شملت وجمعت ومنعت، بمعنى أنها حرصت على سد الفجوات التي ظهرت في الأفكار والاقتراحات العربية وتضييق الهوة مع المشاريع الخارجية، وتضمنت ما هو مطروح في قضية السلام في الشرق الأوسط، إلى جانب إصلاح الشرق الأوسط الكبير.

وجاء الحديث عن رؤى جديدة للإصلاح في منتدى دبي الاستراتيجي الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٤ وحضر المنتدى الأخوان المسلمين في مصر، وممثليها في سوريا، وأحزاب المعارضة المصرية، ومراكز الأبحاث العربية، ومراكز دراسات حقوق الإنسان ، فأصدرت البيانات، وأطلقت المبادرات، ووجهت النداءات إلى ملوك ورؤساء الدول العربية، وشرحت موقفها من المبادرات الدولية للإصلاح، ورد حكومات الدول العربية عليها، وحددت المبادئ العامة التي تؤخر عملية الإصلاح في العالم العربي، كما استعرضت المطالب العامة الأساسية المتمثلة في حقوق الأقليات والقوميات والخطاب الديني وحقوق المرأة والعمالة المهاجرة واللاجئين"[2].

وتعتبر (وثيقة الإسكندرية) من أفضل الوثائق التي طرحت آنذاك، فتعد الأكمل والأشمل ليس فقط لأن مؤسسات مختلفة للمجتمع المدني والعمل الأهلي العربي قد شاركت فيها، ولكن أيضًا لأن مصر قد وفرت لها مناخًا (غير

---

(١) عبد الإله بلقزيز." إفريقيا الشرق". (الدار البيضاء. بيروت: ط١، ٢٠٠٣)، ص ١٣.

(٢) بسعيد اللاوندي." الشرق الأوسط الكبير"، مرجع سابق، ص ١٦.

مسبوق) من الشفافية في الحوار ومناقشة القناعات المتباينة دون قيود مما أتاح مجالاً أرحب للإعلان عن طموحات ورؤى الأجيال العربية المقبلة. وتستند هذه الوثيقة على حقيقتين: **الأولى**: أن التاريخ الحضاري العريق لشعوب هذه المنطقة ورؤيتها لمستقبلها ويؤكد أن الإرهاب بكل أشكاله ومواجهة تداعياته ،**والثانية** أن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها، وإصلاح أوضاعها الداخلية، مع ضرورة الانفتاح على العالم(١).

"وطرحت الوثيقة جملة من الرؤى لإصلاح المجال السياسي، ويمكن ترجمتها في خطوات ملموسة عبر الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني الدستوري والتشريعي بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وأن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل؛ الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية، وذلك بما يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحًا، وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية طبقًا لظروف كل بلد، إلى جانب إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة: (تنفيذية، وتشريعية، وقضائية)، فضلاً عن الصحافة والإعلام، ثم مؤسسات المجتمع المدني"(٢).

معوقات تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي قبل قيام الثورات العربية:

مع أن الوطن العربي باشر حركته نحو ممارسات أكثر ديمقراطية في الخمسينيات فإن هذه الحركة ارتدت في الستينيات، وفي السبعينيات كانت هناك

---

(١) محمد عابد الجابري، "**الديمقراطية وحقوق الإنسان**،" سلسلة "الثقافة القومية: قضايا الفكر العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤)، ص ١١١.

(٢) السيد ياسين، "**الوعي القومي المعاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية**" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٣): ص ١٨٨.

حركة محددة أكثر باتجاه الديمقراطية[1].

وثمة تفسيرات أربعة لتعثر التقدم الديمقراطي في الوطن العربي هي: أولاً: تأثيرات الاستعمار التاريخي، وثانيًا: الدين كأساس للحكم السياسي، وثالثًا: التماسك الاجتماعي بما في ذلك التفاعل بين التماسك ونظام الحكم، ورابعًا: التأثيرات المحددة العربية بما في ذلك وجود النفط والصراعات في المنطقة[2].

وللتأكيد على وجود بعض القضايا الأساسية التي تؤثر في العجز الديمقراطي المزمن في الوطن العربي أوضح التقرير أن الغياب الواضح للديمقراطية ليس محل نقاش ففي الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٦ لم يوصف بلد عربي واحد كبلد حر في التقرير السنوي لدار الحرية، ويزودنا مؤشر نظام الحكم باستثناء مماثل، ولكن الأمر لا يقتصر على تواصل الاستبداد بل شعفه أيضًا[3].

ومن هنا لا نستطيع أن نغمض عيوننا عن نظرية تحريض الداخل نحو الأنظمة والتي كانت قد نشرت فكرتها في واشنطن مرتبطة بحد تفكير المحافظون وهو جزء من مفهوم الديناميكية الاستراتيجية الناتجة عن مفعول القوة العسكرية ضد العراق، فالداخل في كل العالم العربي قد اهتز بمنطق تفكيره بقوة عاتية منذ الضربة العسكرية في العراق وتوالي هزائها بالاحتلال وأهداف ما بعد الاحتلال لتغيير العالم العربي والإسلامي، خدمة لأهداف استراتيجية خارجية، وبالضربات التدميرية الإسرائيلية ضد المجتمع الفلسطيني، والالتفاف حول كل صيغ ومبادرات الحل السلمي واستعادة الحق الفلسطيني مما شكل للرأي العام العربي بشكل إجمالي عقيدة بأن الإصلاح السياسي والاقتصادي من الداخل هو الخيار الوحيد والذي لا بديل عنه للتعامل مع هذه التحديات الخطيرة التي تركز

---

(١) علي خليفة الكواري [وآخرون]، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كيف المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) ص١٠.

(2) Fawzywansour, The Arab Word; Nation, State and Democracy (London, New York: Zed Books, 1992).

(3) Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, "Explaining the Democracy Deficit In the Arab World" Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 46, No. 5 (February 2007) p. 819.

ضرباتها على العالم العربي. أصبح هناك مشروعان يحملان تفسير مسمى "الإصلاح" أحدهما زاحف من الخارج يشكل حسب مصالح قوى خارجية لها حسابات أمنها القومي وشاركتها في صياغته إسرائيل كطرف أصيل وليس كعنصر مساعد، والمشروع الثاني وطني يعكس هموم وطموحات وأماني الشارع العربي[1].

"ولن نستطيع تشخيص جميع السلبيات العربية وتحليلها لذلك لابد من تطبيق منهج انتقائي يركز على الفشل في اختيار الحداثة السياسية، وعجز الثقافة العربية عن تحقيق المعاصرة، بل ارتدادها إلى ذهنية التحريم، والتي كانت أحد أسباب التخلف العربية،حيث جابه الوطن العربي مشكلة التحالف ، وخصوصًا بعد ارتفاع الوعي الثقافي نتيجة الاحتكاك بالغرب، وسعى إلى التقدم، كان لابد أن يعبر أولاً بوابة الحداثة السياسية ونعني بذلك إدراك أن النظم السياسية العربية التقليدية لم تعد تصلح لمواجهة تحديات العالم الحديث، ومن هنا دعت مجموعة من المفكرين أبرزهم أحمد لطفي – ممن خرجوا من عباءة الشيخ محمد عبده المصلح الإسلامي الكبير – إلى تبني الليبرالية الغربية مذهبًا سياسيا لكنها جديرة بتحديث النظام السياسي العربي مما يدفع بالمجتمع العربي إلى التقدم"[2].

"إن القضاء على العائلات والحشرات القديمة في الجسم السياسي العربي وظيفةيمكن القيام بها من خلال تحقيق مبدأ الديمقراطية ، وبتبني سلطة القانون الحكم، وكذلك احترام حقوق الإنسان بما لا يقبل التنكر والردة، هذا كله فوق كل مشروعية تستند إلى ثنايا التاريخ، أو حتى إلى مكاسب الكفاحات الوطنية ضد الاستعمار. وأما المطلب الديمقراطي فإن مجال نموه وترعرعه الطبيعي إنما هو المجتمع المدني الذي يكون وحده المهم، وبالتالي الكفيل بإظهار المجتمع السياسي ذلك المطلب، ثم بدفعه إلى ترجمته، وترسيخه في السلوكيات والمؤسسات بمعايير الشمولية المبطلة لمسوغ الخصوصية القطرية والإقليمية،

---

(١) عاطف الغمري. "أزمة الديمقراطية"، ط١ (القاهرة: دار نهضة مصر، ٢٠٠٤) ص ٥٠.
(٢) السيد ياسين: مرجع سابق، ص ٤٣.

ولتزوير الممارسات السياسية، فهوتحديث الدولة، وديمقراطيتهـا ذاتي ولكـن بشرطين متلازمين لابد منهما: أولاً: جعل ذلك الخيار بـديلاً لواقـع الانقسـام والتجزئة الذي تعاني من سلبياته الأقطار العربية سواء في مجال سياسـاتها أو على صعيد اقتصادياتها، وثانيًا: تزويدالجماهير العريضة بالمشـاريع التحديثيـة والاتحادية، وإشراكها فيها بحيـث تتقـدم هـذه المشـاريع وتحقـق نجاحهـا واستمراريتها في الخلايا المجتمعية والتنظيمات التطوعية من أسـر ومـدارس ونقابات وجمعيات ثقافية ودينية"[1].

أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي:

إن التهديدات الداخلية تؤدي للانكشاف الاستراتيجي، وإن مختلف الأقطار العربية تشترك – وإن كان بمستويات متفاوتة – في تشرذم تكوينها الاجتماعي، وإن الدولة العربية ما تزال دولة غريبة عن مجتمعهـا، ويسـتدل علـى ذلـك بالمؤشرين الثانيين:

- **أولاً: عجز في الشرعية السياسية (Legitmacy Deficit).**
- **وثانيًا: الأساس الأبوي للسلطة السياسية.**

أما بالنسبة للعجز في الشرعية السياسية فيلاحظ أن الدول العربيـة فـي معظمها قامت على أساس إنجاز أهداف كبيرة مثل التحـرر مـن الاسـتعمار التقليدي ومن السيطرة الأجنبية ومواجهة إسرائيل وعدم الانحياز، لكن لاختفـاء مركزية هذه الأهداف على المستويات الدولية والإقليمية أو الفشل فـي تحقيـق بعضها جعل هذه الدول تبحث عن مرتكزات جديدة للشرعية السياسية[2].

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني وهو سيطرة الأساس الأبوي علـى السـلطة السياسية في البلدان العربية فتبدو أزمة الدولة القطرية متجاوزة لنظامها السياسي

---

(١) حسن حنفي. "الأمة العربية الراهنة"، ط١ (القاهرة: الجمعية الفلسفية المصرية، ٢٠٠٨) ص ٤٣.

(٢) بهجت قرني. "تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي" (أهمية البعد الثقافي السهمل، المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧) ص ٥٩.

إلى طبيعة علاقتها بمجتمعها إذ تقوم هذه العلاقة على وضع يشبه كثيرًا وضع الأب في العائلة وشيخ القبيلة والزعيم الديني وغيرهم مما يترتب عليه مشكلات عديدة تهدد الاستقرار السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع حيث تتسم بالوضوح والاغتراب بديلاً عن المحاسبة والتعاون في نفس الوقت، وهناك أيضًا مشاكل ناتجة عن الخلافة السياسية والاحتمالات الخطيرة للاختفاء المفاجئ للحاكم العربي في إطار أن عددا من القادة العرب طاعنون في السن، ومن جانب آخر فإنه قد لا يوجد ثباين كبير حول النخب والأسر الحاكمة في البلدان العربية سواء كانت جمهورية أم ملكية، لكن ما يستحقه التحليل النقدي هو مناقشة أزمة قصور وفاعلية المجتمع المدني والتيارات السياسية والثقافية التي أفقدتها القدرة على خوض نضال ديمقراطي سلمي ممتد وذي طابع تراكمي وجماهيري"[1].

"وهناك دور تدميري وتخريبي إمبريالي للكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية في حصار وعقاب ووأد مختلف جهود ومشروعات النهضة والتنمية العربية، وكذلك القتل المنظم ضمن سياسة إرهاب الدولة المنظمة التي تنتهجها إسرائيل والإدارة الأمريكية ضد الشعبين العراقي والفلسطيني، ولا توجد مبالغة في القول أن الوطن العربي والعالم الإسلامي هو أكثر مناطق العالم معاناة من الاستعمار التقليدي والجديد والنظم الاستيطانية العنصرية الممثلة في إسرائيل، ومن عنف وشراسة النزعة الأمريكية والإمبراطورية الإمبريالية للسيطرة المنفردة على العالم، ولكن – ومن جانب آخر – تبدو طرق التفكير وأدوات المواجهة في مواجهة هذه السياسات الصهيونية الأمريكية المتهالكة في التداخل وفي سبل التعامل بين النظم والشعوب وبين قوى وتيارات المعارضة بينها وبين بعضها"[2].

ومن هنا تنبع أهمية وخطورة وضرورة مناقشة موضوع مثل افتقاد

---

(1) Nazih Ayubi, Over- Stating the Arab State: Policitics and Society in the Middle Eastlondon: Ibtauris, 1995, pp. 23- 9

(٢) علي حرب: أزمنة الحداثة المفتقدة. "**الإصلاح والإرهاب بالشراكة**"، (بيروت: الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥) ص ١٠-١١.

الشعوب العربية ذاتها للحيوية السياسية وفقدانها للحساسية الوطنية بصورة جمعية عند مواجهة أي تهديد داخلي أو خارجي مع طغيان ظاهرة الخلاص الفردي. منذ اتباع سياسات ما سمى "الخصخصة" و"إعادة الهيكلة" المقارنة مفزعة ومخيفة بينها وبين الجماهير العمالية وحركات طلابية واتجاهات يسارية التي عارضت بقوة ولأسابيع ووصلت إلى حد التهديد بإضرابات مفتوحة ممتدة رفضًا لمشروع قانون عقد العمل الأولي الذي قدمته الحكومة اليمينية في فبراير/ شباط ٢٠٠٦ حتى أضطر الرئيس شيراك لأن يتعهد بتعديل بنود المعارضة[1] وبين قانون العمل الموحّد الذي صدر في مصر في يومين فقط من مجلس الشعب المصري المشكوك في دستوريته وشرعيته في ٢٢ و ٢٣ مارس/ آذار ٢٠٠٣ رغم أن قانون العمل الموحد المصري يعتبر أكثر إهدارًا وبمراحل لأبسط حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية الواردة والصادر عام ١٩٦٦ حيث يتضمن بقاء العامل والموظف وعقد العمل مؤقتًا مدى الحياة، وحظر الإضراب، وحق صاحب العمل في إنقاص راتبه وحوافزه، وتخفيض أو تقليص درجته الوظيفة، وكذا تشغيل النساء في أي وقت ليلاً ونهارًا، ومع ذلك تمّ تمرير القانون في مصر دون أي تحرك جماهيري.

احتياجات الدول العربية لتحقيق مفهوم الإصلاح في الوطن العربي:

ما تحتاج إليه الآن كدول عربية أن نتقن لغة الشراكة والمداولة، ويخلق المناخات واللغات أو الصيغ والآليات التي تتيح لنا أن نتبادل أو نتداول على الوجه الأغنى والأحسن المنافع والخبرات أو الأحاديث والخطابات أو العملات والمنتجات"[2].

وبنفس المعنى يتجه علي أومليل عندما يتحدث عن ضرورة عدم الاكتفاء بالشكوى من غرب لا يهتم كثيرًا بثقافتنا الأمر الذي يفرض السؤال: كيف نفرض ثقافتنا اعتراف الآخر لها؟

ومن هنا فإن اعتداد ثقافة بذاتها وبقيمتها ليس وحده كافيًا للاعتراف بذلك، فهل لثقافتنا قيمة تبادلية في سوق الثقافات؟ إن وضعها الحالي ليس كذلك، ولكي

---

(١) الحياة (اللندنية): عدد شهر مارس، ٢٠٠٥، ص٢٨.

(٢) علي حرب: مصدر سابق، ص ٢٣.

تكون كذلك لابد من شرطين:

– الأول: أن تستند على قوة اقتصادية وسياسية، وهو شرط غير متوفر الآن.

– والثاني: أن تكون ثقافة الحداثة، لا نعني بالضرورة التغريب، بل أن تكون ثقافة معاصرة تصاغ بمنطق العصر، وأن تتخذ موقع الندية قياسًا إلى الثقافات المعاصرة المتقدمة حتى يكون الحوار والتفاعل ممكنين[1].

وقد أظهرت النظم العربية عن قدرة عالية على الاستمرار في إجراءات الإصلاح بالصورة والطريقة إلى طرحها من دون إدخال تغيير فعلي في الحياة السياسية، وهذا ما يجعل الافتراضي الثاني دقيقًا إلى حد بعيد وهو أن مختلف البلدان العربية لا تشهد مرحلة تحول ديمقراطي حقيقي من زاوية أن انتخابات الرئاسة وانتخابات المجالس التشريعية لا تؤثر سوى على تعديل طفيف لنظام حاكم خصائصه الرئيسة تبقى كما هي لم تتغير، ومن أهمها: وجود سلطة التنفيذية قوية على مختلف أطياف الحياة السياسية ونظم الإدارة وغيرها، إلى جانب إصرار النظام الحاكم على تحطيم روابط وأعصاب المجتمع الأهلي المنظم، من وجهة أخرى كذلك الإصرار على حصر المنافسة في أدنى مستوياتها بزعم أن البلاد ما تزال في مرحلة الانتقال، إلى جانب السيطرة الطاغية على مُنتي أنواع الحياة تحت غطاء العملية الرسمية المحكومة سلفًا للديمقراطية[2].

ثانيًا: قضية المواطنة (العلاقة بين المسلمين والأقباط في ظل الأحداث):

يعتبر مفهوم Citizenship من المفاهيم الغربية الذي ارتبط ظهوره بكتابات المفكرين والفلاسفة، ثم ما لبث أن أصبح مفهوم "المواطنة" مفهومًا محوريًا في إطار الدراسات القانونية ليصف الوضعية القانونية التي يحق للشخص بمقتضاها التمتع بما تمنحه الدولة من امتيازات لمواطنيها، وتحمّل كافة

---

(١) علي أومليل، "سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول" (بيروت: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥) ص ص ٧٥-٧٦.

(٢) حسن حنفي: "الأزمة العربية الراهنة"، (الجمعية الفلسطينية المصرية "١٠"، ٢٠٠٨) ص ٣٤.

واجبات المواطنة كدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية وغيرها[1].

ومفهوم "المواطنة" يتضمن الشعور بالانتماء، والوحدة الوطنية، والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية انطلاقا من كونها ليس فقط حقا ولكن واجبًا وطنيا يتعين أداؤه[2].

وتعبير "المواطنة" أوسع مدى من منطوق الكلمة، فالمواطنة مشتقة من "الوطن"، وما دام الوطن هو القضية وهو الأصل فإن كلمة المواطنة يحتويها إطار أوسع وهو الدولة الوطنية، وهذا يعطي لكلمة المواطنة أبعادًا أشمل وأكمل، فالوطن هو الأصل، والدولة الوطنية هي التعبير عنه، ولما كانت المواطنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعنى الوطن والهوية الوطنية والثقافية الوطنية فهي ليست مفهومه عن ذلك. ولما كان أساس مفهوم الدولة الوطنية هو وحدة النظرة بين الدولة والرأي العام للمصالح الوطنية والمفاهيم المتغيرة داخليًا ودوليًا للأمن القومي وكون الدولة تعبيرًا عن الحركة الجماعية للمجتمع بكل فئاته مع ما بينها من اختلافات تسليمًا بأن الاختلاف حتميّ وظاهرة إنسانية طبيعية لا حَجْر على أيّ منها في ممارسة الوجود الذي هو خاصية أساسية لتأكيد حيته ووجوده[3].

مكونات المواطنة:

تعتبر دراسات "مارشال" رائدة في معالجة مفهوم "المواطنة" في العصر الحديث، فلا تكاد تجد دراسة حديثة حول المواطنة إلا وتستعيد مساهمة مارشال سواء بالتحليل أو النقد أو المراجعة. لقد عرّف مارشال "المواطنة" باعتبارها: مجموعة من الحقوق التي تمارس ، فالمواطنة تتكون من ثلاثة عناصر وهم: العنصر المدني، ويتضمن الحرية الفردية، وحرية التعبير والاعتقاد، والإيمان، وحق الامتلاك، وتحرير القيود، والحق في العدالة في مواجهة الآخرين الذين

---

(١) منى مكرم عبيد: "المواطنة: الأسس العلمية" (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٥، السنة الثانية، مارس ٢٠٠٦) ص٣.

(٢) حازم مليز. "الإعلام والانتخابات" (القاهرة: المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان، ٢٠٠٤) ص ٦.

(٣) عاطف للعمري. **الإصلاح السياسي من أين يبدأ؟**، ط١ (القاهرة: دار نهضة مصر ، يناير، ٢٠٠٨) ص ٤٠.

يظلمونه، في إطار المساواة الكاملة.

علاقة مفهوم "المواطنة" بمفاهيم أخرى:

هناك اختلاط بين مفهوم المواطنة بالهوية، فالمواطنة هي انتساب جغرافي، والهُوية: هو انتساب ثقافي. والمواطنة انتساب إلى أرض معينة، والهوية انتساب إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة.

والعلاقة بين المفهومين تتحدد أن الهوية لأزمة للمواطنة لأن المواطنين لابد لهم من نظام سياسي، وعلاقات اقتصادية واجتماعية، وقوانين تضبط هذه العلاقات، وكل هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير، أي على هوية معينة. فالهوية هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب: صالح أو غير صالح لوطنهم، فإذا اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين إلى ما ينظرون إليه وإن اتفقوا على الحقائق الحسية، وإذا صح هذا فإن المواطنين مهما كان أحلامهم لوطنهم وحرصهم على مصلحته يمكن أن ينظروا إلى تلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط، بل لابد أن ينظروا إليها بحسب هوياتهم"[1].

وهناك علاقة في المضمون بين مفهومي المواطن والمواطنة، وهما معًا مرتبطان، فعندما يغيب الوطن، وتتوارى تجلياته وتتوارى الوطنية كقيمة عليا حيث لا يكون للمواطن مكانته التي يكتسبها مكانة الوطن، فلا مواطنة ولا مواطن بدون وطن، ولا وطن بدون وطنية تعبر عن ما بها بدرجة عالية من الولاء والاندماج الوطني والتماسك السياسي، فالمواطنة تعبير قانوني، وهي حجر الزاوية لتطوير الوطن، وامتدادًا إلى النهوض الثقافي والارتقاء الحضاري لأن افتقاد المواطنة هي الوطن الآخر لافتقاد الوطن بمدلولاته المعنوية وليس فقط المادية، وهذا يعني أن المواطنة تتجلى في أرض صورها بارتقاء الاستقلال الوطني وثبات العزة والكرامة الوطنية من ناحية، كما تتجلى بتثبيت الحقوق السياسية للمواطن، ناهيك عن حقوقه الإنسانية، وتمتعه بالمساواة الكاملة للحقوق والواجبات دون تمييز، ووجود درجة عالية من الحريات الديمقراطية حيث

---

(١) نسرين عبد الحميد نبيه: 'مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق' (القاهرة: مركز الإسكندرية، ٢٠٠٨) ص ٧٩.

تتوافق حرية الوطن مع حرية المواطن[1].

العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة:

بين الديمقراطية والمواطنة علاقة تلازم مستمر ذلك أن الديمقراطية بحكم التعريف تقوم على أن يشارك المواطن في صنع القرار والقانون، وأن يكون له الحق في مراقبة تنفيذه، ومساءلة السلطة التنفيذية إن هي أهملته أو خالفته أو عطلت أحكامه، فكأنّ المواطن في النظام الديمقراطي هو الأساس الذي يوضع القانون ، وإذا كان القانون لا يسري إلا داخل الوطن ويجب أن يسري على كل المواطنين دون تمييز فإن الرابطة من القانون والمواطنة تكاد تكون عضوية إن جاز هذا التعبير[2].

ولقد تعددت مبادرات الإصلاح التي تضمنت ورقة حقوق المواطنة والديمقراطية والتي طُرحت في المؤتمر السنوي الأول في سبتمبر ٢٠٠٣ رؤية الحزب وأهدافه مما يتعلق بالترابط الوثيق بين مجالات الإصلاح الاقتصادي من ناحية ومجالات الإصلاح السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى؛ بحيث أصبح من الصعب المضي في جهود الإصلاح في أي منها بمعزل عن الآخر[3].

ولتوضيح العلاقة بين مفهوم المواطنة والديمقراطية لابد من إلقاء الضوء على أهم القضايا المطروحة بشأن المواطنة وفي ضوء تناول المواطنة والتحول الديمقراطي:

تشكل المواطنة واحدة من أبرز القضايا على أجندة الحوار السياسي في المجتمع لارتباطها الوثيق بأي تحول ديمقراطي حقيقي؛ فالديمقراطية هي الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة في هذا الإطار، وتعني الديمقراطية التأكيد على مركزية الفرد في مقابل اختزال مركزية الجماعة، كما تعني أن الشعب هو

---

(١) هويدا الرفاعي: "مبادرات الإصلاح"، ط١، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥) ص ١٦٧.

(٢) يحيى الرفاعي، "**معالم الإصلاح السياسي المنشود أو الطوفان**"، ط١، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٥) ص ٦١.

(٣) عزت السعيد، "**مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٦) ص ٥٤.

مصدر السلطات إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب.

أما القضية الثانية فهي المواطنة وتمكين المرأة حيث انشغل الباحثون برصد وتحديد الجديد الذي طرأ على مفهوم المواطنة ومحاولة تقديم إعادة تقديم صياغة للمفهوم تتلاءم مع هذه المتغيرات العالمية، ومنها بروز قضايا المرأة على قاعة أولويات الأجندة الدولية[1].

وفى هذا الإطار ظهرت بعض الأصوات التي تدعو إلى إعادة صياغة مفهوم "المواطنة" من منظور نسائي وتنطلق الدعوة من أن مفهوم "المواطنة" بوضعه الحالي يبدو وكأنه مفهوم محايد؛ فأدبيات الفكر السياسي القديمة والدساتير والقوانين تتحدث عن المواطن الفرد بصفة مجردة دون التفرقة بين النساء والرجال؛ الأمر الذي يعطي انطباعًا بالعدل والمساواة في الحقوق إلى جانب المواطنة والأقليات وهي من أعقد القضايا التي تثيرها المواطنة مدى اندماج الأقليات في مجتمع الدولة وعندهم يمكن أن يتحقق انتماء المواطنين جميعًا، وبالتالي يتحقق ولاؤهم لوطنهم، ومواطنة كل منهم للآخر، بفضل المشاركة في الخيارات واتخاذ القرارات، وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين[2].

مفهوم المواطنة عربيا:

"المواطنة" كمفهوم يتطلب توفر "الديمقراطية" في الواقع، وإذا ما نظرنا إلى واقع النظم السياسية العربية فإنها أقرب إلى النظم غير الديمقراطية بدرجات متفاوتة من نظام لآخر، ومن الشرط الضروري اللازم لممارسة المواطنة وتجسيدها في الحياة السياسية وصلت إلى تفجر الصراعات الداخلية والحروب الأهلية لدرجة أن بعضهم اعتبرها نوعا من الطقوس، وفي الواقع العربي فإن الإنسان العربي تتنازعه عدة دوائر من الولاء والانتماء: (الدائرة الأولى: دائرة محلية، والثانية: الدائرة القطرية، والثالثة: الدائرة العربية – الدائرة الإسلامية ذات التداخل التاريخي بالدائرة العربية في العديد من الأقطار العربية(، ومن ثم

---

(١) منى مكرم عبيد. "المواطنة"، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٢) منى مكرم عبيد" المواطنة"، مرجع سابق، ص ٣٠.

فإن إشكالية المواطنة في العالم العربي مركبة؛ فعلى مستوى الدولة القطرية تغيب الشروط الضرورية اللازمة لتجسيدها، وعلى مستوى الفرد فإن دوائر ولائه وانتمائه متعددة، وتضيف أبعادًا جديدة لهذه الإشكالية (المواطنة في العالم العربي) فهذه الضغوط والتي تمثل تهديدًا مباشرًا للدولة العربية القائمة قد دفعها إلى الانعزال عن الدائرة العربية، أو الانخراط في إطار دائرة أوسع[1].

معوقات تحقيق مفهوم المواطنة عربيا:

يرجع تهميش مبدأ "المواطنة" – إن لم يكن إهماله – إلى أن الدولة العربية لم تساعد على تبلور مفهوم "المواطنة" نظرًا لثلاثة اعتبارات:

- الاعتبار الأول: أنه نظرًا لحداثة نشأة الدولة القُطرية ومحاولة ترسخها في مواجهة فكرة "القومية" فإنها ركزت على واجبات المواطنين نحوها ، ولأنها في مرحلة البناء كانت تهتم بها وبنائها.
- ومن ناحية ثانية: استمرت ثقافة الدولة الأبوية بحيث تحولت إلى نموذج "الدولة المشوهة" لعدم قدرتها على طرق سبيل التضحيح لظروف لها غياب تداول السلطة[2].
- أما الاعتبار الثالث المسئول عن تخلف حالة المواطنة نجد أن المجتمعات تضع لما يمكن أن يسمى بحالة القهر الفائق، سواء بسبب قهر النظام وقهر الظروف الاقتصادية والمعيشة أو حالة الفقر التي يعيش في نسبة تتراوح بين ٣٠-٤٠% من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، هذا إلى ظروف الأمية، وتخلف الوعي الاجتماعي والسياسي، وجميعها ظروف البشر، إلى هامش المجتمع نعيش حالة من نصف المواطنة وتفرض التزامات دون فرصة التمتع بالحقوق، ومن الطبيعي أن تتصرف هذه الجماهير إلى محاولة تأمين ما يؤمن البقاء على عقد الحياة.

---

(١) يحيى الرفاعي. "معالم الإصلاح السياسي المنشود أو الطوفان"، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٥) ص٣٤.

(٢) هاني عياد. "حوارات حول المواطنة، الهيئة القبطية الإنجيلية" (سلسلة إصدارات منتدى حوار المقالات، العدد ٣٣، ٢٠٠٤) ص ١٢.

كما تقف البطالة كأحد الآليات المعرقلة للمواطنة في الدول العربية وخصوصًا في أوساط الشباب، وتترافق مع جعل البطالة ظاهرة شبابية فبينما يذوق حلاوة العمل والدخل الوفير حتى وصولهم لسنوات العجز فإن الشباب يحرم من دخل زهيد ومن الشعور بأدنى تقدير للذات الناتج عن التوظف والعمل في أفضل سنوات العمر وهو ما يخلق بدوره أزمة مواطنة [1].

العلاقة بين المسلمين والأقباط في ضوء قضية المواطنة:

للتعرف على أصل العلاقة بين المسلمين والأقباط كما رصد التاريخ، وللتعرف على نشأة العلاقة لابد أن نبدأ بعمرو بن العاص الذي ما أن وطأت قدماه أرض مصر حتى استدعى بطريرك الأقباط من المكان الذي كان يختفي فيه هاربًا من عسف الرومان وعاد الأمن بتأمينه معززًا مكرمًا؛ ويتحدث جورجي زيدان في كتابه القيم "تاريخ مصر القديم" عن أقباط مصر في هذه الأيام قائلاً: لما طاردوا الأقباط المسلمين ولا سيما لما رأوهم يفتحون لهم ويبيحون لهم إقامة الكنائس والمعابد في وسط الفسطاط، بل في وسط خيام جيش الإسلام، على حين أنه لم يكن للمسلمين بعد مسجد يصلون فيه، فكانوا يصلّون في الخلاء حتى عهد عمرو بن العاصي إلى بناء جامع قرب حصن بابل وهكذا وقى أحضان عديد من الكنائس المتجاورة بنى عمرو بن العاص مسجده ليس من أجل المكايدة [2].

ونعود إلى جورجي زيدان لنقرأ وصفًا لهذا المجمع الديني المثير للدهشة يقول: فإذا تجاوزت جامع عمرو بن العاص مسافة بضع دقائق رأيت على يسارك بناءً كبيرًا يظهر أنه مؤلف من عدة ألسنة ملامح الشيخوخة ثم أزمة كبيرة تستطرق إلى عدة كنائس قبطية منها كنيسة العذراء وكنيسة ماري جرجس [3].

وللتعرف على العلاقة بين المسلمين والأقباط لابد من إلقاء الضوء على بعض الشخصيات المضيئة من التاريخ المعاصر للوحدة الوطنية التي جمعت

---

(١) هاني عياد. "حوادث حول المواطنة"، مرجع سابق: ص١٨.

(٢) رفعت السعيد. "الوحدة الوطنية نعم أم لا؟" (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠١٠) ص٢٦.

(٣) هاني عياد. "حوادث حول المواطنة"، مرجع سابق، ص٢٢.

بين قلوب المسلمين والأقباط في الوطن الواحد:

- **أولهم:** الشيخ الباجوري الذي سجل التاريخ أن حاكم مصر الوالي عباس الأول كان شديد النقمة على النصارى، وأخرج معظمهم من خدمة الحكومة، وأصابهم بألوان من الأذى والاضطهاد، وقد خطر له أن يخرجهم من مصر، ويبعدهم إلى السودان، وعندما أراد إصدار فتوى من الأزهر بجواز ذلك استدعى الشيخ الباجوري شيخ الجامع الأزهر يومئذ وسأله في ذلك، وكان رد الشيخ الباجوري هو رفض رغبة الوالي قائلاً: إذا كان يعني الذميين الذين هم أهل البلاد وأصحابها فالحمد لله لم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ "[1].

أهم الشخصيات البارزة التي سعت لتحقيق مبدأ المواطنة:

- ومن ضمن الشخصيات المضيئة: البابا كيرلس الرابع (أبو الإصلاح) في الفترة من ١٨٥٤-١٨٦٢ حتى لقب بأبي الإصلاح، وإنما يكتفى هنا بذكر اللقاء الذي تم بينه وبين القيصر العام بروسيا القيصرية في القاهرة إذ قال القيصر العام: إن الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا تتفق عقائدها مع عقائد الكنيسة القبطية في مصر، ثم عرض على البطريك وضع الأقباط في مصر تحت حماية القيصر الروسي العظيم، وكان ذلك في عصر تسابق كل الإمبراطوريات على مواقع الاستغلال والنفوذ في الشرق، ولكن البطريك رد على القيصر قائلاً: هل يموت البحر الروسي؟ فرد القيصر في دهشة قائلاً: بالطبع إنه شأن جميع البشريون عندما ينتهي أجله، فرد البطريك: إذن فلماذا أضع نفسي وأهلي تحت حماية من يموت في حين أننا جميعاً في حماية حي لا يموت"[2].

- أول تجمع حزبي جمع بين المسلمين والأقباط ليؤكد على مبدأ المواطنة حزب سياسي في تاريخ مصر الحديث وأعلن برنامجه الرسمي في أول يناير سنة ١٨٨٢، ونصت المادة الخامسة من هذا البرنامج الذي صاغه الشيخ محمد عبده في ديسمبر سنة ١٨٨١ على أن الحزب الوطني حزب سياسي ليس دينيا فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب وحقوقهم في السياسة والشرائع

---

(١) فهمي هويدي، "**مواطنون لا ذميون**"، ط١ (الطبعة الأولى، دار الشروق) ص ٨١.

(٢) محمد حسنين هيكل، "**خريف الغضب**"، ط٤، (القاهرة: ١٩٨٣) ص ٣٢٠.

متساوية"[1].

قضية المواطنة في مصر:

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مائدة مستديرة في ١٨ فبراير ٢٠٠٧ ضمت عددا من الحقوقيين والأكاديميين والخبراء لمناقشة التعديلات الدستورية والدولة المدنية، وقد تولى إدارة الحوار كل من الدكتور محمد السيد سعيد – نائب مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – وبهي الدين حسن – مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – ، بدأ المداخلات الأستاذ صلاح عيسى – رئيس تحرير جريدة القاهرة – ، واقترح عيسى إعادة صياغة المادة الثانية في أول تعديل دستوري قادم لتكون مقاصد الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان مصادر في مداخلته، واستعرض مشاكل هذا التفسير والتي منها أن النص على المواطنة في المادة (١) والمادة (٥) بالتعديلات الجارية لم يأت بجديد، لأن معنى المواطنة موجود في المادة (٤٠) من الدستور الحالي، والاختلاف الوحيد هو إسناد تكليف الالتزام بالمواطنة إلى الأحزاب السياسية وليس فقط مرافق وأجهزة الدولة[2]. ولتحقيق مبدأ المواطنة رأى الأستاذ جورج عجيبي أهمية عدم الانزلاق في مناقشة هذه التعديلات بنفس منظور الحكومة موضحًا خطأ الحديث عن الأقباط ككتلة سياسية واحدة، داعيًا إلى التركيز على تفعيل آليات المجتمع المدني لتحقيق المواطنة والديمقراطية كحل لكل المناقشات في خصوص النصوص الدستورية "[3].

رؤية بعض الأحزاب لمفهوم المواطنة:

ولقد طرحت الأحزاب عددا من ملامح الإصلاح اللازمة لإحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة تمثلت في صياغة وثيقة

---

(١) سميرة بحر. "**الأقباط في الحياة السياسية المصرية**"، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٨) ص ٢٧.

(٢) صلاح عيسى. "**وطن بلا مواطنين.. التعديلات الدستورية في الميزان**" (القاهرة: مركز دراسات) ص ٢٦.

(٣) عمرو حمزاوي. "**التعديلات الدستورية**" (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠) ص ٢٦.

حقوق المواطنة المصرية، وهي الوثيقة إلى تحدد حقوق المواطن الأساسية التي كفلها الدستور والقانون والتي تمس حياة المواطن بشكل مباشر. وتمثل الوثيقة أداة للتوعية والتحفيز السياسي للمواطن بحيث يستطيع التعرف على حقوقه، وتهدف الوثيقة التأكيد على التزام الحزب وحكومته بحقوق المواطنة، والسعي إلى تفعيلها سواء في صورة قوانين أو سياسات عامة تستهدف ترجمة هذه الحقوق إلى واقع ملموس، إلى جانب توفير العدالة للمواطنين، وهي العدالة التي تضمن احترام حقوق المواطنة، وتطبيق القانون بحسم وتجرد، وتنفذ أحكامها فورًا ودون مشقة وهي العدالة العصرية علمًا وكفاءة وخبرة وثقافة"[1]، ومع مرور الوقت ظهرت عدة بوادر لتوضيح ملامح مفهوم المواطنة.

بعض البوادر التي ظهرت للتعرف على واقع تحقيق مفهوم "المواطنة" في المجتمع:

الروافد التي التقوا عليها:

آر وميم ديسمبر ٢٠٠٤ : الراء وميم مدونة إلكترونية بدأت في ديسمبر ٢٠٠٤ بدون مقدمات معينة، وقام بها اثنان من المدونين المصريين هما محمد (ميم) ورامي (راء) في محاولة لاكتشاف كل منهما للآخر عن طريق السؤال والجواب، يطرح أحدهما سؤالاً عن المسيحيين في مصر فيجيبه الآخر، ويطرح بدوره سؤالاً عن المسلمين في مصر. لم تكن هذه المدونة مدونة حوار ديني ولا مناظرة، ولم تكن حتى تهدف إلى إظهار قيم دينية مشتركة، بل كانت ترتكز على ما لا يعرفه كل مصري عن الآخر، رغم حيرتهما في السكن والعمل، وكانت تهتم بشكل خاص بالأوضاع المتفجرة، فتعرضت – على سبيل المثال – للأزمات التي تثار إثر إسلام الفتيات والسيدات لا سيما أزمة وفاء قسطنطين وهي زوجة مسيحية أثيرت ضجة إثر اختفائها وما تردد عن تحولها من المسيحية إلى الإسلام ثم عودتها بعد مظاهرات وضغوط من قيادات الكنيسة

---

(١) أشرف رجب. "مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط": ط١ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ، ٢٠٠٧) ص٣٧.

الأرثوذكسية.

وأهم ما أكده راء وميم في مدونتهما هو أن كلا منهما لا يمثل إلا نفسه، ولا يعبر إلا عن رأيه وخبرته. وأهم ما أثارته من ردود أفعال هو إعجاب كثير من المعلقين برقي الحوار، وحياده، إلى درجة جعلت البعض متحيرًا أيهما مسيحي وأنهما مسلم[1].

وفي عام ٢٠٠٥ وقع عدد من المدنيين المصريين على بيان عقب أحداث الإسكندرية، ثم التقطه عدد كبير من مدونات تدعو جميعًا لفتح مساحة حوار وفتح أبواب للمصارحة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وكان محور الحوار الرئيس وقتها عن مقدار الشحن الطائفي والاحتقان الذي تجلى في أحداث العنف التي شهدتها الإسكندرية، وكان أهم ما ميز هذا البيان (وهو بمثابة الأب الشرعي للمبادرة الحالية) هو استعداد جميع المشاركين فيه لتحمل جزء من مسئولية ما حدث، فلم يلق المسئولية على عاتق طرف من أطراف النزاع[2].

الفتنة الطائفية في مصر وارتباطها بقضية المواطنة :

يمثل ما نسميه "الفتن الطائفية" لُسوأ جوانب التمييز الرمزي، ففي جميع الحالات تقريبًا يتم العدوان على الكنائس، ويتم التعامل بالذات بصورة سلبية مع الرمز الأول للمسيحيين المصريين من قبل المتعصبين"[3].

أثارت جريدة "الوفد" من عددها الصادر في ١٤ فبراير ٢٠١٠ من خلال سلسلة حوارات مع شخصيات عميقة التفكير أن تنفذ إلى الجذور وتحاول من خلال حالة من العصف الفكري مع هذه العقول وفى الوصول لحلول جديدة تقطع القسوة والوقت الآن وقت مصارحة، لقد تحولت حوادث صغيرة على جرائم كبرى يتحدث عنها العالم، وأصبح القروي في صعيد مصر يتحدث عن الفتنة

---

(١) سيد ياسين. "**حوارات حول المواطنة**" (القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية) ص ٣٩.

(٢) http:legythow.blogspot.com

(٣) بهي الدين حسن. "**مصر للمصريين**": (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان) ص ٣٣.

الطائفية التي يشاهدها على شاشات الفضائيات أكثر مما يراه في قريته، والوفد تحاور شخصيات مصرية قبطية ومسلمة، وفي حوار مع الوفد شنّ رفعت السعيد هجومًا عنيفًا على بعض الدول الخارجية واتهمها بأنها مغرضة وتنفذ أجندة سياسية خاصة بها لتحقيق مكاسب أكبر من التي تحصل عليها الآن. وأكد السعيد أن حل مشاكل الأقباط يتطلب إرادة سياسية، فعلى حد قوله: الدولة قادرة على حل المشكلة في ٣ أيام فقط ولكنها تكتفي بإطلاق التصريحات والأحاديث فقط للتهدئة"[1].

"ويرى رفعت السعيد أنه لا يحمّل المسئولية لشخص بعينة أو جهة معينة، فكلنا مسئولون، فإن بأيدينا جرح قلبنا، وإلينا جاءت الآلام، فهناك ممارسات حكومية خاطئة، والتعليم به مناهج خاطئة، وبرامج الإعلام أيضًا خاطئة، والتليفزيون خاطئ، وكذلك الصحف، وأنه لا يهم لماذا في حالة وجود جريمة؟ فما معنى إلصاقها بالديانة، فعندما يكون هناك حدوث اغتصاب يجب أن تقول اغتصب فلان فلانة، لكن إذا قلنا اغتصب المسيحي المسلمة فهذا خبر مدمر للوحدة الوطنية، وما علاقة الدين بذلك! فهنا يكمن تحريض على الفتنة[2].

وحول أهم الاتجاهات الفكرية المعاصرة عن المواطنة فالحقيقة أن جوهر المواطنة هو تعبير عن حركة المواطنين لتحقيق أمرين أساسيين:

- الأول: المساواة في الحقوق الواجبات.
- والأمر الثاني: المشاركة في الموارد والسلطة.

وهنا تختلف الاتجاهات: هل على أساس الأرض؟ نجد اتجاهات وأبرزها تاريخ فكرنا الحديث المصري نجد اتجاه أ.د. وليم حلاوة يقول: إن العوامل التي تحقق لنا المواطنة وتنشئ للمواطنة وتضمن استمرارها في المشترك والأرض أي الجغرافيا والتراث، وفي رأى د. وليم حلاوة أننا يجب أن نستبعد العامل الديني لأنه يرى أن الدين مطلق، فإذا الدين الإسلامي مطلق. الدين المسيحي مطلق. فمن اليقين

---

(١) رفعت السعيد. "جذور الفتنة الطائفية": جريدة الوفد – ١٤ فبراير ٢٠١٠.

(٢) رفعت السعيد." الوحدة الوطنية نعم، لا: مرجع سابق، ص ١٠٧.

لا يلتقوا مع بعضهما[1].

رؤية للواقع المعاش لمفهوم المواطنة:

تشير الأحداث اليومية التي يؤكدها الواقع المُعاش وتنشغل بها الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية والجماهيرية إلى نحو واضح متجدد لمبدأ المواطنة ومفاهيمها في العالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، وتتعدد هذه العوامل التي تقف خلف هذا التحدي لتشمل متغيرات فكرية وثقافية وسياسية واجتماعية تبلورت في إطار القوة الواحدة في العالم ونظرتها لمن حولها وما تهدف إليه من مصالح جعلتها تروج لمفهوم جديد لمواطنة عالمية في عصر يُعرف بعصر العولمة، تدعمها في السعي لتحقيق ذلك القوة السياسية والعسكرية التي تحت يدها. ومن هذه المتغيرات التي تعد دواعي أساسية لانبعاث هذا المفهوم الجديد للمواطنة والذي سمي "المواطنة عديدة الأبعاد" ما يلي:

(أن عولمة الأسواق تؤدي إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات[2].

ونظرًا لكثرة الأزمات والتوترات الرابضة على أرض البلدان العربية وهي في المحصلة النهائية من جراء مفهوم المواطنة والإعلاء من شأن عناوين خاصة على حساب الإطار الوطني العام وألغيت المواطنة لصالح ولاءات خاصة وعبر متوالياته وتأثيراته التي زادت من الاحتقان السياسي، وأدت إلى هشاشة الاستقرار الاجتماعي في بعض الدول، وأفضت إلى خلق جزر اجتماعية معزولة عن بعضها البعض لا يجمعها إلا الاسم والعنوان العام، والنتيجة الطبيعية عديد من المشكلات التي تحرص الأنظمة السياسية حاليا على مواجهتها من خلال دراسة آفاق تفعيل مبدأ المواطنة ويمثل ذلك تحديًا داخليًا في المجتمعات العربية ومنها المملكة العربية السعودية"[3].

---

(١) عبد المعطى بيومي. **"حوارات حول المواطنة"**، (الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، قسم البحث الثقافية، منتدى حوار الثقافات، ٢٠١٠) ص ١٢٨.

(٢) نسرين عبد الحميد نبيه. **"مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق"**، ط١ (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥) ص ٢٥٠.

(٣) حازم منير: الإعلام والانتخابات، مرجع سابق: ص ٢٥٢.

لقد سجل التاريخ جهود هذه الوحدة عبر القرون الطويلة فكان المصريون جميعًا أسرة واحدة تواصل الحياة المشتركة والكفاح الوطني من أجل حماية الأرض، هكذا كان شعب مصر قبل الأديان وبعد الأديان وحدة واحدة.

ومن أهم القضايا المحورية التي يعاني منها الوطن قضية "حوض النيل" باعتبارها قضية أمن وطني، ومن هنا يمكن يجب تناول قضية حوض النيل على النحو التالي:

ثالثًا: قضية حوض النيل:

تعتبر قضية المياه محور للتعاون الإقليمي ومحدد لتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ فقد شهد العقد الأخير تشكيل العديد من التجمعات الإقليمية التي استندت إلى نطاق جغرافي يكتسب تحديده من المسطح المائي مثال حال الأويك الذي يضم الدول المطلة على جانبي المحيط الهادي وحالة مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطة الذي يضم الدول المطلة على جانبي البحر المتوسط، وحالة تجمع دول المحيط الهندي الذي يضم الدول المطلة على المحيط الهندي[1].

فالتعاون الإقليمي في منطقة حوض النيل والذي يرتبط بأولوية التعاون في مجالات بعينها مثل الزراعة والطاقة يتطلب الموازنة في بعض الأهداف والسياسات المطروحة لدى دول حوض النيل والتي قد تؤدي إلى خلافات عميقة بين هذه الدول، والنموذج الأبرز في هذا الإطار هو التناقض بين سياستي الأمن الغذائي والكفاءة الذاتية الغذائية (القطرية)، فعلى الرغم من التداخل بين المفهومين إلا أنه يظل هناك فارق مهم بينهما إذ يمكن تحقيق الأمن الغذائي بدون تحقيق الكفاية الذاتية خاصة في حالة الاعتماد على مصادر خارجية مستقرة لسد الفجوة بين الطلب المحلي والعرض المحلي من الغذاء، الأمر الذي يخلق أساسًا للتوافق بين الأمن الغذائي القطري والتعاون الإقليمي في مجال

---

(١) أحمد إبراهيم محمود: **حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩) ص٤٢.

الزراعة والغذاء الإقليمي المشترك"[1].

وتتمثل الإشكالية الرئيسة التي تواجه الأمن المائي في منطقة حوض النيل في التداخل الشديد فيما بين عاملين رئيسين هما: الندرة النسبية للموارد المائية، وخيار الأطر القانونية والسياسية لتنظيم مسألة الانتفاع بالمياه فيما بين دول نهر النيل، وكان من شأن هذين العاملين أن نشأت حالة من التباين الشديد في المواقف فيما بين بعض دول الحوض بشأن حصص المياه، وهي مسألة تلقي بظلالها بقوة في ظل النقص الفعلي والمتوقع لموارد المياه جنبًا إلى جنب مع ازدياد احتياجات هذه الدول من المياه لتلبية الاحتياجات اليومية ومواجهة الزيادة السكانية، وفي ظل مشكلة ندرة المياه فإن الإشكالية الرئيسة التي تواجه مسألة الانتفاع بالمياه فيما بين دول النهر تتمثل في عدم كفاية الأطر السياسية والقانونية للتعامل مع مسألة تقاسم مياه نهر النيل[2].

أهم المبادرات المصرية التي سعت لحل الأزمة:

حرصت مصر على سن منهج تعاوني في إدارة قضايا المياه مع دول الحوض، وركزت في هذا الإطار على دعوة دول حوض نهر النيل دومًا إلى الاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه النهر بما يعود بالنفع على كل دول الحوض من خلال بناء آليات للتعاون الإقليمي فيما بين دول حوض نهر النيل لتعظيم الاستفادة من موارد المياه مع الحفاظ على حق مصر التاريخي في مياه نهر النيل، ويقوم موقف مصر على أن مواردها المائية الحالية تعتبر محدودة للغاية قياسًا على احتياجاتها الفعلية في ظل النمو السكاني ومتطلبات التنمية[3].

---

(١) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧) ص ٥٨.

(٢) أحمد إبراهيم محمود: حوض النيل وفرص وإشكاليات التعاون، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) مصر ودول حوض النيل: علاقات ممتدة، تقرير معلوماتي شهري صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٢٥، السنة الثالثة (مجلس الوزراء المصري، يناير ٢٠٠٩) ص ٨٦.

وفي ظل هذا الإطار تبنت مصر منهجية محددة تقوم على عنصرين متكاملين:

- يتمثل أولهما في: التمسك بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل بما يعنيه ذلك من التصدي لكافة المزاعم الداعية إلى إعادة النظر في حصص المياه.
- كما يتمثل ثانيهما في السعي إلى تعظيم استفادة جميع الدول من مياه النيل من خلال الاستغلال الأمثل لموارد النهر [1].

وتبقى مبادرة حوض النيل بما تطرحه من آمال بالقدرة على تجاوز التفاعلات السلبية المترجمة لفترات سابقة، والاستناد للخبرة التاريخية كسبيل نحو بلورة قاعدة مشتركة للتعاون في المستقبل، هذا إلى جانب الأخذ في الاعتبار تزايد الاحتياجات المائية الداخلية ومحفزات المانحين الدوليين لدعم مشروعات التكامل التنموية، وهو ما يقودنا للوقوف على حدود الإدراك العام بأهمية تأسيس إطار قانوني تنموي تكاملي فيما بين دول الحوض لتعظيم الاستفادة من نهر النيل[2].

كما تقوم فلسفة مبادرة حوض النيل على تجاوز التعاون التقليدي حول نهر النيل من مجرد تنسيق استخدام وتوزيع الموارد المائية للنهر إلى التعاون متعدد الأبعاد بين دول حوض النيل ليشمل مجالات أخرى مثل التجارة والطاقة والاستثمار وتطوير الموارد المائية. وبهذا المعنى فإن مبادرة حوض النيل تمثل امتدادًا للتطور المهم الذي شهدته أدبيات التعاون التكامل الإقليمي/عبر الإقليمي وأحد أبعادها المهمة هو تحول المساحات المائية (الأنهار، المحيطات، البحار) إلى مرتكز ومحور للتعاون الإقليمي وعبر الإقليمي سواء مثلث للمياه هنا موضوعًا للتعاون الإقليمي (التعاون حول نهر الدانوب – نهر الراين) [3].

ويرجع تحول مياه الأنهار الدولية إلى موضوع ومحور للتعاون الإقليمي

---

(١) نبيل قايفل، التجمع القومي الديمقراطي الموحد، إقليم وادي النيل، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢) محمد سالمان طايع، **"حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون"**، حوض النيل (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩) ص١٢.

(٣) أ. حسن مكي محمد أحمد، **"قابلية مشروع الدول الكينية للعطاء والاستمرار"**، مجموعة مقالات، جريدة الرأي العام السودانية، مارس وأبريل، ٢٠٠٨.

إلى عدة عوامل تتعلق بالطلب على المياه نتيجة تصاعد احتياجات التنمية الاقتصادية (الزراعية – الصناعية)، وتزايد معدل النمو السكاني، وهو ما أدى إلى تحول المياه إلى أحد مصادر الصراع، وتهديد النمط المستقر لتوزيع مياه الأنهار الدولية على نحو يمثل تهديدًا للوجود الاقتصادي والاجتماعي خاصة في حالة ارتباط هذا التغير بضغوط شديدة على الخيارات السياسية الملحة أمام النظام السياسي. وتأتي العلاقة بين المياه والصراع كجزء من العلاقة المتصاعدة بين البيئة والصراع السياسي والاقتصادي[1].

"وتمثل مبادرة حوض النيل تطبيقًا للرؤية المصرية التعاونية في مجال تعزيز موارد المياه الكلية لجميع دول الحوض بما يكفي لتلبية احتياجات كافة الأطراف، وتقوم الرؤية المصرية على أن هناك آفاق واسعة لتنمية هذه الموارد من خلال التحكم في الكميات الهائلة غير المستغلة من مياه النيل والتي تسقط سنويًا وتقدر بنحو ١٦٦٨ مليار متر مكعب، وكانت مصر قد طرحت هذه المبادرة في ديسمبر ١٩٩٨ وضعت استراتيجية للتعاون بين الدول النيلية، وتقوم المبادرة على مبدأي (الاستفادة، وعدم الضرر)، مع احترام الحقوق المكتسبة، بمعنى أن دول حوض نهر النيل ترحب من خلال المبادرة بأي مشروعات مائية تعود بالنفع على دولة أو أكثر من دول الحوض مع عدم التسبب في إلحاق الضرر بأي دولة أو دول أخرى[2].

"ويعتبر أهم ما جاءت به مبادرة حوض نهر النيل أنها اشتملت على تشكيل لجنة لوضع الإطار القانوني والمؤسس للاستغلال الأمثل والتوزيع العادل لمياه حوض النيل فيما بين دول حوض النيل الشرقي من أجل الخروج باتفاقية جديدة لمياه النيل لصالح دول الحوض، بما يحقق فوائد متعددة لا تقتصر فقط على الحفاظ على حصة مصر الحالية ولكنها تزيدها لدرجة كبيرة، بل إن مصر أدخلت الزيادة المتوقعة لمواردها المائية من خلال المبادرة ضمن الخطة القومية

---

(١) حلمي شعراوي، "**مخطوطات اللغات الإفريقية بالحرف العربي**" (المعهد الثقافي العربي الإفريقي، مطبعة جامعة دول العربية، ٢٠٠٥) ص٤٨.

(٢) محاسن حاج الصافي، "**المسألة الصومالية في كينيا**" (الخرطوم: دار هايل للنشر والتعليق المحدود، ١٩٩٨) ص ١٢.

للموارد المائية التي بدأ في تنفيذها في مارس ٢٠٠٥"[١].

دور مصر الريادي في تحقيق التوافق مع دول حوض النيل:

"اهتمت مصر ببناء أكبر قدر ممكن من التوافق مع دول حوض نهر النيل بشأن قضايا المياه ولاسيما أثيوبيا، وكانت مصر وأثيوبيا قد قطعتا شوطًا بالغ الأهمية بالتوقيع على ما يعرف باتفاقية إطار التعاون بين مصر وأثيوبيا في مجال مياه النيل في يوليو ١٩٩٣ والتي وقعها الرئيس محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ميلس زيناوي، وينص الاتفاق على عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررًا بمصالح الدولة الأخرى، مع التزام الطرفين بمبدأ الحفاظ على مياه النيل وحمايتها، والالتزام أيضًا باحترام القوانين الدُوَلِيَّة، مع الاتفاق على استمرار التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد. وقد ساعد هذا الاتفاق على وضع أساس لتسوية قضية مياه النيل. وعلى الرغم من إثارة هذا الاتفاق حدة في أثيوبيا وما أفرزه من ضغوط من جانب المعارضين لحكومة زيناوي فإنه ساعد كثيرًا على تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية في الفترة اللاحقة على توقيع الاتفاقية"[٢].

"إلى جانب تضمن اتفاقية عام ١٩٥٩ بند الأمن المائي الذي يقضي بعدم السماح بإقامة مشروعات على حوض النيل إلا بعد الرجوع إلى دولتي المصب "مصر والسودان" على عكس ما تطلع إليه دول حوض النهر الآن وتحديدًا في منطقة حوض فيكتوريا التي وقعت اتفاقية فيما بينها وبدون مصر والسودان لإعادة تقسيم المياه، وفي عام ١٩٩٩ تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي بين هذه الدول، وتم توقيعها في تنزانيا و ٢٠٠٩ عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في عاصمة

---

(١) محمد علي جادين، **التنوع الثقافي والوحدة الوطنية: الهوية القومية في السودان بين العروبة والإفريقية، هل هناك أمل للتكامل؟** (جريدة القدس العربي، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣) ص ١٦.

(٢) هاني رسلان، **عملية سلام جنوب السودان**، سلسلة كراسات استراتيجية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩) ص٢٠.

الكونغو الديمقراطية لبحث الإطار القانوني على حقوقها التاريخية في مياه النيل"[1].

بداية الأزمة بين دول حوض النيل في مايو ٢٠١٠:

" وقعت خمس دول من دول حوض النيل أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا على الاتفاقية الإطارية في مايو ٢٠١٠، وقد رفضت دولتا المصب مصر والسودان التوقيع على الاتفاق لأنه ينهى الحصص التاريخية للدولتين ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و ١٨,٥٤ مليار متر مكعب للسودان، كما تطالب مصر بإخطارها قبل إقامة أي مشاريع مائية مثل السدود على نهر النيل، وتطالب أيضًا بضرورة الحصول على موافقة بالإجماع أو بالأغلبية قبل إقامة أي سدود ومشاريع مائية على نهر النيل، وهو ما لم يتضمنه نص الاتفاق الذي وقع، والذي ركز على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاعًا منصفًا ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، وهذه هي أول مرة في التاريخ تجتمع فيها دول المنبع وتوقع اتفاقًا ضد مصر والسودان دولتي المصب"[2].

رؤية الخبراء لبداية الأزمة بين دول حوض النيل:

"كشف د. السيد فليفل – عميد معهد الدراسات الإفريقية السابق – أن مصر واجهت كثيرًا من الصعوبات بشأن التفاوض حول مبادرة مياه النيل منذ أن قبلت بشركاء خارجيين بينهم البنك الدولي والولايات المتحدة في التفاوض حول المبادرة والاتفاقية الإطارية مشيرًا إلى أن هؤلاء الشركاء هم أنفسهم من

---

(١) حسن الشامي: **أزمة حوض النيل**، حقائق التاريخ وآفاق المستقبل، الحوار المتمدن، العدد ٣٢٣٧، ٢٠١١/١/٥.

(٢) فيصل محمد صالح: **الأبعاد المتعددة للصراع بين جنوب وشمال السودان الثابت والمتحول وجدل الهوية**: ورقة مقدمة إلى ندوة اتفاق سلام جنوب السودان، الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤) ص ١٦.

وضعوا مخططات التقسيم في السودان[1].

في تأهيل هذه الدول إلى جانب عقد ورش لخبراء في الهندسة المائية والقانون الدولي مع الأفارقة لوضع الإطار القانوني وفقًا لاتفاقيات ١٩٢٩ و١٩٥٩ والتفاوض في مسائل المياه يأخذ وقتًا طويلاً وعليها أن تسترشد باتفاقيات الأنهار المشتركة مثل نهر الدانوب ونعرف ماذا صنعت هذه الدول [2].

للمخططة أو المشروعات المزمعة المتعلقة بهذه المجاري المائية وحتى في الوقت الذي لم تكن فيه المياه الجوفية العابرة للحدود الوطنية جزءًا من المجال النامي ببطء في قانون المجاري المائية الدولية فقد تصدى البنك الدولي لقضايا المياه الجوفية[3].

وتأتي جهود البنك الدولي بجانب مجالس الأعمال المصرية مع بعض دول حوض نهر النيل والتي تعبّر عن تفعيل الأنشطة الاقتصادية بين مصر ودول الحوض مثل مجلس الأعمال المصري الكيني ومجلس الأعمال المصري انتنزاني والاهتمام الأكاديمي بالدراسات الإفريقية للبحث عن كيفية تدعيم التعاون بين مصر ودول القارة الإفريقية بما فيها دول الحوض وهو ما يتجلى في معهد البحوث والدراسات الإفريقية والجمعية الإفريقية للتكنولوجيا والبحث العلمي[4].

ومن أهم الدراسات التي رسمت استراتيجية للتعامل مع الأزمة دراسة بعنوان الجوانب الاقتصادية لأزمة المياة في دول حوض النيل الاستراتيجية المقترحة للعلاج، وباقي في مقدمتها ضرورة تعاون دول حوض النيل العشر على تأسيس منظومة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وكذلك المحافظة على مياه النيل من الأطماع الخارجية وعدم السماح بأن تحترمه وحدة حوض النيل

---

(١) حسن القاضي،" **أزمة حوض النيل، حقائق التاريخ وآفاق المستقبل**"، الحوار المتمدن، العدد ٣٢٢٧، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) سيد قنيفل، موقع التجمع القومي الديمقراطي الموحد، ٢٠١١/١١/١.

(٣) أيمن السيد عبد الوهاب،' **أزمة مياه النيل**'، مجلة السياسة الدولية، قسم الشئون السودانية، العدد الرابع والثمانون بعد المائة، أبريل، ٢٠١١.

(٤) تاج السرحان،" **الأقلية المسلمة في كينيا** '،(الرياض: مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٠) ص ١٦.

يفصل القوى الخارجية المستهدفة والتأثير في دول المنبع للحصول على نصيب لها من مياه النيل[1] فعلى المحور السياسي يتطلب الأمر وفق الدراسة ضرورة تصحيح الأوضاع والعلاقات السياسية بين دول الحوض وبناء هذه العلاقات على مجموعة من القوانين التي تحكم الالتزام بالاتفاقيات ونبذ أي خلافات أو صراعات سياسية داخلية على مستوى دول الحوض وبناء هذه دول الحوض، خاصة الصراعات التي تحدث في السودان ودارفور والتي تحدث في العلاقات المصرية الأثيوبية أو رواندا وبورندي وأثيوبيا وأريتريا "إضافة إلى تصحيح الأوضاع السياسية بين دول الحوض لما لها من أهمية بالنسبة للحالة المصرية التي من مصلحتها تصحيح العلاقات في السودان، وطالبت الدراسة بإقامة علاقات تبادل تجاري بين دول حوض النيل والتي تضم نحو ٣٠٠ مليون نسمة علاوة على ما يتاح في مجموعة الدول العشر م موارد اقتصادية طبيعية تسهم بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن هذه الموارد تسمح بإضافة علاقات تبادل تجاري بين الدول[2].

الحل الأسلم من وجهة نظر الخبراء لحل الأزمة:

وحول أزمة حوض النيل أوضح د. سيد فليفل أنه لابد أن تراجع مصر رؤيتها تجاه القارة الإفريقية؛ فمصر ليست دولة عربية فقط، وليست دولة متوسطية فقط، وإنما هي دولة إفريقية كذلك، ويجب أن تعبّر عن بُعدها الإفريقي من خلال سياستها وفى كافة المجالات إلى جانب إنشاء تجمع إقليمي قوي لدول حوض النيل يعمل في إطار تكاملي لبناء وحدة النهر المائية، وتأسيس برامج متبادلة في الصناعة والزراعة والسياحة [3]

---

(١) روديتا ياسين يسيون: "الجوانب الاقتصادية لأزمة المياه في دول حض النيل"، رسالة ماجستير: (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص١٨.

(٢) جريدة الدستور الأصلي

- www.Masress.com 30-7-2010

(٣) حسن الشامي: أزمة حوض النيل، مرجع سابق، ص ١٠.

✿ خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم استعراض مفهوم "القضية السياسية"، وأهم القضايا التي يعاني منها الوطن العربي كقضية الإصلاح السياسي باعتبارها إحدى أهم القضايا التي قامت من أجلها الثورة العربية، وتم استعراض القضية في مصر وفي البلاد العربية، إلى جانب استعراض قضية المواطنة، وأهم جذور الفتنة الطائفية، وقضية دول حوض النيل، ورؤية الخبراء لكل قضية، والوقوف على أهم أسباب حدوث كل قضية، وأفضل الحلول المقدمة لكل منها.

الفصل الثالث

نتائج الدراسة الميدانية والتحليلية

المحور الأول: نتائج الدراسة التحليلية لعينة من المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية محل الدراسة:

تمهيد:

نتائج الدراسة التحليلية لعينة في ما تعرضه مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية من مضامين سياسية ومن أشارة لأهم إجراءات الدراسة التحليلية نعرض لأهم وحدات التحليل المستخدمة في تحليل النشرات التي تتبعهما تلك المواقع وهى وحدة الخبر وسعت الدراسة التحليلية للإجابة على عدد من الأسئلة ذات الصلة بذلك التحليل.

بالنسبة للنشرات تم مسح للمضمون الإخباري الذي يتناول عرض القضايا المختلفة بموقع عينة الدراسة (الجزيرة – قناة النيل للأخبار) وذلك لمدة ٩ شهور تبدأ من أول يناير ٢٠١٢وتنتهى في ٢٠١٢/٩/٣٠ وتمثلت وحدات التحليل في وحدة الخبر.

١- موقع الخبر الذي يتناول القضايا السياسية المطروحة على الساحة السياسية.

جدول (١)

موقع الخبر الذي يتناول القضايا السياسية المطروحة محل الدراسة

مواقع القنوات / موقع الخبر	الجزيرة		النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
مقدمة النشرة	٦٧	٥٨,٣	٢٥٦	٦٨,٤	٣٢٣	٦٦,١
وسط النشرة	٤٦	٤٠	٦٢	١٦,٦	١٠٨	٢٢,١
خاتمة النشرة	٢	١,٧	٥٦	١٥	٥٨	١١,٨
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من الجدول السابق احتلت معظم الأخبار التي تناولت القضايا السياسية المطروحة محل الدراسة المقدمة بنسبة ٦٦,١% وجاءت في وسط النشرة بنسبة ٢٢,١% بينما احتلت خاتمة النشرة بنسبة ١١,٨ تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حنان يوسف (٢٠١١) التي أوضحت أن ترتيب الأخبار في النشرة بالنسبة لقناة CNN وتكون كالتالي مقدمة النشرة بنسبة ٥٤% ووسط النشرة بنسبة ١٩,٦% ونهاية النشرة بنسبة ٢٦,٤%.

جدول (٢)

القالب الفني المستخدم في عرض فقرات البرامج المذاعة من خلال الموقعين عينة الدراسة(*)

الموقع / القالب الفني	الجزيرة		الحوار		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
الأخبار	٢٠	١٧,٤	٢١٥	٥٧,٥	٢٣٥	٤٨,١
تقارير إخبارية	٢١	٢٣,٦	١٤٦	٣٩	١٧٣	٣٥,٤
المقدمة مع الضيوف	٦٨	٥٩,١	١٣	٣,٥	٨١	١٦,٥
الإجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن القوالب الأكثر القالب الفني الأكثر انتشارًا هو إذاعة الخبر بنسبة بلغت ٤٨,١ ثم ظهرت التقارير الإخبارية بنسبة بلغت ٣٥,٤% بينما اتخذت المقدمة مع الضيوف في المرتبة الثالثة وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة صفا عثمان (٢٠٠٧) التي توصلت إلى ارتفاع نسبة الأخبار التي تقدم وجهة نظر واحدة أو أجابت واجب حيث بلغت نسبتها ٣٧,٨ من إجمالي الأخبار الواردة في النشرات الإخبارية عينة الدراسة.

(*) حنان يوسف ." المعالجة الإخبارية للقضايا العربية في سي أن أن CNN واليورونيوز Euronews، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠١)

* صفا عثمان، مرجع سابق.

جدول (٣)

نوع الضيوف في ما يقدم من خلال الموقعين

الموقع / نوع الضيوف	الجزيرة		النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
ذكر	٣٢	٢٧,٨	٢٥٠	٦٦,٨	٢٨٢	٥٧,٦
أنثى	٨٣	٧٢,٢	١٢٤	٣٣,٢	٢٠٧	٤٢,٤
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق نوعية الضيوف في ما يعرض عبر مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بحيث تمثل الذكور) بنسبة بلغت ٥٧,٦% وفى المقابل تمثل الضيوف في كونهم إناث بنسبة بلغت ٤٢,٤.

جدول رقم (٤)

أنماط الضيوف المستضافة في مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية

الموقع / أنماط الضيوف	موقع قناة الجزيرة		موقع قناة النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
موظف عادى	١١	٩,٥	٧٧	٢٠,٥	٨٨	١٧,٩
على مستوى الحكومة	٢١	١٨,٢	٥١	١٣,٦	٧٢	١٤,٧
مسئول سابق	٩	٧,٨	٤٧	١٢,٥	٥٦	١١,٤
خبير سامي	١٥	١٣,١	٣١	٨,٢	٤٦	٩,٤
مسئول غير حكومي	٧	٦,١	٣٧	٩,٨	٤٤	٨,٩
رئيس وزراء سابق	٩	٧,٨	٣٣	٨,٨	٤٢	٨,٨
مسئول حزبي	١٥	١٣,١	٢٧	٧,٢	٤٢	٨,٣
أمن مصري	١٧	١٤,٧	١٩	٥,١	٣٦	٧٣
مسئول عسكري	١١	٩,٥	٢٣	٦,١	٣٤	٦,٩
أخرى تذكر	٠	٠	٢٩	٧,٧	٢٩	٥,٩
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن (موظف عادى) جاء في مقدمة أنماط الضيوف المستضافة في مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بنسبة ١٧,٩% ثم جاءت (على مستوى حكومى) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ١٤,٧% ثم جاء (مسئول سابق) بنسبة ٩,٤% ثم جاء (مسئول غير حكومي) بنسبة ٨,٩٢ ثم تساوى كلا من (رئيس وزراء سابق – مسئول حزبي) في المرتبة السادسة بنسبة بلغت ٨,٥% ثم جاء (مواطن مصري) في المرتبة السابعة بنسبة بلغت ٧,١٠% ثم جاءت (مسئول عسكري) في المرتبة الثامنة بنسبة ٦,٩% وأخيرًا جاءت فئة (أخرى تذكر) بنسبة ٥,٩%.

جدول رقم (٥)

شكل مشاركة الجمهور في الموقعين عينة الدراسة

الموقع / مشاركة الجمهور	موقع قناة الجزيرة		موقع قناة النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
ما لهاتف	٦٦	٧٤,١	١٩٩	٦٧,١	٢٦٥	٦٨,٦
الالتقاء خارج الاستديو	١٣	١٤,٦	٧١	٢٣,٩	٨٤	٢١,٨
SMS	١٠	١١,٣	٢٧	٩	٣٧	٩,٦
المجموع	٨٩	١٠٠	٢٩٧	١٠٠	٣٨٦	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: أشكال المشاركة من جانب جمهور الموقعين عينة الدراسة وذلك عن طريق الهاتف بنسبة مرتفعة بلغت ٦٨,٦% ثم جاءت "الالتقاء خارج الاستديو" بنسبة ٢١,٨% وجاءت رسائل SMS بنسبة منخفضة بلغت ٩,٦%.

جدول رقم (٦)

مدى توافر قضايا سياسية تتعلق بالثورات العربية في مضمون ما يعرضه الموقعين عينة الدراسة

مواقع القنوات / مدى توافر قضايا	موقع قناة الجزيرة		موقع النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
يوجد	٨٩	٧٧,٣	٢٩٧	٧٩,٤	٣٨٦	٧٨,٩
لا يوجد	٢٦	٢٢,٧	٧٧	٢٠,٥	١٠٣	٢١,١
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: عرض الموقعين عينة الدراسة لعدد قضايا سياسية بنسبة مرتفعة بلغت ٧٨,٩ بينما لا يوجد قضايا سياسية تتعلق بالثورات العربية بنسبة ٢١,١%.

جدول رقم (٧)

نوع القضايا المعروضة من خلال الموقعين عينة الدراسة

الموقع / نوع	موقع قناة الجزيرة		موقع النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
مصرية	٦٦	٧٤,١	١٩٩	٦٧,١	٢٦٥	٦٨,٦
عربية	١٣	١٤,٦	٧١	٢٣,٩	٨٤	٢١,٨
أجنبية	١٠	١١,٣	٢٧	٩	٣٧	٩,٦
الإجمالي	٨٩	١٠٠	٢٩٧	١٠٠	٣٨٦	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن القضايا الخاصة بالمجتمع المصري احتلت المقدمة والتي جاءت بنسبة مرتفعة بلغت ٦٨,٦% ثم جاءت القضية العربية بنسبة ٢١,٨% وجاءت القضايا الأجنبية بنسبة منخفضة بلغت ٩,٦%.

جدول رقم (٨)

المضمون لخاص بالقضايا المطروحة في الموقعين عينة الدراسة

الموقع / مضمون القضية	موقع قناة الجزيرة		موقع النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
اجتماعية	١٣	١١,٣	٤١	١٠,٩	٥٤	١١,١
تعليمية	١٩	١٦,٥	٣٣	٨,٨	٥٢	١٠,٦
ثقافية	٨	٦,٩	٣٧	٩,٨	٤٥	٩,٢
صحية	٧	٦,١	٣٣	٨,٨	٤٠	٨,١
اقتصادية	١٧	١٤,٧	٢١	٥,٦	٣٨	٧,٧
رياضية	٧	٦,١	٢٧	٧,٢	٣٤	٦,٩
سياسية	٦	٥,٢	٢٩	٧,٧	٣٥	٧,١
فنية	٧	٦,١	٢٨	٧,٤	٣٥	٧,١
قانونية	١١	٩,٥	١٧	٤,٥	٢٨	٥,٧
دينية	١٣	١١,٣	١٤	٣,٧	٢٧	٥,٥
قومية	٧	٦,١	١٨	٤,٨	٢٥	٥,١
مستقبلية	٠	٠	٢٥	٩,٣	٢٥	٥,١
أمنية	٠	٠	٢١	٥,٦	٢١	٤,٢
أخرى تذكر	٠	٠	٢٠	٥,٣	٢٠	٤,١
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: جاء (قضية اجتماعية) في مقدمة أنواع المضامين المعروضة من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية محل الدراسة بنسبة بلغت ١١,١% ثم جاء (قضايا تعليمية) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ١٠,٦ ثم جاءت (القضايا الثقافية) في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ٩,٢% ثم جاءت (القضايا الصحية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٨,١% ثم جاءت القضية الاقتصادية في المرتبة الخامسة بلغت ٧,٧% في المرتبة السادسة جاءت للقضايا الرياضية بنسبة ٦,٩% وجاء في المرتبة السابعة (القضايا الرياضية –

سياسية) بلغت نسبة كلا منهما ٧,١% وفي المرتبة الثامنة بنسبة بلغت ٥,٧% ثم جاءت (القضايا القانونية) بلغت نسبتها ٥,٥% في المرتبة التاسعة ثم جاء (القضايا القومية المستقبلية) بنسبة ٥,١% في المرتبة العاشرة القضايا الأمنية بنسبة بلغت ٤,٢% في المرتبة الحادي عشر ثم جاء في الترتيب الثاني عشر فئة أخرى تذكر.

جدول رقم (٩)

تكرار كلمة الثورة في الموقعين عينة الدراسة

الموقع / الكلمة	موقع قناة الجزيرة		موقع النبأ الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
الثورة المصرية	٢٠	١٧,٤	٢١٥	٥٧,٥	٢٣٥	٤٨,١
الثورة التونسية	٢٧	٢٣,٥	١٤٦	٣٩	١٧٣	٣٥,٤
ثورات أخرى	٦٨	٥٩,١	١٣	٣,٥	٨١	١٦,٥
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق مدى تكرار كلمة الثورة في الموقعين عينة الدراسة واتخذت الثورة المصرية المرتبة الأولى بتكرار ٤٨,١% ثم جاءت الثورة التونسية في الترتيب الثاني بتكرار ٣٥,٤% بينما اتخذت كلمة (ثورات أخرى) الترتيب الثالث بنسبة ١٦,٥%.

جدول رقم (١٠)

وسائل الإيضاح المستخدمة في عرض القضايا الخاصة لما أسفرت عنه الثورات العربية

الموقع / وسائل الإيضاح	موقع قناة الجزيرة		موقع النبأ الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
صور ثابتة	٥٢	٤٥,٢	٩٩	٢٦,٤	١٥١	٣٠,٨
مادة فلكية	٢١	١٨,٣	٧١	١٨,٩	٩٢	١٨,٨
جزء من حلقات سابقة	١٥	١٣,٠	٦٥	١٧,٣	٨٠	١٦,٤

معينات بصرية	١٧	١٤,٨	٥١	١٣,٦	٦٨	١٣,٩
فيلم تسجيلي	–	–	٤٢	١١,٢	٤٢	٨,٥
خرائط	–	–	٣٣	٨,٨	٣٣	٦,٨
أخرى تذكر	١٠	٨,٧	١٣	٣,٤	٢٣	٤,٧
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الصور الثابتة جاء في مقدمة وسائل الإيضاح بنسبة ٣٠,٨% ثم جاءت المادة الفيلمية في الترتيب الثاني بنسبة ١٨,٨% وفي الترتيب الثالث جزء من حلقات سابقة بنسبة ١٦,٤% في الترتيب الرابع جاءت المعينات البصرية بنسبة ١٣,٩% وفي الترتيب الخامس جاء الفيلم التسجيلي ٨,٥% ثم في الترتيب السادس ٦,٨% وأخيرًا فئة أخرى تذكر بنسبة ٤,٧%.

جدول رقم (١١)

مدى وجود شخصيات سياسية بالمضمون المقدم من خلال الموقعين عينة الدراسة

الموقع الخاص بالقنوات / التخصصات	موقع قناة الجزيرة		موقع النيل الإخبارية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد	٨٩	٧٧,٣	٢٩٧	٧٩,٤	٣٨٦	٧٨,٩
لا يوجد	٢٦	٢٢,٧	٧٧	٢٠,٥	١٠٣	٢١,١
الإجمالي	١١٥	١٠٠	٣٧٤	١٠٠	٤٨٩	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق: ظهرت الشخصيات السياسية بالمضمون المقدم من خلال الموقعين عينة الدراسة بنسبة ٧٨,٩% بينما لم توجد شخصيات بنسبة ٢١,١ وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة صفا عثمان (٢٠٠١) والتي توصلت إلى ظهور شخصيات المحورية المحلية وردت بنسبة ٨٣,٣% واختلاف النسبة في وجود شخصيات محورية أم لا (خاصة عندما تكون هذه الشخصيات محلية مثل مسئولي الأحزاب السياسية ويختلف في دراسة إلى أخرى حسب نوعية الأخبار التي يتم تحليلها.

أهم نتائج الدراسة التحليلية:

١- احتلت معظم الأخبار التي تناولت القضايا السياسية المطروحة محل الدراسة المقدمة بنسبة ٦٦,١% وجاءت في وسط النشرة بنسبة ٢٢,١% بينما احتلت خاتمة النشرة بنسبة ١١,٨%.

٢- من أهم القوالب الفنية المستخدمة في عرض فقرات البرامج المذاعة من خلال المواقعين (عينة الدراسة) (الجزيرة – النيل الإخبارية) وجاء القالب الفني الأكثر انتشارًا هو إذاعة الخبر بنسبة ٤٨,١% ثم ظهرت التقارير الإخبارية بنسبة ٣٥,٤% في المرتبة الثانية وجاء في الترتيب الثالث القالب الفني المقدم مع الضيوف بنسبة ١٦,٥%.

٣- وبالنسبة لنوع الضيوف المستضافة من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية أوضحت الدراسة أن نسبة الذكور (كضيوف لبعض البرامج بلغت نسبة ٥٧,٦% والمقابل تمثل الضيوف في كونهم إناث بنسبة بلغت ٤٢,٤%).

٤- وحول أهم أنماط الضيوف المستضافة في المواقع عينة الدراسة وجاء في مقدمة الأنماط المستضافة "موظف حالي بنسبة ١٧,٩% ثم جاءت "مسئول حكومي في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٧% ثم في المرتبة الثالثة "مسئول سابق" بنسبة ٩,٤% وفي الترتيب الرابع جاء المسئول غير حكومي بنسبة ٨,٩% ثم تساوى كلا (رئيس وزراء الأسبق – مسئول حزبي) في المرتبة السادسة بنسبة بلغت ٨,٥% ثم في الترتيب السابع "المواطن المصري بنسبة بلغت ٧,٣% وفي الترتيب الثامن جاء "مسئول عسكري" بنسبة ٦,٩%.

٥- واتسم شكل مشاركة الجمهور في الموقعين عينة الدراسة حيث جاء في الترتيب الأول مشاركة الجمهور بالهاتف بنسبة مرتفعة بلغت ٦٨,٦% ثم جاء الالتقاء خارج الاستديو بنسبة بلغت ٢١,٨% في الترتيب الثامن وجاءت رسائل SMS بنسبة منخفضة بلغت ٩,٦%.

٦- وأبرزت الدراسة مدى توافر قضايا سياسية تتعلق بالثورات العربية في مضمون ما يعرضه الموقعين عينة الدراسة حيث جاءت نسبة 'يوجد' قضايا سياسية في المضمون المقدم بنسبة بلغت ٧٩,٤ وفى المقابل جاءت نسبة لا يوجد قضايا سياسية في المضمون المقدم في القضايا السياسية بنسبة بلغت ٢١,١%.

٧- وأكدت الدراسة تنوع القضايا المعروضة من خلال الموقعين: عينة الدراسة 'حيث جاءت القضايا المصرية في الترتيب الأول بنسبة ٦٨,٦% وفى الترتيب الثاني القضايا العربية ٢١,٨ وفى الترتيب الثالث القضايا الأجنبية بنسبة بلغت ٩,٦%.

٨- وأوضحت الدراسة أهم المضامين الخاصة بالقضايا المطروحة في الموقعين عينة الدراسة حيث جاء في الترتيب الأول "القضايا الاجتماعية' بنسبة بلغت ١١,٣% بالنسبة للموقع قناة الجزيرة ثم القضايا التعليمية وبلغت النسبة ١٠,٦% وفى الترتيب الثالث جاءت القضايا الثقافية وبلغت النسبة ٩,٢% ثم في الترتيب الرابع جاءت القضايا الصحية بنسبة ٨,١% وفى المرتبة الخامسة القضايا الاقتصادية بنسبة ٧,٧% وجاءت القضايا الرياضية في الترتيب السادس بنسبة بلغت ٦,٩% وأخيرًا جاءت القضايا المستقبلية بنسبة ٥,١.

٩- وأعربت المضامين عن تكرار كلمة الثورة بداخل الرسائل الإعلامية المعروضة من خلال الموقعين (عينة الدراسة) حيث جاء في الترتيب الأول الثورة المصرية بنسبة بلغت ٤٨,١% وفى الترتيب الثاني جاء في الترتيب الثاني الثورة التونسية بنسبة بلغت ٣٥,٤% وجاءت في الترتيب الثالث "ثورات أخرى' بنسبة بلغت ١٦,٥%.

١٠- أكدت الدراسة أهم وسائل الإيضاح المختلفة المستخدمة في عرض القضايا الخاصة في الموقعين (عينة الدراسة) حيث جاء في الترتيب الأول استخدام الصور الثابتة بنسبة بلغت ٤٥,٢% ثم في

الترتيب الثاني جاء استخدام المادة الفيلمية بنسبة بلغت ١٨,٨% وفى الترتيب الثالث جاءت "جزء من حلقات سابقة بنسبة ١٦,٤% وفى الترتيب الرابع جاءت المعينات البصرية بنسبة ١٣,٩% وفى الترتيب الخامس جاء "الفيلم التسجيلي" بنسبة ٨,٥% وفى الترتيب السادس "الخرائط" بنسبة ٦,٨% وأخيرًا أوضحت الدراسة جاءت فئة أخرى لا تذكر بنسبة ٤,٧%.

١١- مدى توافر الشخصيات الموجودة بداخل المضمون المقدم من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية حيث جاءت نسبة يوجد شخصيات سياسية "يوجد" في المرتبة الأولى بنسبة ٧٨,٩% ثم في الترتيب الثاني "لا يوجد" شخصيات سياسية بالمضمون المقدم من خلال الموقعين عينة الدراسة.

ثانيًا المحور الثاني: يتناول نتائج الدراسة الميدانية واختبار صحة الفروض

تمهيد:

تناول هذا المحور ما يتعلق بالنتائج التفصيلية الخاصة بالدراسة الميدانية مشتملة على ثلاثة أجزاء هي (نتائج تعرض الشباب المصري محل الدراسة للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية)، والمحور الثاني: يتعلق بنتائج اختبار صحة الفروض.

النتائج التفصيلية للدراسة الميدانية:

أولاً: نتائج تعرض الشباب المصري محل الدراسة للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية:

(أ) معدل مشاهدة المبحوثين للمواقع الإخبارية:

جدول (١٢) معدل متابعة المبحوثين للإنترنت

العينة / معدل المتابعة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	١٠٢	٥١	٦١	٣٠,٥	١٦٣	٤٠,٨
أحيانا	٨٨	٤٤	١٣٤	٦٧	٢٢٢	٥٥,٥
لا أشاهدها	١٠	٥	٥	٢,٥	١٥	٣,٨
الإجمالي	٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

قيمة كا٢ = ٢١,٥١١ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٠ الدلالة ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق ارتفاع متابعة المبحوثين للإنترنت فيتابعها ٤٠,٨ منهم بصفة دائمة ويشاهدها ٥٥,٥% منهم أحيانا، بينما لا يشاهدها ٣,٨% من المبحوثين ويرجع لارتفاع متابعة الجمهور للإنترنت كونها الوسيلة الأقل تكلفة والأسرع من حيث الاستخدام وكونها توفر قدر كبير من المعلومات السياسية والتي يبحث عنها الجمهور في ظل البحث عن المعلومات السياسية في ظل القيام بالثورات العربية.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت ٢١,٥١١ عند درجة حرية = (٢) وهي حجة دالة إحصائيًا ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) ومعدل متابعة الإنترنت.

(ب) معدل متابعة المبحوثين للإنترنت وفقًا للجامعة:

جدول (١٣) معدل متابعة المبحوثين للإنترنت وفقًا للجامعة

الجامعة / معدل المتابعة	القاهرة		حلوان		طنطا		المنوفية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	٤٤	٤٤	٣٩	٣٩	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	١٦٣	٤,٨
أحيانا	٥٣	٥٣	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦	٥٧	٥٧	٢٢٢	٥٥,٥
لا يشاهد	٣	٢	٥	٥	٤	٤	٣	٣	١٥	٣,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠

قيمة كا٢ = ١,٢٥٧ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية ٠,٩٧٤ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية) ومعدل متابعة الإنترنت.

فبحساب قيمة كا٢ بلغت (١,٢٥٧) عند درجة حرية = ٦ وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

(ج) معدل متابعة الإنترنت وفقًا للمستوى الاقتصادي الاجتماعي:

جدول (١٤): معدل متابعة الإنترنت وفقًا للمستوى الاقتصادي (الاجتماعي)

المستوى / معدل المتابعة	منخفض		متوسط		مرتفع		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	١٧	٢٢,٧	٨٠	٥٧,١	٦٦	٣٥,٧	١٦٣	٤٠,٨
أحيانا	٥٢	٦٩,٣	٥٥	٣٩,٣	١١٥	٦٢,٢	٢٢٢	٥٥,٥
لا أشاهدها	٦	٨	٥	٣,٦	٤	٢,٢	١٥	٣,٨
المجموع	٧٥	١٠٠,٠	١٤٠	١٠٠,٠	١٨٥	١٠٠,٠	٤٠٠	١٠٠,٠

قيمة كا٢ = ٣١,٩٨٥ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

ويتضح من الجدول السابق وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) ومعدل متابعة الإنترنت بحساب قيمة كا٢ بلغت (١٣,٩٨٥) عند درجة حرية = (٤) وهي قيمة دالة إحصائيًا وذلك لصالح الأعلى في المستوى الاجتماعي الاقتصادي فهم الأكثر حرصًا على متابعة الإنترنت.

٢- أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية:

جدول (١٥): أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية

العينة / الأسباب	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة Z	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
تقدم معالجات متكاملة ومتعمقة لمختلف الموضوعات	٨٥	٤٤,٧	١١١	٥٦,٩	١٩٦	٥٠,٩	٠,٩٧٢	غير دالة
لأنها تتمتع بمصداقية واسعة في موضوعاتها	٦١	٣٢,١	٧٣	٣٧,٤	١٣٤	٣٤,٨	١,٩٢١	غير دالة
تميز المذيعين الذين يعملون بها	٥٢	٢٧,٤	٦٠	٣٠,٨	١١٢	٢٩,١	٢,٣٨٨	٠,٠٥
سرعة تغطيتها للأحداث	٧٩	٤١,٦	٥١	٢٦,٢	١١١	٢٨,٨	١,٠٩٦	غير دالة
تتطلب معالجتها للأحداث مع جمهور متعدد الثقافات	٥١	٢٦,٨	٤٤	٢٢,٦	٩٥	٢٤,٧	٠,٧٣٤	غير دالة
فيها شرح أكثر للقضايا المثارة فيها	٢٨	١٤,٧	٤٥	٢٣,١	٧٣	١٦	٢,٠٨٤	٠,٠٥
تتناول الأحداث الجارية العالمية والمحلية	٤١	٢١,٦	٢٤	١٢,٣	٦٥	١٦,٩	١,١٧٣	غير دالة

تحاول تقديم الحلول الممكنة	٢٤	١٢,١	٢٤	١٢,٣	٤٨	١٢,٥	٠,٠٩٦ غير دالة
تتميز بتقديمها للقضايا المثارة	٢١	١١,١	٩١	٥,٦	٣٢	٨,٣	٤,٤٢٥ ٠,٠٥
جملة من سئلوا		١٩٥		١٩٥		١٩٥	

يتضح من الجدول السابق: أن أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية في أنها تقدم معالجات متكاملة ومتعمقة لمختلف الموضوعات في مقدمة الأسباب بنسبة ٥٠,٩% ثم (تتمتع بمصداقية واثقة في موضوعياتها) في المرتبة الثانية بنسبة ٣٤,٨% ثم (لتميز المذيعين الذين يعملون بها) في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٩,١% ثم (لسرعة تغطيتها للأحداث) في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٨,٨% و(تتناسب معالجتها للأحداث مع جمهور متعدد الثقافات) في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٤,٧% ثم (فيها شرح أكثر للقضايا المثارة) في المرتبة السادسة بنسبة ١٩% و(لأنها تتناول الأحداث الجارية العالمية والمحلية) في المرتبة السابعة بنسبة ١٦,٩% ثم (لأنها تحاول تقديم الحلول الممكنة للقضايا المثارة) بنسبة ١٢,٥% وأخيرًا (تتميز بمهنيتها العالمية) بنسبة ٨,٣%.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول أسباب متابعة المواقع الإخبارية طبقًا للنوع على النحو الآتي:

- يزيد متابعة الإناث للمواقع الإخبارية لأنها (لتميز المذيعين الذين يعملون بها) بنسبة أكبر من الذكور (٣٠,٨%، ٢٧,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبية ٢,٣٨٨ وهي أعلى من القيمة الجدولية المبئنة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

- يزيد مشاهدة الإناث للمواقع الإخبارية لأنها (فيها شرح أكثر للقضايا المثارة) بنسبة أكبر من الذكور (٢٣,١%، ١٤,٧%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبية ٢,٠٨٤ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبهة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

- يزيد متابعة الذكور للمواقع الإخبارية (لأنها تتميز بمهنيتها العالية) بنسبة أكبر من الإناث (١١,١%، ٥,٦%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت

قيمة Z المحسوبة ٢,٤٢٥ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

٣- أهم المواقع الإخبارية التي يفضل المبحوثين متابعتها:

جدول (١٦): أهم المواقع الإخبارية التي يفضل المبحوثين متابعتها وفقًا للنوع:

العينة / المواقع الإخبارية	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة Z	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مواقع خاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية	١٢٤	٦٥,٣	١١٣	٥٧,٩	٢٣٧	٦١,٦	١,٤٧٣	غير دالة
مواقع خاصة بالراديو	٧٩	٤١,٥	٥١	٢٦,١	١٣٠	٣٣,٨	٢,٨٣٢	٠,٠٠١
مواقع خاصة بالمجلات	٧١	٣٧,٤	٤٦	٢٣,٦	١١٧	٣٠,٤	٢,٩٣٥	٠,٠٠١
مواقع خاصة بالصحف	٤٠	٢١,١	٧٧	٣٩,٥	١١٧	٣٠,٤	٣,٩٢٧	٠,٠٠١
مواقع خاصة بالشكل الإذاعي	٧٢	٣٧,٩	٣٧	١٩	١٠٩	٢٨,٣	٤,١١٥	٠,٠٠١
مواقع خاصة بمقدمي بعض البرامج	٣٣	١٧,٤	٤٥	٢٣,١	٧٨	٢٠,٣	١,٣٩١	غير دالة
مواقع التواصل الاجتماعي	٥٢	٢٧,٤	٢٣	١١,٨	٧٥	١٩,٥	٣,٨٥٢	٠,٠٠١
خدمات إخبارية	١٧	٨,٩	٢٨	١٤,٤	٤٥	١١,٧	١,٦٥٠	غير دالة
جملة من سئلوا	١٩٠		١٩٥		٣٨٥			

يتضح من الجدول السابق: أن أهم المواقع الإخبارية التي يفضل المبحوثون متابعتها تمثلت في (مواقع خاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية في المقدمة) بنسبة ٦١,٦% ثم (مواقع خاصة بالراديو) في المرتبة الثانية بنسبة ٣٣,٨% ثم (مواقع خاصة بالمجلات والصحف) في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٠,٤% لكل منهما، ثم (مواقع خاصة بالشبكات الإذاعية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٢٨,٣% و(مواقع خاصة بمقدمي بعض البرامج) في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٠,٣% ثم (مواقع التواصل الاجتماعي) في المرتبة السادسة بنسبة ١٩,٥% وأخيرًا (صفحات إخبارية) بنسبة ١١,٧% ويرجع تصدر مواقع خاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية في أنها تتمتع بعدة معالجات مختلفة لرؤية الأحداث المختلفة نظرًا لتسارع وتزاحم الأحداث بعد قيام الثورات العربية وتركيز المشاهد على مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية التي تتمتع بمصداقية.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول أهم المواقع الإخبارية التي يفضلون متابعتها طبقًا للنوع على النحو الآتي:

- يفضل الذكور (مواقع خاصة بالراديو) بنسبة أكبر من الإناث (٤١,٥-٢٦,١) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٢,٨٣٢ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.
- يفضل الذكور متابعة (مواقع خاصة بالمجلات) بنسبة أكبر من الإناث (٣٧,٤%، ٢٣,٦%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٢,٩٣٥ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.
- تفضل الإناث متابعة (مواقع خاصة بالصحف) بنسبة أكبر من الذكور (٣٩,٥%، ٢١,١%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٣,٩٢٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.

- بعض الذكور متابعة (مواقع خاصة بالشبكات الإذاعية) بنسبة أكبر من الإناث (٣٧,٩%، ١٩%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٢,٩٣٥ وهي أعلى من القيمة الجدولية بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ٩٩,٩%.
- يفضل الذكور متابعة (مواقع التواصل الاجتماعي) بنسبة أكبر من الإناث (٢٧,٤%، ١١,٨%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٣,٨٥٢ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.

٤- معدل متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالراديو وفقًا للنوع:

جدول (١٧): معدل متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالراديو وفقًا للنوع:

العينة / معدل المتابعة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	٧٣	٣٨,٤	٣٤	١٧,٤	١٠٧	٢٧,٨
أحيانا	١٠٧	٥٦,٣	١٤٣	٧٣,٣	٢٥٠	٦٤,٩
لا أتابعها	١٠	٥,٣	١٨	٩,٢	٢٨	٧,٣
الإجمالي	١٩٠	١٠٠	[illegible]	[illegible]	٣٨٥	[illegible]

قيمة كا٢ = ١,٦٢٣ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٠ الدلالة ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: رغم ارتفاع متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالراديو لكن يتضح غلبة المتابعة غير المنتظمة لديهم فيتابعها بصورة منتظمة دائمًا نسبة ٢٧,٨ ويتابعها بصورة غير منتظمة (أحيانًا) نسبة ٦٤,٩% وفي المقابل لا يتابعها من المبحوثين نسبة ٧,٣% ويرجع اهتمام الشباب المصري محل الدراسة بمتابعة المواقع الخاصة بالراديو لمعرفة تطورات الأحداث السياسية وجوانب الاهتمام بها والشأن العربي ورؤية للأحداث الأمر الذي يزيد من معارف الشباب المصري محل الدراسة للأحداث السياسية بشكل عام.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢١,٢٢٣) عند درجة حرية = (٢) وهي قيمة دالة إحصائيًا ويعني ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) ومعدل متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالراديو فالذكور أكثر حرصًا على متابعة الأحداث السياسية الراهنة.

(ب) معدل متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالراديو وفقًا للجامعة:

جدول (١٨): معدل متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالراديو وفقًا للجامعة:

الجامعة / معدل المتابعة	القاهرة		عين شمس		٦ أكتوبر		معهد الخدمة الاجتماعية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	٢٨	٢٨,٩	٢٥	٢٦	٢٦	٢٧,٤	٢٨	٢٨	١٠٧	٢٧,٨
أحيانا	٦١	٦٢,٩	٦٤	٦٦,٧	١٠	٦٣,٢	٦٥	٦٧	٢٥٠	٦٤,٩
لا أتابعها	٨	٨,٢	٧	٧,٣	٩	٩,٥	٤	٤٠	٢٨	٧,٣
المجموع	٩٧	١٠٠	٩٦	١٠٠	٩٥	١٠٠	٩٧	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

قيمة كا٢ = ٢,٤٩٢ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٨٦٩

الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دلالة إحصائيًا بين الجامعات التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية) ومعدل متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالراديو.

فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢,٤٩٢) عند درجة حرية = (٦) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

(ج) معدل متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة وفقًا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي:

جدول (١٩): معدل متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للمستوى الاقتصادي الاجتماعي:

المستوى / معدل المتابعة	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دائما	١٠	١٤,٥	٥١	٣٧,٨	٤٦	٢٥,٤	١٠٧	٢٧,٨
أحيانا	٥٤	٧٨,٣	٧٢	٥٣,٣	١٢٤	٦٨,٥	٢٥٠	٦٤,٩
لا أتابعها	٥	٧,٢	١٢	٨,٩	١١	٦,١	٢٨	٧,٣
المجموع	٦٩	١٠٠	١٣٥	١٠٠	١٨١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠

قيمة كا٢ = ١٥,٤٨٥ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية = ٠,٠٠٤ الدلالة = ٠,٠١

يتضح من الجدول السابق: وجود علاقة دالة إحصائيًا بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) ومعدل متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالراديو فبحساب قيمة كا٢ بلغت (١٥,٤٨٥) عند درجة حرية = ٤ وهي قيمة دالة إحصائيًا.

يتضح من الجدول السابق أن ترتيب أهم مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية التي يفضل المبحوثين متابعتها تمثلت في (قناة الجزيرة) في المقدمة بوزن مئوي ١٣,٤% ثم (قناة العربية) في المرتبة الثانية بنسبة ١٣,٢% ثم (قناة النيل للأخبار) في المرتبة الثالثة بوزن مئوي ١٢,٥% ثم (قناة BBC العربية) في المرتبة الرابعة بوزن مئوي ١١,٩% وقناة (الحرة) في المرتبة الخامسة بوزن مئوي ٩,٧% ثم قناة (الحرة) في المرتبة السادسة بوزن مئوي ٩,٦% وقناة (روسيا اليوم) في المرتبة السابعة بوزن مئوي ٩,١% ثم (المستقبل الإخبارية) في المرتبة الثامنة بوزن مئوي ٧,٣%، وأخيرًا BBC الإنجليزية بوزن مئوي ٣,١%.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة عادل عبد الغفار (٢٠٠٢) [1] إلى أن قناة الجزيرة جاءت في مقدمة مصادر المعلومات العربية التي اعتمد عليها طلاب الجامعات المصرية في متابعة أحداث ١١ سبتمبر إلى جانب تتفق أيضًا مع حسن عثمان (٢٠٠٢) أن قناة الجزيرة جاءت في الترتيب الأول ويليها قناة CNN ويليها في الترتيب الثالث قناة النيل للأخبار والتي أوضحت أن قناة النيل للأخبار تحظى بجماهيرية عالية حيث بلغت نسبة من يشاهدونها ٨٧,٥% وهذه المشاهدة لا ترتبط بالاعتماد.

٦- عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع:

جدول رقم (٢٠)

عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع

النوع / عدد الأيام	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
من يوم إلى يومين	٥٧	٣١,٧	١١٨	٦٦,٧	١٧٥	٤٩
من ثلاثة إلى خمسة أيام	١٠٢	٥٦,٧	٥٠	٢٨,٢	١٥٢	٤٢,٦
من ستة إلى سبعة أيام	٢١	١١,٧	٩	٥,١	٣٠	٨,٤
الإجمالي	١٨٠	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٤٣,٨٣ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق نسبة كثافة متابعة الشباب المصري محل الدراسة للمواقع الإخبارية متابعها ٤٩% من المبحوثين (من يوم إلى يومين) بينما يتابعها ٤٢,٦% منهم (من ثلاثة إلى خمسة أيام) ويتابعها ٨,٤% من المبحوثين (من ستة إلى سبعة أيام).

---

(1) عادل عبد الغفار: مصادر معلومات طلاب الجامعات المصرية لمتابعة أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها في المؤتمر العلمي الأول لقسم الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤٣,٨٣) عند درجة حرية = (٢) وهـى قيمـة دالة إحصائيًا ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) وعدد أيام متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بـالقنوات التليفزيونيـة الإخبارية.

٧- عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخباريـة الخاصـة بـالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للجامعة

جدول (٢١) عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للجامعة

الجامعة / عدد الأيام	القاهرة		عين شمس		٦ أكتوبر		معهد الخدمة الاجتماعية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من يوم إلى يومين	٤١	٤٦,١	٤٥	٥٠,٦	٤٢	٤٨,٨	٤٧	٥٠,٥	١٧٥	٤٩
من ثلاثة إلى خمسة أيام	٣٧	٤١,١	٣٩	٤٣,٨	٣٧	٤٣	٣٩	٤١,٩	١٥٢	٤٢,٦
من ستة إلى سبعة أيام	١١	١٢,٤	٥	٥,٦	٧	٨,١	٧	٧,٥	٣٠	٨,٤
الإجمالي	٨٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٨٦	١٠٠	٩٣	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٢,٨٨٤ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٨٢٣ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق:عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بـين الجامعـة التي ينتمى لها المبحوثين (القاهرة، عين شـمس، ٦ أكتـوبر، معهـد الخدمـة الاجتماعية) وعدد أيام متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونيـة الإخبارية فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٢,٨٨٤) عند درجة حرية = (٦) وهى **عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التلفزيونيـة وفقًـا للمستوى الاقتصادى الاجتماعى.**

جدول (٢٢) عدد أيام متابعة المبحوثين للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للمستوى الاقتصادى والاجتماعى

المستوى / عدد الأيام	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من يوم إلى يومين	٤٤	٦٨,٨	٤٠	٣٢,٥	٩١	٥٣,٥	١٧٥	٤٩
من ثلاثة إلى خمسة أيام	١٨	٢٨,١	٦٧	٥٤,٥	٦٧	٣٩,٤	١٥٢	٤٢,٦
من ستة إلى سبعة أيام	٢	٣,١	١٦	١٣	١٢	٧,١	٣٠	٨,٤
الإجمالى	٦٤	١٠٠	١٢٣	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٥,١٦٣ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٧٦

الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعى الاقتصادى للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) وعدد أيام متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٥,٦٣) عند درجة حرية (٢) وهى قيمة غير دالة إحصائيًا.

جدول (٢٣) الفترات الزمنية التي يفضل المبحوثون متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية خلالها وفقًا للنوع

النوع / الفترات الزمنية	الذكور		الإناث		الإجمالى		قيمة كا٢	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
الصباحية (ص١٠:٦م)	١٠٥	٥٨,٣	١١٦	٦٥,٥	٢٢١	٦١,٩	١,٣٩١	غير دالة
المسائية (م١٠:٢ص)	٩٨	٥٤,٤	٦١	٣٤,٥	١٥٩	٤٤,٥	٣,٧٩٣	٠,٠٠١
الصباحية المبكرة (٦ص:١٠ص)	٤٢	٢٣,٣	١٥	٨,٥	٥٧	١٦	٣,٨٢٧	٠,٠٠١
الظهيرة	١٨	١٠	١٣	٧,٣	٣١	٨,٧	٠,٨٩٠	غير دالة
لا أعرف	٧	٣,٩	٠	٠	٧	٢	تعذر الحساب	
إجمالى من يتابعون	٢٨٠		١٧٧		٤٥٧			

قيمة كا٢ = ٥,١٩٣ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٧٦ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابقة إن الفترة المسائية (٥م:١٠م) جاءت في مقدمة الفترات الزمنية التي يفضل المبحوثين متابعة المواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية خلالها

بنسبة ٦١,٩% ثم فترة السهرة (١٠م:٢ص) في المرتبة الثانية

بنسبة ٤٤,٥% والفترة الصباحية (٦ص:١٠ص) في المرتبة الثالثة

بنسبة ١٦% ثم فترة الظهيرة (١٠ص:٥م) في المرتبة الرابعة

بنسبة ٨,٧% وأخيرًا الفترة المفتوحة (٢ص:٦ص) بنسبة ٢%

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول الفترات الزمنية التي يفضلون متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية خلالها طبقًا للنوع على النحو الآتي:

بعض الذكور متابعة مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية خلال فترة السهرة (١٠م:٢ص) بنسبة أكبر من الإناث (٥٤,٤%، ٣٤,٥%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٣,٤٩٢ وهي أعلى من القيمة الجدولية المبنية بوجود علاقة خارجة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.

يفضل الذكور متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية خلال (الفترة الصباحية: ٦ص: ١٠ص) بنسبة أكبر من الإناث (٢٣,٣%، ٨,٥%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٣,٨٢٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%.

يفضل الذكور متابعة النشرات الإخبارية بالقنوات الفضائية العربية خلال الفترة (٢ص: ٦ص) بنسبة أكبر من الإناث (٣,٩-٠%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٣,٩٦٢ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%

نمط متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية:

جدول (٢٤) نمط متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع

العينة / نمط المتابعة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	م	%	ك	%
معظم أخبار المواقع	٤٣	٢٣,٩	٣٦	٢٠,٣	٧٩	٢٢,١
الأخبار التي تهمني	٤٩	٢٧,٢	٢٦	١٤,٧	٧٥	٢١
أول ثلاثة أو أربعة أخبار في الموقع	٢٩	١٦,١	٢٥	١٤,١	٥٤	١٥,١
أتابع عناوين الأخبار	٢٧	١٥	١٨	١٠,٢	٤٥	١٢,٦
أتابع الموقع بأكمله	٢٥	١٣,٩	١٩	١٠,٧	٤٤	١٢,٣
الشريط الإخباري المرفق	٣	١,٧	٣٣	١٨,٦	٣٦	١٠,١
موجز الأنباء	٤	٢,٢	٢٠	١١,٣	٢٤	٦,٧
الإجمالي	١٨٠	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا^2 = ٤٦,٢٣٣ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق: أن ٢٢,١% من المبحوثين يتابعون (معظم أخبار الموقع) بالمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية بينما يتابع ٢١% منهم (الأخبار التي تهمهم فقط) ويتابع ١٥,١% منهم (أول ثلاثة أو أربعة أخبار في الموقع) وما يتابع (عناوين الأخبار فقط) ويتابع ١٠,١% منهم الشريط الإخباري المرفق بالنشرة فقط بينما يتابع ٦,٧% (موجز الأنباء فقط) وتعكس هذه النتيجة مدى حرص الشباب المصري محل الدراسة على متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية لما تحمله من رسائل ومضامين ومعلومات مهمة تنفعهم في حديثهم مع الآخرين وتفسر سلوكهم تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية وفهم ما يدور في المجتمع المصري وبحساب قيمة كا^2 بلغت (٤٦,٢٣٣) عند درجة حرية = (٦) وهي قيمة دالة إحصائيًا ويعني

ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الـذكور والإنـاث) فقـط متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية.

جدول (٢٥) أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع

العينة / الأسباب	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة ح	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
تدافع عن المصالح العربية	٧٣	٤,٦	٧٩	٤٤,٦	١٥٢	٤٢,٦	٠,٧٧٨	غير دالة
تهتم بهموم الشارع العربي	٧٥	٤١,٧	٥٢	٢٩,٤	١٢٧	٣٥,٦	٢,٤٢١	٠,٠٥
تجسد الطموح العربي وحلم الوحدة العربية	٤٤	٢٤,٤	٧٦	٤٢,٩	١٢٠	٣٣,٦	٣,٦٥٣	٠,٠٠١
أدائها المشرف في العديد من الأزمات السياسية	٦٧	٣٧,٢	٤١	٢٣,٢	١٠٨	٣٠,٣	٢,٨٨٧	٠,٠١
مواقع القنوات التليفزيونية سبل لمواجهة التكتلات الدولية	٥٤	٣٠	٤٣	٢٤,٣	٩٧	٢٧,٢	١,٢١٠	غير دالة
مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية سبل لمواجهة التوترات الإقليمية	٥١	٢٨,٣	٣٩	٢٢	٩٠	٢٦,٧	١,٣٦٩	غير دالة

مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية تقوم بها في مجالات عديدة	٥٢	٢٨,٩	٣٧	٢٠,٩	٨٩	٢٤,٩	١,٧٤١	غير دالة
لا شغل بها وقت فراغي	٢٤	١٣,٣	٣٧	٢٠,٩	٦١	١٧,١	١,٨٩٧	غير دالة
تواكبني بالأحداث	٩	٥	٦	٣,٤	١٥	٤,٢	٠,٧٥٧	غير دالة
للابتعاد عن المشكلات التي تواجهني	٩	٥	٦	٣,٤	١٥	٤,٢	٠,٧٥٧	غير دالة
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

يتضح من الجدول السابق: أن أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات الإخبارية تمثلت في أنها (تدافع عن المصالح العربية) في مقدمة هذه الأسباب بنسبة ٤٢,٦% ثم (تهتم بهموم الشارع العربي) في المرتبة الثانية بنسبة ٣٥,٦% ثم (تجسد الطموح العربي وحلم الوحدة العربية) في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٣,٦% ثم (أدائها المشرف في العديد من الأزمات السياسية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٠,٣% (وهن يرى أنها سبيل لمواجهة التكتلات الدولية) في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٧,٢% ثم (مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية سبيل لمواجهة التوترات الإقليمية) في الترتيب بالسادس ٢٦,٧% ثم (مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية تقوم بها في مجالات عديدة في الترتيب السابع بنسبة ٢٤,٩% ومن يرى (لا شغل بها وقت فراغي في الترتيب الثامن بنسبة ١٧,١% وأخيرًا (لتواكبني بالأحداث – الابتعاد عن المشكلات التي تواجهني بنسبة ٤,٢%).

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول أسباب متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية طبقًا للنوع على النحو الآتي:

-يزيد مشاهدة الذكور للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية لأنها (تهتم بهموم الشارع العربي) بنسبة أكبر من الإناث (٤١,٧%، ٢٩,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة Z المحسوبة ٢,٤٢١ وهي أعلى من القيمة الدونية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

-يزيد مشاهدة الإناث للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية لأنها (تجسد الطموح العربي وحلم الوحدة العربية) بنسبة أكبر من الذكور (٤٢,٩%، ٢٤,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٣,٩٦٣ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩,٩%

-يزيد مشاهدة الذكور للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية لأنها (أدائها المشرف في العديد من الأزمات السياسية) بنسبة أكبر من الإناث (٣٧,٣%، ٢٢,٢%)، والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,٨٨٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.

أهم الأخبار التي تحظى باهتمام المبحوثين عند متابعتهم للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية

جدول (٢٦)

أهم الأخبار التي تحظى باهتمام المبحوثين بالمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع

العينة / أخبار	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة ح	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
السياسية	١٦٨	٩٣,٣	١٥٣	٨٦,٤	٣٢١	٨٩,٩	٢,١٥٩	٠,٠٥
الاقتصادية	١٠٠	٥٥,٦	٨١	٤٥,٨	١٨١	٥٠,٧	١,٨٤٨	غير دالة
الاجتماعية	٨٦	٤٧,٨	٨٢	٤٦,٣	١٦٨	٤٧,١	٠,٢٧٤	غير دالة
الأمنية	٥٥	٣٠,٦	٦٨	٣٨,٤	١٢٣	٣٤,٢	١,٥٦١	غير دالة
الحالات الإنسانية	٣٢	١٧,٨	٥٢	٢٩,٤	٨٤	٢٣,٥	٢,٥٨٠	غير دالة
العسكرية	٤٦	٢٥,٦	٣٥	١٩,٨	٨١	٢٢,٧	١,٣٠٢	غير دالة
الصحية	٢٠	١١,١	٢٧	١٥,٣	٤٧	١٣,٢	١,١٥٦	غير دالة
اهتمامات خاصة	٢٢	١٢,٢	١٥	٨,٥	٣٧	١٠,٤	١,١٦٠	غير دالة
جملة من تعرضوا	١٨٠		١٧٧		٣٥٧			

يتضح من الدول السابق أن أهم الأخبار التي تحظى باهتمام المبحوثين بالمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية تمثلت في (السياسية) في المقدمة بنسبة ٨٩,٩% ثم (الاقتصادية) في المرتبة الثانية بنسبة ٥٠,٧% ثم الإحصائية في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٧,١% ثم (الأمنية) في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٤,٢% والاهتمامات الإنسانية في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٣,٥% ثم (العسكرية) في المرتبة السادسة بنسبة ٢٢,٧% و (الصحية) في المرتبة السابعة

بنسبة ١٣,٢% وأخيرًا (الاهتمامات الخاصة بكل فرد) وتعكس هذه النتيجة طبيعة المجتمع السياسي المعروض من خلال ما تعرضه تلك المواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية والتي تتمحور معظم الأحداث اليومية في المجتمع المصري وجاءت الأخبار الاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث اهتمام الشباب المصري محل الدراسة بمتابعتها لأهمية الاقتصاد في بناء المجتمع لاسيما بعد التغيرات التي طرأت على المجتمع المصري بعد قيام ثورة ٢٤ يناير.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق حالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول أهم الأخبار التي تحظى باهتمامهم عند متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية طبقًا للنوع على النحو الآتي:

-يفضل الذكور متابعة (الأخبار السياسية) في المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية بنسبة أكبر من الإناث (٩٣,٢%، ٨٦,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,١٥٩ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.

جدول رقم (٢٧) أهم القضايا المتابعة من جانب عينة الدراسة
من خلال مواقع الإنترنت الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية

القضايا المتابعة من جانب	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
انهيار الأنظمة العربية	٩١	٥٠,٦	٧٩	٤٤,٦	١٧٠	٤٧,٦
قتل المتظاهرين	٣٩	٢١,٧	٤٦	٢٦	٨٥	٢٣,٨
الإصلاح السياسي	٣٤	١٨,٩	٢٨	١٥,٨	٦٢	١٧,٤
المواطنة	٩	٥	٦	٣,٤	١٥	٤,٢
الإجمالي	١٧٣	١٠٠,٠	١٧٧	١٠٠,٠	٣٥٧	١٠٠,٠

قيمة كا٢ = ٧,٤١٩ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية = ٠,١١٥ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق أن ٤٧,٦% من المبحوثين يرون أن القضايا المتابعة من جانب المبحوثين المتابعين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية (قضية انهيار الأنظمة العربية) قضية قتل المتظاهرين في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣,٨% ثم في المرتبة الثالثة قضية الإصلاح السياسي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٤%، ويرى ٤,٢ أن قضية المواطنة تأتي في المرتبة الرابعة وبحساب قيمة كا٢ بلغت ٧,٤١٩ عند درجة حرية = (٤) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا ويعني ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين الذكور والإناث ورأيهم في أهم القضايا المتابعة من جانب المبحوثين عينة الدراسة.

جدول (٢٨) أهم القضايا المتابعة من جانب عينة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين وفقًا للجامعة

الجامعة / القضايا المتابعة	القاهرة		عين شمس		٦ أكتوبر		معهد الخدمة الاجتماعية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
انهيار الأنظمة العربية	٣٩	٤٣,٨	٤٤	٤٩,٤	٤٣	٥٠	٤٤	٤٧,٣	١٧٠	٤٧,٦
قتل المتظاهرين	٢١	٢٣,٦	٢٣	٢٥,٨	١٦	٢٢,١	٢٢	٢٣,٧	٨٥	٢٣,٨
الاصلاح السياسي	١٥	١٦,٩	١٥	١٦,٩	١٤	١٦,٣	١٨	١٩,٤	٦٢	١٧,٤
المواطنة	٤	٤,٥	٣	٣,٤	٤	٤,٧	٤	٤,٣	١٥	٤,٢
الإجمالي	٨٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٨٦	١٠٠	٩٣	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٤,٦٣٣ درجة الحرية = ١٢ مستوى المعنوية = ٠,٩٦٩ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الجامعة التي ينتمي لها (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية) فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤,٦٣٣_) عند درجة حرية (١٢) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

جدول (٢٩) القضايا المتابعة من جانب عينة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين وفقًا للمستوى الاقتصادى الاجتماعى

المستوى / القضايا المتابعة	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
انهيار الأنظمة العربية	٢٨	٤٣,٨	٧٤	٦٠,٢	٦٨	٤٠	١٧٠	٤٧,٦
قتل المتظاهرين	١٤	٢١,٩	٢١	١٧,١	٥٠	٢٩,٤	٨٥	٢٣,٨
الاصلاح السياسي	١٣	٢٠,٣	٢٦	٢١,١	٢٣	١٣,٥	٦٢	١٧,٤
المواطنة	١	١,٦	١	٠,٨	١٣	٧,٦	١٥	٤,٢
الإجمالي	٦٤	١٠٠	١٢٣	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٣٣,٩١٧ درجة الحرية = ٨ مستوى المعنوية = ٠,٠٠ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة) ورأيهم في القضايا المتابعة فبحساب قيمة كا٢ بلغت ٣٣,٩١٧ عند درجة حرية = (٨) وهى قيمة دالة إحصائيًا.

مستويات ثقة المبحوثين في صحة وموضوعية المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية فيما يتعلق بالمضمون المقدم من خلال تلك المواقع

جدول رقم (٣٠) مستويات ثقة المبحوثين في خدمة وموضوعية القضايا السياسية من خلال مواقع القنوات التليفزيونية.

العينة / مستوى الثقة	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أثق فيها لدرجة كبيرة	٤٨	٢٦,٧	٢٧	١٥,٣	٧٥	٢١
إلى حد ما	١٢٧	٧٠,٦	١٤١	٧٩,٧	٢٦٨	٧٥,١
لا أثق تمامًا	٥	٢,٨	٩	٥,١	١٤	٣,٩
الإجمالي	١٨٠	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٧,٧٣٠ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,٠٢١ الدلالة = ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابق أن ٢١% من المبحوثين عبروا عن ثقتهم في ما تعرضه المواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بدرجة كبيرة وأوضح ٧٥,١% من الشباب المصري عينة الدراسة يرون أنه إلى حد ما يثقون في مضمون المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفى المقابل أعرب ٣,٩ من المبحوثين لا يثقون تمامًا في المضمون المقدم من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية.

وتعكس هذه النتيجة مدى الثقة فيما يتعرض من مضمون خاص بالقضايا على الساحة السياسية ويرجع اختلاف النسب المئوية بين الأفراد إلى وجود الفرد أمام مضامين سياسية مقدمة عبر المواقع المختلفة على الإنترنت حيث تتميز تلك المواقع بتنوع المعالجات المقدمة للأحداث ويختار الفرد ما يناسبه من المعالجات المناسبة له.

وبحساب قيمة كا^2 بلغت (٧,٧٣٠) عند درجة حرية = (٢)، وهى قيمة دالة إحصائيًا ويعنى ذلك وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) ومدى ثقتهم في موضوعية المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية فيما يتعلق بالقضايا السياسية.

(ب) مستويات ثقة المبحوثين في صدق وموضوعية المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للجامعة:

جدول (٣١) مستويات ثقة المبحوثين في صدق وموضوعية المواقع الخاصة

بالقنوات التليفزيونية الإخبارية طبقًا للجامعة

الجامعة / مستوى الثقة	القاهرة		عين شمس		٦ أكتوبر		معهد الخدمة الاجتماعية		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لثق فيها لدرجة كبيرة	٢٠	٢٢,٥	١٧	١٩,١	١٨	٢٠,٩	٢٠	٢١,٥	٧٥	٢١
أثق فيها إلى حد ما	٦٦	٧٤,٢	٦٩	٧٧,٥	٦٤	٧٤,٤	٦٩	٧٤,٢	٢٦٨	٧٥,١
لا أثق فيها	٣	٣,٤	٣	٣,٤	٤	٤,٧	٤	٤,٣	١٤	٣,٩
الإجمالى	٨٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٨٦	١٠٠	٩٣	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٠,٦٤١ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٩٩٦ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية) ومدى ثقتهم في خدمة وموضوعية ما تعرضه المواقع الإخبارية من مضامين فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٠,٦٤١) عند درجة حرية = (٦) وهى قيمة غير دالة إحصائيًا.

(ج) مستويات ثقة المبحوثين في صدق وموضوعية المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية:

جدول (٣٢) مستويات ثقة المبحوثين في خدمة وموضوعية المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للمستوى الاقتصادى-الاجتماعى

المستوى / مستوى الثقة	منخفض		متوسط		مرتفع		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أثق فيها لدرجة كبيرة	٥	٧,٨	٣٩	٣١,٧	٣١	١٨,٢	٧٥	٢١
أثق فيها إلى حد ما	٥٦	٨٧,٥	٨٣	٦٧,٥	١٢٩	٧٥,٩	٢٦٨	٧٥,١
لا أثق فيها	٣	٤٧	١	٠,٨	١٠	٥,٩	١٤	٣,٩
الإجمالى	٦٤	١٠٠	٢٢٣	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ١٩,٦٩٨ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية = ٠,٠٠١ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) ومدى ثقتهم فيما يعرضه المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية فيما يتعلق بالقضايا السياسية المعروضة فبحساب قيمة كا٢ بلغت (١٩,٦٩٨) عند درجة حرية = (٤) وهى قيمة دالة إحصائيًا.

جدول رقم (٣٣) أهم سمات المعالجات المقدمة بمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية

العينة / البيانات	الذكور		الإناث		الإجمالى		قيمة ت	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
يتنافسون من أجل التأثير الإعلامي	٩٤	٥٢,٢	٩٦	٥٤,٢	١٩٠	٥٣,٢	٠,٣٨١	غير دالة
تتسم بالحياد	٩٦	٥٣,٣	٧٤	٤١,٨	١٧٠	٤٧,٦	٢,١٧٧	٠,٠٥
تابعة لسياسة القناة الإعلامية	٩٧	٥٣,٩	٦٨	٣٨,٤	١٦٥	٤٦,٢	٢,٩٢٧	٠,٠٤

وجودها يحافظ على السلام العالمي و القانون الدولي	٧٢	٤٠	٧٦	٤٢,٩	١٤٨	٤١,٥	٠,٥٦٣	غير دالة
وجودها لا يراعى مصالح الدول النامية	١٠	٤٤,٤	٦١	٣٤,٥	١٤١	٣٩,٥	١,٩٢٦	٠,٠٥
تقوم بمهام ناجحة في الحفاظ على حقوق الإنسان	٤٩	٢٧,٢	٦٠	٣٤,٥	١١٠	٣٠,٨	٠,٧٤٠	غير دالة
تناقش موضوعات وقضايا حالية	٦٣	٣٥	٤٤	٢٤,٩	١٠٧	٣٠	٢,٠٨٨	٠,٠٥
الإيجابية	٥٥	٣٠,٦	٣٣	١٨,٦	٨٨	٢٤,٦	٢,٦٠٧	٠,٠١
تلقي اللوم على الحكومات العربية في عرضها للقضايا	٤٠	٢٦,١	٢٩	١٦,٤	٧٦	٢١,٣	٢,٢٤٢	٠,٠٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

يتضح من الجدول السابق أن أهم سمات المعالجات المقدمة بمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية تمثلت "يتنافسون من أجل النشر الإعلامي" في المقدمة بنسبة ٥٣,٢% ثم (تتسم بالحياد) في المرتبة الثانية بنسبة ٤٧,٦% ثم (تابعة لسياسة القناة الإعلامية) في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٦,٢% ثم (وجود ما يحافظ على السلام العالمي والقانون الدولي) في المرتبة الرابعة بنسبة ٤١,٥% و (وجودها لا يراعى مصالح الدول النامية) في المرتبة الخامسة بنسبة ٣٩,٥% ثم (تقوم بمهام ناجحة في الحفاظ على حقوق الإنسان) في المرتبة السادسة بنسبة ٣٠,٨% و (تناقش موضوعات وقضايا حالية) في المرتبة السابعة بنسبة ٣٠%

و (الإيجابية) في المرتبة الثامنة بنسبة ٢٤,٢% وأخيرًا (تلقى اللوم على الحكومات العربية في عرضها للقضايا) بنسبة ٢١,٣ ويرجع تصدر (يتناقسون من أجل الشو الإعلامي) كسمة من سمات المضمون المعروض من خلال مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وذلك نظرًا لرؤية الشباب المصري محل الدراسة أن المواقع الإخبارية تتنافس من أجل عرض الأحداث السياسية المختلفة والتميز في عرض القضايا السياسية في الشارع السياسي العربي بشكل عام والمصري وجاءت (سمة الحياد) في المرتبة الثانية كونها تتسم بالحياد في عرضها للقضايا السياسية فقط دون عرض رأيها كقناة في تلك القضايا.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائيًا في بعض استجابات المبحوثين حول أهم سمات المعالجات المقدمة بمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية طبقًا للنوع على النحو الآتي:

- يرى الذكور توافر سمة (الحيادية) في ما يعرض بمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بنسبة أكبر من الإناث (٥٣,٣%، ٤١,٨%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة z المحسوبة ٢,١٧٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.
- أعرب الذكور عن أن المعالجات المقدمة من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية تتسم (بأنها تابعة لسياسة القناة الإعلامية) بنسبة أكبر من الإناث (٥٣,٩%، ٣٨,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة z المحسوبة ٢,٩٢٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.
- يركز الذكور على توافر سمة لدى المعالجات المقدمة عبر المواقع الخاصة بالقنوت التليفزيونية الإخبارية (يقوم بمهام ناجحة في الحفاظ على حقوق الإنسان) بنسبة أكبر من الإناث (٤٤,٤%: ٣٤,٥%) والفارق حال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ١,٩٢٦ وهي أعلى من القيمة الجدولية بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

- يركز الذكور على سمة (تناقش موضوعات وقضايا حالية) التليفزيونية الإخبارية بنسبة أكبر من الإناث (٣٥%، ٢٤,٩%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,٠٨٨ وهى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.
- أوضح الذكور توافر سمة (الايجابية) لدى المعالجات المقدمة في المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية بنسبة أكبر من الإناث ٣٠,٦%، ١٨,٦%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,٦٠٧ وهى أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.
- يركز الذكور على سمة تلقى اللوم على الحكومات العربية في عرضها للقضايا بنسبة أكبر من الإناث (٢٦,١%، ١٦,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,٢٤٢ وهى أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

جدول (٣٤) مدى استفادة المبحوثين من مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للنوع

النوع / مدى الاستفادة	ذكور		إناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
استفدت بدرجة كبيرة	٦١	٣٣,٩	٤٤	٢٤,٩	١٠٥	٢٩,٤
استفدت إلى حد ما	١١٢	٦٢,٢	١٢٢	٦٨,٩	٢٣٤	٦٥,٥
لم أستفد منها	٧	٣,٩	١١	٦,٢	١٨	٥
الإجمالي	١٨٠	١٠٠	١٧٧	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٤,٠٤٤ درجة الحرية = ٢ مستوى المعنوية = ٠,١٣٢ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق أن ٢٩,٤% من المبحوثين أعربوا عن استفادتهم بدرجة كبيرة ما تقدمه مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وأعرب ٦٥,٥ منهم عن أنهم استفدت إلى حد ما كما أعرب ٥% من المبحوثين عن عدم

استفادتهم ولقد اعتبر الشباب المصري محل الدراسة أى حدث سياسى يحاولون الاستفادة منه تزيد من معارفهم نحو الأحداث السياسية الراهنة وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤,٠٤٤) عند درجة حرية (٢) وهى قيمة غير دالة إحصائيًا ويعنى ذلك عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) و مدى استفادتهم من ما تقدمه المواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية من مضامين مختلفة.

جدول رقم (٣٥) مدى استفادة المبحوثين من مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وفقًا للجامعة

الجامعة / مدى الاستفادة	القاهرة		عين شمس		٦ أكتوبر		معهد الخدمة الاجتماعية		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
استفدت بدرجة كبيرة	٢٧	٣٠,٣	٢٧	٣٠,٣	٢٥	٢٩,١	٢٦	٢٨	١٠٥	٢٩,٤
استفدت إلى حد ما	٥٦	٦٢,٩	٥٨	٦٥,٢	٥٧	٦٦,٣	٦٣	٦٧,٧	٢٣٤	٦٥,٥
لم أستفد منها	٦	٦,٧	٤	٤,٥	٤	٤,٧	٤	٤,٣	١٨	٥
الإجمالي	٨٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٨٦	١٠٠	٩٣	١٠٠	٣٥٧	١٠٠

قيمة كا٢ = ٠,٩٨٣ درجة الحرية = ٦ مستوى المعنوية = ٠,٩٨٦ الدلالة = غير دالة

يتضح من الجدول السابق عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الجامعة التي ينتمى لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، ومعهد الخدمة الاجتماعية بمدينة نصر) ومدى استفادتهم عن مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وبحساب قيمة كا٢ بلغت (٠,٩٨٣) عند درجة حرية = (٦) وهى قيمة غير دالة إحصائيًا.

أسباب عدم مشاهدة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية

جدول رقم (٣٦) أسباب عدم مشاهدة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية

العينة / الأسباب	الذكور		الإناث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا أعترف بها تمامًا	٧	٧٠	٤	٨٠	١١	٧٣,٣
أفضل المتابعة	٦	٦٠	٤	٨٠	١٠	٦٦,٦
لا أجد فيها ما يعجبني	٧	٧٠	٢	٤٠	٩	٦٠
لا أجد وقت للمتابعة	٣	٣٠	٢	٤٠	٥	٣٣,٣
أشعر بالملل	٣	٣٠	٢	٤٠	٥	٣٣,٣
جملة من سئلوا	١٠		٥		١٥	

قيمة كا٢ = ١٩,٦٩٨ درجة الحرية = ٤ مستوى المعنوية = ٠,٠٠١ الدلالة = ٠,٠٠١

يتضح من الجدول السابق أسباب عدم مشاهدة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وتمثلت في (لا أعترف بها تمامًا) في المقدمة بنسبة ٣٥% ثم (أفضل المتابعة) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٤,٤% ثم في الترتيب الثالث لا أجد فيها ما يعجبني بنسبة ١٩,٤ ثم في الترتيب الرابع "لا أجد وقت للمتابعة" بنسبة ١١,١% وأخيرًا أشعر بالملل عند مشاهدتها بنسبة ١٠,١%.

جدول رقم (٣٧) مقترحات لتحسين أداء مواقع القنوات التلفزيونية الإخبارية من وجهة نظر المبحوثين

العينة / المقترحات	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة ت	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
قيامها بإلقاء الضوء على أنشطة المجتمع العربي الإيجابي بدلاً من الاقتصار على عرض الخلافات العربية	٩٤	٥٢,٢	٩١	٥٤,٢	١٩٠	٥٣,٢	٠,٣٨١	غير دالة
إعداد برامج لحل المشكلات	٩٦	٥٣,٣	٧٤	٤١,٨	١٧٠	٤٧,٦	٢,١٧٧	٠,٠٣٥
التأكيد على البعد الإنساني لأنشطة المجتمع العربي	٩٧	٥٣,٩	٦٨	٣٨,٤	١٦٥	٤٦,٢	٢,٩٢٧	٠,٠٠١
عدم الاعتماد على الأنشطة الاستفزازية وبؤرة الصراع بين الضيوف من أجل الوصول إلى ما يسمى بالقنو الإعلاني.	٧٢	٤٠	٧٦	٤٢,٩	١٤٨	٤١,٥	٥,٥٦٣	غير دالة
إعداد برامج تقوم على الجدية لتنفيذ القرارات ومعاقبة الممتنعين عن تنفيذها	٨٠	٤٤,٤	٦١	٣٤,٥	١٤١	٣٩,٥	١,٩٢٦	٠,٠٥٥
أن يستمر تفعيل	٤٩	٢٧,٢	٦١	٣٤,٥	١١٠	٣٠,٨	٠,٧٤٠	غير

العينة / المقترحات	الذكور		الإناث		الإجمالي		قيمة ح	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
التعاون مع الدول العربية لإنشاء المواقع خاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية								دال
تقديم مادة ارشيفية بشكل دوري للجمهور.	٦٣	٣٥	٤٤	٢٤,٩	١٠٧	٣٠	٣,٠٨٨	٠,٠٥
محاولة التأكد من المصادر التي تعتمد عليها القنوات التليفزيونية الإخبارية في نهاية الأحداث.	٥٥	٣,٦	٣٣	١٨,٦	٨٨	٢٤,٩	٢,٦٠٧	٠,٠٤
تصميم برامج جذابة للجمهور تسعى لتوحيد الأمة.	٤٧	٢٦,١	٢٩	١٦,٤	٧٦	٢١,٣	٢,٢٤٢	٠,٠٥
جملة من وافقوا								

يتضح من الجدول السابق: أهم المقترحات لتحسين أداء المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية حيث جاء في مقدمة المقترحات "قيامها بإلقاء الضوء على أنشطة المجتمع العربي الإيجابي بدلاً من الاقتصار على عرض الخلافات العربية" في المقدمة بنسبة ٥٣,٢ ثم إعداد برامج لحل المشكلات في الترتيب الثاني بنسبة ٤٧,٢% ثم التأكيد على البعد الإنساني لأنشطة المجتمع في الترتيب الثالث بنسبة ٤٦,٢% ثم التأكيد على البعد الإنساني لأنشطة المجتمع العربي" في المرتبة الرابعة بنسبة ٤١,٥% وفي الترتيب الخامس "إعداد

برامج تقوم على إيجاد آلية لتنفيذ القرارات ومعاقبة الممتنعين عن تنفيذها بنسبة ٣٩,٥% وجاء في الترتيب الخامس "أن يتم تفعيل التعاون مع الدول العربية لإنشاء المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية" في المرتبة السادسة بنسبة ٣٠,٨%.

وقد أوضحت النتائج التفصيلية وجود فروق دالة إحصائية في بعض استجابات المبحوثين حول أهم المقترحات لتحسين أداء المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية.

- يركز الذكور على مقترح "إعداد برمج لحل المشكلات بنسبة أكبر من الإناث (٥٣,٣%، ٤١,٨١%) والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ٢,١٧٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.
- يركز الذكور على مقترح "التأكيد على البعد الإنساني لأنشطة المجتمع العربي" بنسبة أكبر من الإناث (٥٣,٩%، ٣٨,٤%) والفارق دال إحصائيًا حيث يتعلق قيمة ح المحسوبة ٢,٩٢٧ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٩%.
- يركز الذكور على المقترحات التي تهتم "إعداد برامج تقوم على إيجاد آلية لتنفيذ القرارات ومعاقبة الممتنعين عن تنفيذها والفارق دال إحصائيًا حيث بلغت قيمة ح المحسوبة ١,٩٢٦ وهي أعلى من القيمة الجدولية المنبئة بوجود علاقة فارقة بين النسبتين بمستوى ثقة ٩٥%.

***

أهم نتائج الدراسة الميدانية:

١- أكدت الدراسة أن نسبة كثافة متابعة الشباب المصري محل الدراسة للمواقع الإخبارية حيث جاء في المرتبة الأولى أن ٤٩% من المبحوثين يتابعون "من يوم إلى يومين" ثم في الترتيب الثاني من يتابعها من ثلاثة إلى خمسة أيام وفي الترتيب الثالث ٨,٤% يتابعون من ستة إلى سبعة أيام.

٢- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) وعدد أيام متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية.

٣- برزت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية).

٤- أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية حيث بلغت كا٢ بلغت ٥,٦٣ عند درجة حرية (٢) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

٥- أوضحت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيًا في استجابات المبحوثين حول الفترات الزمنية التي يفضلون متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية خلالها طبقًا للنوع.

٦- عكست الدراسة متابعة المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية لما تحمله من رسائل ومضامين ومعلومات مهمة تدعمهم في حديثهم مع الآخرين ونفسر سلوكهم تجاه العديد من الأحداث والقضايا السياسية وفهم ما يدور في المجتمع المصري وبحساب قيمة كا٢ بلغت ٤٦,٢٣٣ عند درجة حرية = (٦) وهي قيمة دالة إحصائيًا.

٧- ركزت الدراسة على أهم أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وجاء في المرتبة الأولى من الأسباب "تدافع عن المصالح العربية في المقدمة بنسبة بلغت ٤٢,٦%" يليها "مهتم بهموم الشارع العربي" في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٥,٦% يليها "تجسد الطموح العربي وحلم الوحدة العربية" في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٣,١% ثم في الترتيب الرابع "أدائها المشرف في العديد من الأزمات السياسية" بنسبة بلغت ٣٠,٣% وفي الترتيب الخامس "من يرى أنها سبيل لمواجهة التكتلات الدولية" في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٧,٢% ثم "مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية كسبيل لمواجهة التوترات الإقليمية" في الترتيب السادس بنسبة ٢٦,٧% ثم في الترتيب السابع "مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية تقوم بها في مجالات عديدة" بنسبة ٢٤,٩% وفي المرتبة الخامسة من يرى "أنها لا تشغل بها وقت فراغي" في الترتيب الثامن بنسبة ١٧,١% وأخيرًا جاء سبب التواكبني بالأحداث الإبتعاد عن المشكلات التي تواجهني بنسبة ٤,٢%.

٨- أوضحت الدراسة أهم الأخبار التي تحظى باهتمام المبحوثين بالمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وتمثلت في "السياسية" في المقدمة بنسبة ٨٩,٩% ثم "الاقتصادية" في المرتبة الثانية بنسبة ٥٠,٧% ثم "الاجتماعية" في الترتيب الثالث بنسبة ٤٧,١% وجاء في الترتيب الرابع "الأمنية" بنسبة ٣٤,٢% وفي الترتيب الخامس "الاهتمامات الإنسانية" بنسبة ٢٣,٥% ثم في الترتيب السادس "العسكرية" بنسبة ٢٢,٧%.

٩- كشفت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول أهم الأخبار التي تحظى باهتمامهم عند متابعتهم للمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية طبقًا لنوع.

١٠- عكست الدراسة أهم القضايا المتابعة من جانب الشباب الجامعي عينة الدراسة للمواقع الخاصة بالقنوات حيث جاء في الترتيب الأول "قضية انهيار الأنظمة العربية" يليها في الترتيب الثاني "قضية قتل المتظاهرين" بنسبة ٢٣,٨% وفي الترتيب الثالث "قضية الإصلاح السياسي" بنسبة ١٧,٤%.

١١- أوضحت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين نوع المبحوثين الذكور والإناث وآرائهم في أهم القضايا المتابعة من جانب المبحوثين عينة الدراسة.

١٢- برزت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الجامعة التي ينتمي لها (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية) فبحساب قيمة كا٢ بلغت (٤,٦٣٣) عند درجة حرية ١٢ وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

١٣- أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) فبحساب قيمة كا٢ بلغت ٣٣,٩١٧ عند درجة حرية = (٨) وهي قيمة دالة إحصائيًا.

١٤- أوضحت الدراسة مدى الثقة في ما تعرضه المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية حيث جاءت "أثق بدرجة كبيرة" في المرتبة الأولى بنسبة ٢١% من المبحوثين وجاء في الترتيب الثاني "إلى حد ما" بنسبة ٧٥,١% وفي الترتيب الثالث "لا أثق تمامًا" بنسبة ٣,٩%.

١٥- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية) ومدى ثقتهم في صدق وموضوعية ما تعرضه المواقع الإخبارية من مضامين فبحساب قيمة كا٢ بلغت ١,٦٤١ عند درجة حرية (٦) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا.

١٦- أظهرت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمبحوثين (المنخفض والمتوسط والمرتفع) ومدى ثقتهم فيما يعرضه للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية فيما يتعلق بالقضايا السياسية المعروضة فبحاسب قيمة كا٢ التي بلغت ١٩,٦٩٨ عند درجة حرية = (٤) وهي قيمة دالة إحصائيًا.

١٧- أكدت الدراسات على اتسام المعالجات المقدمة بمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية والتي تمثلت في "يتنافسون من أجل الشو الإعلامي" في المقدمة بنسبة ٥٣,٢% ثم (تتسم بالحياد) في المرتبة الثانية بنسبة ٤٧,٦% وجاء في الترتيب الثالث "تابعة لسياسة القناة الإعلامية" بنسبة ٤٦,٢% وفي الترتيب الرابع "وجودها يحافظ على السلام العالمي والقانون الدولي" بنسبة ٤١,٥% وجاء في الترتيب الخامس "وجودها لا يراعي مصالح الدول النامية" بنسبة ٣٩,٥% وفي الترتيب السادس "تقوم بمهام ناجحة في الحفاظ على حقوق الإنسان" بنسبة ٣٠,٨%.

١٨- عكست الدراسة أن ٢٩,٤% من المبحوثين أعربوا عن استفادتهم بدرجة كبيرة ما تقدمه مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وأعربت أن ٦٥,٥% منهم يرون "استفدت إلى حد ما" كما أعرب ٥% من المبحوثين عدم استفادتهم منها.

١٩- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) ومدى استفادتهم من ما يقدمه مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية من مضامين مخزنة.

٢٠- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر، معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة نصر).

ثالثًا المحور الثالث: يتناول خطوات إعداد مقياس اتجاهات نحو مجموعة القضايا السياسية التي أظهرتها الدراسة التحليلية

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق المقاييس الإحصائية المناسبة وبحث تأثير المتغيرات الأساسية للدراسة على اتجاه الشباب نحو القضايا السياسية.

أولاً: أهم الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في إعداد المقياس:

تم تحديد مجموعة من الخطوات الخاصة بإعداد مقياس الاتجاهات الشباب الجامعي نحو مجموعة من القضايا السياسية ويتم تلخيصها مما يلي:

- الكشف عن هدف المقياس من خلال تقدير اتجاهات المراهقين نحو القضايا السياسية المقدمة في مضمون المواقع الإخبارية عينة الدراسة.
- البدء في إعداد المقياس من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الاتجاه ومكوناته وطرق قياسه وتجميع المقاييس المستخدمة لقياس الاتجاهات الخاصة نحو القضايا السياسية والمطبقة على عينات تنتمي لمراحل عمرية مختلفة إضافة للتطور الذي وضعته الباحثة.
- الكشف عن أهم القضايا السياسية التي ظهرت من خلال تحليل مضمون عينة من القضايا المطروحة حيث تم اختيار القضايا السياسية الأعلى تكرارًا مع أهمية ملاحظة تداخل مفاهيم هذه القضايا مع بعضها البعض وما تعنيه أو يتطلبه البعض الآخر حيث تم الاستقرار على القضايا التالية (الإصلاح السياسي – المواطنة – أزمة حوض النيل -- الديمقراطية – قبول الآخر – المسئولية ... العدالة الاجتماعية).
- صياغة العبارات الخاصة بكل حجة وفقًا للتعريف الإجرائي المحدد سابقًا في إجراءات الدراسة التحليلية مع مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) تجنب استخدام المفردات الصعبة ليسهل مخاطبة الفئة العمرية المستهدفة بأسلوب واضح وبسيط.

(ب) عدم الإيحاء في تركيب العبارة بما يميل نحو الرفض أو القبول.

(ج) البعد عن استخدام الكلمات التي ترتبط بالتعميم مثل كل، جميع.

(د) مراعاة أن تتناول العبارة فكرة محددة ولا تحمل أكثر من فكرة

وبعد صياغة عبارات المقياس يتم عرضه على السادة المشرفين لإبداء ملاحظاتهم وتعديل العبارات لوضع الشكل النهائي الخاص بالتطبيق على عينة الشباب الجامعي.

- وبعد صياغة عبارات المقياس يتم عرضه على السادة المشرفين لإبداء ملاحظاتهم وتعديل العبارات لوضع الشكل النهائي الخاص بالتطبيق على عينة من الشباب الجامعي.
- يتم إعداد المقياس في صورة نهائية مكونة من ٨٤ عبارة بواقع ١٢ عبارة لكل قضية من قضايا المقياس تندرج تحتها وتوضح المفهوم الخاص بها ويتم تقسيم العبارات في كل قضية إلى ٦ عبارات إيجابية توزع درجاتها كما يلي:
  - موافق ← ٣ درجات.
  - محايد ← ٢ درجة.
  - معارض ← ١ درجة.
- إضافة إلى ٦ عبارات أخرى سلبية تبين رفض مضمون القضايا السياسية وعدم الميل لها وتوزيع درجاتها كالتالي:
  - موافق ← ١ درجة.
  - محايد ← ٢ درجة.
  - معارض ← ٣ درجات.
- حيث ينتج مقياس تتراوح درجاته من (١٢-٣٦) درجة لكل قضية تم تصنيف المبحوثين من خلاله كما يلي:
  - اتجاه سلبي نحو القضية السياسية (١٢:١٦).

- اتجاه محايد نحو القضية السياسية (١٦:٢٤).
- اتجاه إيجابي نحو القضية السياسية (٢٤:٣٦).

ويوضح الجدول التالي توزيع العبارات لشكل عشوائي في الشكل النهائي للمقياس.

جدول (٣٨)

توزيع العبارات الخاصة بقضايا مقياس اتجاه الشباب نحو القضايا السياسية

القضايا السياسية	أرقام العبارات												عدد العبارات
الإصلاح السياسي	١	٨	١٥	٢٢	٢٩	٣٦	٤٣	٥٠	٥٧	٧١	٧٨		١٢
المواطنة	٢	٩	١٦	٢٣	٣٠	٣٧	٤٤	٥١	٥٨	٧٢	٧٩		١٢
أزمة حوض النيل	٣	١٠	١٧	٢٤	٣١	٣٨	٤٥	٥٢	٥٩	٦٦	٧٣	٨٠	١٢
الديمقراطية	٤	١١	١٨	٢٥	٣٢	٣٩	٤٦	٥٣	٦٠	٦٧	٧٤	٨١	١٢
قبول الآخر	٥	١٢	١٩	٢٦	٣٣	٤٠	٤٧	٥٤	٦١	٦٨	٧٥	٨٢	١٢
المسئولية السياسية	٦	١٣	٢٠	٢٧	٣٤	٤١	٤٨	٥٥	٦٢	٦٩	٧٦	٨٣	١٢
العدالة الاجتماعية	٧	١٤	٢١	٢٨	٣٥	٤٢	٤٩	٥٦	٦٣	٧٠	٧٧	٨٤	١٢

صدق وثبات المقياس:

١ – صدق المحتوى للمقياس:

بعد الانتهاء من إعداد المقياس الخاص بمجموعة القضايا السياسية التي ظهرت في تحليل مضمون القضايا السياسية واحتلت النسبة الغالبة من القضايا المختارة تم عرضه على مجموعة من الخبراء المتخصصين في دراسات العلوم

السياسية وعلم النفس والاجتماع والإعلام والتربيـــة(*). وقـــد أكـــد المحكمـــون صلاحية المقياس بصفة عامة مع إجراء تعديلات مقترحة تتضـــمن ملاحظـــات حول صياغة العبارات وإضافة بعض العبارات حتى وصـــل المقيـــاس للشـــكل النهائي الصالح للتطبيق وذلك بعد عرض ملاحظات المحكمـــين علـــى الســـادة المشرفين وتعديل المقياس وفقًا لها.

وتضمنت التعديلات ما يلي:

- استبدال التدريج القياسي للاستجابات بالتـــدريج الثلاثـــي (موافـــق – محايد – معارض) وذلك لتناسب المرحلة العمرية المســـتهدفة مـــن تطبيق المقياس.
- توضيح بعض المفردات ليسهل فهم معناها من قبل العينة.
- أهمية أن تبدأ العبارات بالكلمات الجدلية مثل... أرمي... أفضـــل... أحرص على... وفي صيغة المضارع.
- تقليل عدد العبارات بالمقياس من (١٠٠ عبارة) إلـــى (٨٤ عبـــارة) موزعة (١٢) عبارة لكل قضية لكل قضية من القضايا السياسية وقد بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين (٩٣%) فيما يحقق صدق المحتوى للمقياس.

٢- ثبات المقياس:

تم حساب الثبات بأسلوب إعادة الاختبار حيث تم تطبيق المقيـــاس علـــى عينة استطلاعية مكونة من (٥٠ مفردة من المرحلة العمرية المستهدفة) والـــذين يتعرضون لمضمون المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية ثـــم أعيـــد

(*) أسماء السادة المحكمين للمقياس مرتبة أبجديًا.

- أ.د/ ثروت فتحي كامل – أستاذ الإعلام بكلية التربية – جامعة القاهرة.
- أ.م/ حسن خليل – أستاذ ورئيس قسم الإعلام – جامعة سيناء.
- د/ سماح ماضي – مدرس الإعلام بكلية التربية النوعية – جامعة القاهرة.
- د/ رانيا منده – مدرس الإعلام بكلية التربية النوعية – جامعة القاهرة.
- د/ بسام عبد المختار – مدرس الإعلام بكلية التربية النوعية – جامعة القاهرة.
- د/ عزة عزت – مدرس الإعلام بكلية الآداب – جامعة المنوفية.

التطبيق عليهم بعد ثلاثة أسابيع. وتم حساب معامل الارتباط بين الأداء في المرتين وكما يتضح من الجدول التالي فإن معاملات الارتباط مرتفعة مما يشير إلى معاملات ثبات مقبولة ويطمئن على استقرار النتائج التي يسفر عنها التطبيق المقياس.

جدول (٣٩)

معاملات ثبات مقياس الاتجاه نحو القضايا السياسية بأسلوب إعادة الاختبار

القضايا السياسية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإصلاح السياسي	٠,٨٢	دالة عند مستوى ٠,١
المواطنة	٠,٨٦	دالة عند مستوى ٠,١
أزمة حوض النيل	٠,٨٣	دالة عند مستوى ٠,١
الديمقراطية	٠,٨٨	دالة عند مستوى ٠,١
قبول الآخر	٠,٨٥	دالة عند مستوى ٠,١
المسئولية السياسية	٠,٨٠	دالة عند مستوى ٠,١
العدالة الاجتماعية	٠,٨٤	دالة عند مستوى ٠,١

جدول (٤٠)

اتجاه الشباب نحو القضايا السياسية المقدمة عبر المواقع الإخبارية

الاتجاه / القضية	الإصلاح السياسي		المواطنة		أزمة حوض النيل		الديمقراطية		قبول الآخر		المسئولية السياسي		العدالة الاجتماعية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إيجابي	٣٣٢	٧٠	٣١٤	٦٨	٣١٩	٦٨	٣١٦	٦٧	٣٠٤	٦٥	٣٠٩	٦٥	٢٠٦	٦٠
محايد	١٠٨	٢٣	١١١	٢٤	١١٩	٢٥	١٤٣	٢٠	١٢٨	٢٧	١٢٧	٢٧	١٢٩	٢٧
سلبي	٣٢	٧	٣٦	٨	٣٤	٧	٣٣	٧	٣٨	٨	٣٩	٨	٣٧	٨
المجموع														

يتضح من بيانات الجدول السابقة ما يلي:

جاء الاتجاه الإيجابي في مقدمة اتجاهات الشباب نحو القضايا السياسية في مضمون المواقع الإخبارية والتي تم تحليلها كالتالي:

(الإصلاح السياسي ٧٠%، المواطنة ٦٨%، أزمة حوض النيل ٦٨%، الديمقراطية ٦٧%، قبول الآخر ٦٥%، المسئولية السياسية ٦٥%، العدالة الإجتماعية ٦٥%).

ثم جاء الاتجاه المحايد في الترتيب الثاني كالتالي (الإصلاح السياسي ٢٣%، المواطنة ٢٤%، أزمة حوض النيل ٢٥%، الديمقراطية ٢٦%، قبول الآخر ٢٧%، المسئولية السياسية ٢٧%، العدالة الاجتماعية ٢٧%).

وأخيرًا الاتجاه السلبي في الترتيب الأخير كالتالي (الإصلاح السياسي ٧%، المواطنة ٨%، أزمة حوض النيل ٧%، الديمقراطية ٧%، الديمقراطية ٨%، قبول الآخر ٨%، المسئولية السياسية ٨%).

وتشير البيانات السابقة إلى أن التأثير المطلوب إحداثه من خلال متابعة الشباب الجامعي لمضمون القضايا السياسية المقدم من خلال ما تعرضه المواقع الإخبارية والذي أظهر ميلهم إلى الاتجاه الإيجابي إزاء القضايا السياسية المطلوب قياس اتجاههم نحوها وخاصة مع تبلور الأفكار المتضمنة في مفهوم كل قضية سياسية رغم تدخل تأثير الواقع المعاش بما يشمله من سلبيات تناقض هذه الأفكار وأن الميل الإيجابي لما يتم تقديمه تدخلت فيه عوامل أخرى مثل استمالة المتابعين لتلك المواقع وذلك من خلال تقديم العديد من تلك المواقع مميزات في عرض المضمون السياسي من خلال إتاحة الفرصة للمتابعين للمشاركة في عرض آرائهم نحو القضايا السياسية على الساحة العربية مما أظهر نتائج الاستبيان الخاص بهم وإقبالهم عليها.

مع الأخذ في الاعتبار نتائج الدراسة الميدانية مع الطلاب والتي أوضحت أن الاهتمام ببعض القضايا لم يتحقق بنفس درجة الحرص على تعريف مفهوم القضية السياسية وما تعنيه من معاني.

ثالثًا: نتائج اختبار الفروض الخاصة بالقضايا السياسية المطروحة:

الفرض الرئيسي الثالث:

توجد علاقة ارتباطية إيجابية بين ترتيب القضايا السياسية وفقًا للأهمية الاهتمام بها عند الشباب الجامعي.

ولاختبار صحة الفرض تم تحديد كل من:

جدول رقم (٤١)

١- اتجاه الشباب الجامعي نحو القضايا السياسية وفقاً لمقياس الاتجاه نحو ما تعرضه المواقع الإخبارية من مضمون سياسي يشمل عدة قضايا سياسية.

القضايا الخاصة بمقياس الاتجاه	المتوسط الحسابي
الإصلاح السياسي	٢٧,٧٤
المواطنة	٢٦,٦٧
أزمة حوض النيل	٢٥,٤٧
الديمقراطية	٢٥,٣٢
قبول الآخر	٢٣,٥٥
المسئولية السياسية	٢٢,٤٦
العدالة الاجتماعية	٢١,٥٥
إجمالي القضايا	٢٤,٦٨

تم اعتبار الاتجاه سلبي إذا كانت الدرجات (١٢-١٦) محايد إذا كانت الدرجات من (١٦-٢٤) وإيجابي إذا كانت الدرجات من (٢٤-٣٦).

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

جاء المتوسط الحسابي العام للقضايا جميعاً (٢٤,٦٨) بما يدل أن الشباب الجامعي المتابعين للمواقع الإخبارية لديهم اتجاهات إيجابية نحو القضايا السياسية المختارة بوجه عام حيث جاءت القضايا مرتبة تنازلياً حسب إيجابية اتجاه الشباب نحوها كالتالي:

(الإصلاح السياسي – المواطنة – أزمة حوض النيل – الديمقراطية – قبول الآخر – المسئولية السياسية – العدالة الاجتماعية). ويلاحظ من النتائج السابقة ارتفاع إيجابية الاتجاه نحو القضايا السياسية وفق مدى التركيز والاهتمام بها في مضمون المواقع الإخبارية والتي ظهرت في تحليل مضمون المواقع الإخبارية عينة الدراسة حيث ترتبط قضية الإصلاح السياسي في مفهومها بقضايا أخرى.

وبذلك يأتي التسلسل السابق للقضايا مكملاً للهدف الأساسي في مرحلة إعداد المواطن من خلال متابعته للمضمون السياسي المقدم من خلال المواقع الإخبارية عينة الدراسة.

العلاقة بين ترتيب القضايا السياسية في مضمون المواقع الإخبارية وترتيب نفس القضايا لدى الشباب الجامعي:

ولدراسة العلاقة قامت الباحثة بترتيب القضايا السياسية وفق رصدها بمضمون القضايا السياسية وترتيب نفس القضايا وفق درجات الشباب الجامعي نحوها بمقياس القضايا وفق الجدول السابق وتعيين معامل ارتباط الرتب "سبيرمان".

جدول (٤٢)

معامل ارتباط الرتب: سبيرمان لقياس العلاقة الارتباطية بين ترتيب القضايا السياسية بمضمون القضايا السياسية في المواقع الإخبارية عينة الدراسة وترتيب نفس القضايا لدى الشباب

ترتيب القضايا بمضمون المواقع الإخبارية / ترتيب نفس القضايا	معامل ارتباط الرتب سبيرمان	درجة الحرية	مستوى الدلالة ٠,٠٥ = ٠,٨٢٩
	٠,٩٦٥	٦	٠,٠١ = ٠,٩٤٣ دالة عند ٠,٠١

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

بلغت قيمة معامل ارتباط الرتب سبيرمان (٠,٩٦٤) عند درجة حرية (٦) وهي دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بما يشير إلى وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين ترتيب القضايا السياسية حيث ينعكس تركيز مضمون المواقع الإخبارية والذي يشمل قضايا سياسية متعددة على اهتمام الشباب.

***

خاتمة الفصل

تناول الفصل تحليل مضمون المواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية ولوحظ اختلاف المعالجة لدى الموقعين (الجزيرة وقناة النيل الأخبار في عرضهم للأحداث السياسية والقضايا التي تتعلق بالمجتمع العربي بشكل عام حيث حاول كل موقع بكل قناة (الجزيرة – النيل للأخبار) في إبراز العديد من القضايا السياسية المختلفة وبرغم من إبراز العديد من القضايا السياسية إلا أن المعالجات اتفقت على التنافس في عرض الأحداث الحالية وذلك لإشباع احتياج المواطن في مواكبته في الأحداث السياسية الراهنة بما تحمله من مظاهرات وقضايا تتعلق بالإصلاح السياسي في الوطن العربي وفي المحور الثاني للفصل تناول أهم نتائج الدراسة الميدانية لعينة من الشباب الجامعي وتناول المحور الثالث أهم الاتجاهات الخاصة بالشباب الجامعي نحو القضايا السياسية وفقاً لمقياس اتجاهات أعدته الباحثة وتوصلت منه إلى عدة نتائج.

خاتمة الدراسة

يتضح من نتائج الدراسة غلبة المضمون السياسي على غيره حيث ذهبت المواقع الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية إلى معالجة الأحداث السياسية المصرية وتغطيتها وعلى الوجه الآخر أصبحت الأحداث السياسية هي الوجبة الأساسية التي يسعى المشاهد العربي إلى تناولها وفقًا لطبيعة وقته واحتياجه لتلك الأحداث.

- وظهرت المظاهرات في الوطن العربي والتي ركزت عليها كل من المواقع الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية ثم بحث المواطن عن توافر عدالة اجتماعية للشعوب المختلفة ولعل ذلك يعكس حالة من التوتر التي انتابت الشارع المصري بكل ضآلة وركز أيضًا الشباب المصري على قضية الإصلاح السياسي لدى الشعوب العربية.
- كما اهتمت البرامج المذاعة من خلال المواقع الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية بالصورة كعنصر مهم لتوضيح ما يحدث في تفاصيل الحدث ونقل الواقع بما يشبع احتياج المشاهد العربي إلى جانب الاعتماد على عنصر الحركة في نقل الحدث ومن هنا جاءت نسبة متابعة الشباب المصري للمواقع الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية بشكل كبير.
- اتخذت معالجة الأخبار بالمواقع الإخبارية الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية الاتجاه الإيجابي في تناولها للأحداث السياسية ورجع ذلك إلى ملكية قناة النيل للأخبار والتي تمثل الإعلام الحكومي وعلى الجانب الآخر اتسمت المواقع الخاصة بالقنوات التلفزيونية الإخبارية بحيادية.
- عكست الدراسة أهم القضايا المتابعة من جانب الشباب الجامعي عينة الدراسة للمواقع الخاصة بالقنوات حيث جاء في الترتيب الأول "قضية انهيار الأنظمة العربية" يليها في الترتيب الثاني قضية قتل المتظاهرين" بنسبة ٢٣,٨% وفي الترتيب الثالث "قضية الإصلاح السياسي" بنسبة ١٧,٤%.
- أوضحت الدراسة أهم الأخبار التي تحظى باهتمام المبحوثين بالمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وتمثلت في "السياسية" في

المقدمة بنسبة ٨٩,٩% ثم "الاقتصادية" في المرتبة الثانية بنسبة ٥٠,٧% ثم "الاجتماعية" في الترتيب الثالث بنسبة ٤٧,١% وجاء في الترتيب الرابع "الأمنية" بنسبة ٣٤,٢% وفي الترتيب الخامس "الاهتمامات الإنسانية" بنسبة ٢٣,٥% ثم في الترتيب السادس "العسكرية" بنسبة ٢٢,٧%.

- ركزت الدراسة على أهم أسباب متابعة المبحوثين للمواقع الخاصة بالقنوات التليفزيونية الإخبارية وجاء في المرتبة الأولى من الأسباب "تدافع عن المصالح العربية في المقدمة بنسبة بلغت ٤٢,٦%" يليها "مهتم بهموم الشارع العربي" في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٣٥,٦% يليها "تجسد الطموح العربي وحلم الوحدة العربية" في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٣,١% ثم في الترتيب الرابع "أداتها المشرف في العديد من الأزمات السياسية" بنسبة بلغت ٣٠,٣% وفي الترتيب الخامس "من يرى أنها سبيل لمواجهة التكتلات الدولية" في المرتبة الخامسة بنسبة ٢٧,٢% ثم "مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية كسبيل لمواجهة التوترات الإقليمية" في الترتيب السادس بنسبة ٢٦,٧% ثم في الترتيب السابع "مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية تقوم بها في مجالات عديدة" بنسبة ٢٤,٩% وفي المرتبة الخامسة من يرى "أنها لا شغل بها وقت فراغي" في الترتيب الثامن بنسبة ١٧,١% وأخيراً جاء سبب التواكبي بالأحداث الابتعاد عن المشكلات التي تواجهني بنسبة ٤,٢%.
- عكست الدراسة أن ٢٩,٤% من المبحوثين أعربوا عن استفادتهم بدرجة كبيرة ما تقدمه مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية وأعربت أن ٦٥,٥% منهم يرون "استفدت إلى حد ما" كما أعرب ٥% من المبحوثين عدم استفادتهم منها.
- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائيًا بين نوع المبحوثين (الذكور والإناث) ومدى استفادتهم من ما يقدمه مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية من مضامين مخزنة.
- أكدت الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين الجامعة التي ينتمي لها المبحوثين (القاهرة، عين شمس، ٦ أكتوبر؛ معهد الخدمة الاجتماعية بمدينة نصر).

التوصيات

نخلص من نتائج الدراسات الكمية والكيفية ومقارنة نتائج الدراسة الحالية بغيرها من نتائج الدارسات السابقة إلى مجموعة من التوصيات تسعى الدراسة إلى تحقيقها:

١- تطبيق مبدأ التوازن في معالجة القضايا لإيجابيات وسلبيات المجتمع العربي دون التركيز على سلبياتها بصفة دائمة في المجتمع العربي إيجابيتها التي تساعد على تشكيل وعى نحو العديد من القضايا التي يعانى منها المجتمع.

٢- ضرورة تقديم المواقع الإخبارية الحلول المقترحة للعديد من القضايا التي يعانى منها المجتمع العربي ومتابعة إجراء الحلول .

٣- ضرورة اهتمام مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية بعرض صورة مختلفة لعديد من القضايا وإتاحة الفرصة لعرض وجهات النظر المختلفة نحو ما يعانى منه المجتمع من أمراض مجتمعية وأفات تعطل من حركة التنمية.

***

المقترحات:

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج تثير الباحثة إلى عدد من النقاط المهمة التي تحتاج إلى دراسات مستقبلية في ضوء زيادة الاهتمام القائمين على الإعلام بتقديم وجهات النظر المختلفة نحو العديد من القضايا خصوصا بعد الثورات العربية مما أدى إلى إثارة العديد من القضايا التي من شأنها قامت الثورات العربية.

أ- مقترحات أكاديمية:

١- دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية في التنشئة السياسية للشباب الجامعي.

٢- علاقة تعرض مواقع للقنوات التليفزيونية الإخبارية بالوعي السياسي لديهم.

٣- صورة الأحزاب السياسية كما تعكسها مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية.

٤- صورة أعضاء مجلس الشعب كما تعكسها مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية.

٥- دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية في عرض صانعي القرار في مصر.

٦- دوافع تعرض الشباب الجامعي للمواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية.

ب- مقترحات إعلامية:

- إذاعة وتقديم برنامج على كل موقع خاص بالقنوات التليفزيونية الإخبارية يمثل فيه الضيف "رئيس الدولة" ويمثل مقدم البرنامج أحد أعضاء اللجنة الإعلامية بمجلس الشعب يقوم على طرح أهم الحلول من وجهة نظره لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع ومتابعة أداء الحكومة حتى يكون لدى الرأي العام قناعة بأداء رئيس الدولة ورؤيته نحو أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع.
- بث برنامج يعرض المقارنة بين الثورة المصرية وباقي الثورات للوقوف على مدى إيجابية الثورة المصرية بين باقي الثورات وذلك باستضافة ممثلين لكل حكومة عربية.

المراجع

أولاً: الكتب العربية:

١- ابن عروس محمد: "الأسس الفنية للإذاعتين المرئية والمسموعة" (بنغازي: دار الجماهيرية، ١٩٧٧).

٢- أبو عامود: "العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٠).

٣- أحمد إبراهيم محمود: "حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩).

٤- أحمد بن محمد بن علي: "المصباح المنير"، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧).

٥- أحمد ثابت: "الأزمة السياسية"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢).

٦- أديب حضور: "الإعلام والأزمات"، (دمشق: سلسلة المكتبة الإعلامية، ١٩٩٩).

٧- أماني قنديل: "المجتمع المدني والدولة وملف الإصلاح السياسي"، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد وعلوم سياسية، ٢٠٠٥).

٨- أشرف رجب: "مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط"، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١، ٢٠٠٧).

٩- إمام زكريا: "رؤية استراتيجية للإصلاح في مصر"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥، ط١، ٢٠٠٩).

١٠- السيد أحمد مصطفى عمر: "الإعلام المتخصص"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧).

١١- السيد ياسين: "الوعي القومي المعاصر أزمة الثقافة السياسية العربية"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالهرام، ٢٠٠٣).

١٢- السيد ياسين: "أزمة المجتمع العربي المعاصر غياب الحداثة في عصر العولمة"، (القاهرة: دار الكتب للنشر، ٢٠٠٧).
١٣- الطيب الجولي: "البث الإعلامي عن طريق الأقمار الصناعية"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧).
١٤- بهي الدين حسن: "مصر للمصريين"، (القاهرة: مركز القاهرة، ط١: الدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠).
١٥- حازم منير: "الإعلام والانتخابات"، (القاهرة: المؤسسة المصرية للتدريب وحقوق الإنسان، ٢٠٠٤).
١٦- حسن حنفي: "الأزمة العربية الراهنة"، (القاهرة: الجمعية الفلسفية المصرية، ط١، ٢٠٠٧).
١٧- حازم منير: "الإعلام والانتخابات"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥).
١٨- حلمي شعراوي: "مخطوطات اللغات الأفريقية بالحرف العربي، المعهد الثقافي العربي الأفريقي، مطبعة جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥).
١٩- رفعت السعيد: "الوحدة الوطنية نعم أم لا"، (القاهرة: مكتبة الأسرة، ط١، ٢٠١٠).
٢٠- زكريا إمام: "رؤية استراتيجية للإصلاح في مصر"، (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٩).
٢١- سامح سعيد عبود: "غروب شمس الأنظمة العربية من نهايات القرن العشرين إلى بدايات القرن الواحد والعشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠١٠).
٢٢- سامي الشريف: "الفضائيات العربية"، رؤية نقدية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤).
٢٣- سمير محمد حسين: "بحوث الإعلام"، دراسات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩م).

٢٤- سميرة بحر: "الأقباط في الحياة السياسية المصرية"، (القاهرة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٨).
٢٥- سعيد اللاوندي: "الشرق الأوسط الكبير"، (القاهرة: دار النهضة المصرية، ٢٠٠٨).
٢٦- سيد ياسين: "الحوارات حول المواطنة"، (القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، قسم التنمية الثقافية، ٢٠٠٥).
٢٧- طارق البشري: "القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء، (مكتبة الشروق الدولية، ط١، ٢٠٠٦).
٢٨- صالح خليل: "الاتصال والإعلام في الدول المعاصرة"، (عمان: أرم للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٥).
٢٩- صلاح عيسى: "وطن بلا مواطنين التعديلات الدستورية في الميزان"، (القاهرة: مركز الدراسات، ٢٠٠٣).
٣٠- عاطف الغمري: "أزمة الديمقراطية"، (القاهرة: دار النهضة مصر، ط١، ٢٠٠٤).
٣١- عبد الله بلقيز: "أفريقيا الشرق"، (الدار البيضاء: بيروت، ط١، ٢٠٠١).
٣٢- عاطف الغمري: "الإصلاح السياسي من أين يبدأ"، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط١، ٢٠٠٨).
٣٣- عبد المعطي بيومي: "حوارات حول المواطنة"، (الهيئة القبطية الإنجليزية للخدمات الاجتماعية، قسم البحوث الثقافية، منتدى حوار الثقافات).
٣٤- عبد الله بلقيز: "المعارضة والسلطة في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
٣٥- عبد الله بلقيز: "منشورات الزمن" (الرباط: دار كنوز الأدبية والتوزيع، ط١، ٢٠٠٧).
٣٦- عبد الله بلقيز: "العنف والديمقراطية"، (الرابط: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

٣٧- عبد الله زلطة: "الإعلام الدولي في العصر الحديث"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٠).
٣٨- عبد القادر رزيق المخادمي: "مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف"، (القاهرة: ديوان المطبوعات العلمية، الدار العربية للعلوم، ط١، ٢٠٠٦).
٣٩- عبد المعطي بيومي: "حوارات حول المواطنة"، (الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، قسم البحوث الثقافية، منتدى حوار الثقافات، ٢٠١٠).
٤٠- عزت السعيد: "مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط"، (دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٦).
٤١- عبد الله بلقيز: "في الإصلاح السياسي والديمقراطي"، (القاهرة: دار الحوار للنشر، ٢٠٠٠).
٤٢- عبير عيسى: "الأحزاب السياسية في انتخابات مجلس الشعب"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، ٢٠٠٦).
٤٣- عبد الحكيم عبد الله عمر مكارم: "دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب": (معهد البحوث والدراسات، مصر، ٢٠٠٩).
٤٤- عبد الرحيم طلعت حسن: "علم النفس الاجتماعي المعاصر"، (القاهرة: دار الثقافة للنشر).
٤٥- علي خليفة الكواري وآخرون: "المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٠).
٤٦- علي أومليل: "الثقافة العربية في عالم متحول"، (بيروت: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥).
٤٧- علي حرب: "أزمنة الحداثة الفائقة: الإصلاح والإرهاب ، (بيروت: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥).
٤٨- عمرو حمزاوي: "التعديلات الدستورية"، (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٠).

٤٩- عواطف عبد الرحمن: "قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧).
٥٠- عبد محمد عبد العزيز: "مشكلات الشباب واتجاهاتهم وتوقعاتهم"، (القاهرة: معهد التخطيط القومي).
٥١- فاروق أبو هي: "وسائل الإعلام المرئي وأثرها على شخصية الطفل العربي وثقافته"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٩٩٦).
٥٢- فتحي أبو الفضل وعز الدين حسانين: "دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة، سلسلة الأعمال الفكرية"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤).
٥٣- فيحاء الشيشة: "الأمة العربية الراهنة"، (القاهرة: الجمعية الفلسفية المصرية، ط٢، ٢٠٠٨).
٥٤- فهمي هويدي: "مواطنون لاذميون"، (الطبعة الأولى، ط١، دار الشروق).
٥٥- محمد السيد سليم: "تحليل السياسة الخارجية"، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٧).
٥٦- محمد حسين هيكل: "خريف الغضب"، (القاهرة: ط٤، ١٩٨٣).
٥٧- محمود داود: "التبعية الإعلامية في الشرق الأوسط"، (مؤسسة الكنز الإسلامي المعاصر، غزة، ٢٠٠٨).
٥٨- محمد سالمان طايع: "حوض النيل فرص وإشكاليات للتعاون"، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩).
٥٩- محمد عابد الجابري: "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤).
٦٠- محاسن حاج الصافي: "المسألة الصومالية في كيتيا"، (الخرطوم: دار هيال للنشر والتعليق المحدود، ١٩٩٨).
٦١- محمد علي العويني: "العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات التطبيقية"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٩٩٩).

٦٢- مختار شعيب: "البحث عن مصر، أمة في انتظار التغيير"، (القاهرة: دار نهضة مصر، ط١، ٢٠٠٩).
٦٣- محمد داود: "التبعية الإعلامية في الشرق الأوسط"، (غزة: مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر للدراسات والبحوث، ٢٠٠٨).
٦٤- محمد سالمان طايع: "حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩).
٦٥- مصطفى انطاكي: "العولمة الإعلامية"، (دمشق: مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).
٦٦- محمد سعيد إبراهيم: "حرية الصحافة"، (القاهرة: مكتبة اليوم، ٢٠٠٠).
٦٧- موسى عبد الله عبد الحي: "المدخل إلى علم النفس"، (القاهرة: دار الرفاعي، ط٤، ١٩٨٦).
٦٨- منسي محمود عبد الحليم: "قراءات في علم النفس"، (الإسكندرية، المكتب الحامدي، ١٩٨٢).
٦٩- مني سعيد الحديدي، سلوى إمام: "الإعلام والمجتمع"، (القاهرة: دار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).
٧٠- موسى جواد الموسوي: "الإعلام الجديد"، (جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع، ٢٠١١).
٧١- نصرين عبد الحميد نبيه: "مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق"، (القاهرة: مركز الإسكندرية، ٢٠٠٨).
٧٢- نعيم فيصل المصري: "استخدامات الإعلاميين الفلسطينيين لشبكة الإنترنت"، (المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧).
٧٣- هاني رسلان: "عملية سلام جنوب السودان"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٩).

٧٤- هويدا الرفاعي: "مبادرات الإصلاح"، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٥).
٧٥- وحيد عبد المجيد: "ثورة ٢٥ يناير قراءة أولى"، (مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١١).
٧٦- ولاء البصري: "المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر"، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٥).
٧٧- يحيى الرفاعي: "معالم الإصلاح السياسي المنشود أو الطوفان"، (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٥).
٧٨- لازر لاندشين: "الأنطولوجيا المشروطة للتليفزيون"، ترجمة: أديب خضور، (دمشق: المكتبة الإعلامية، ٢٠٠٠).

ثانيًا: البحوث والدراسات المنشورة بالدوريات العلمية:

١- إبراهيم فرج: "اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام أثناء الأزمات، أزمة تفجيرات دهب نموذجًا"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، ديسمبر، ٢٠٠٦).
٢- اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري: "مركز بحوث الرأي العام محددات السلوك الاتصالي"، دراسة غير منشورة، (القاهرة: اتحاد الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٢).
٣- أشرف جلال حسن: "حدود الحرية والمسئولية المهنية في أداء الشبكات الإخبارية الفضائية العالمية وإثراءها على اتجاه جمهورية الأجانب نحو القضايا العربية"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر، يوليو، ٢٠٠٨).
٤- أيمن السيد عبد الوهاب: "أزمة مياه النيل"، (مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٤، إبريل، ٢٠٠٨).
٥- إيمان نعمان جمعة: "معالجة قناة الجزيرة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، مرحلة ما بعد الحرب، دراسة تحليلية لأخلاقيات الممارسة الإعلامية، المؤتمر العالمي التاسع، (القاهرة: كلية الإعلام، مايو ٢٠٠٣).

٦- أديب خضور: "الفضائيات العربية أصوات واعدة أم واجهة للتشهير غسيل الحكومات والأنظمة العربية، ٢٠٠٩".
٧- أدهم عدنان طبيل: "العالم الحديث في ظل العولمة"، (فلسطين: مجلة الرأي، ٢٥/٥/٢٠٠٧).
٨- إيليا حريف: "الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية"، (المستقبل العربي، السنة، العدد ٢١، مارس، ١٩٨٩).
٩- التقرير الاستراتيجي (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، القاهرة، ٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام.
١٠- السيد المهندس حسن: "مدى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام المصرية أثناء الأزمات.. دراسة ميدانية على طلاب الجامعات"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٠٠).
١١- إياد بندر، منير المجايدة: "المشهد الإعلامي الفلسطيني في الإنترنت"، (تونس: جامعة منوبة، معهد الصحافة وعلوم الأخبار، ٢٠٠١).
١٢- بهجت قرني: "تراجم الاستكشاف الاستراتيجي العربي"، أهمية البعد الثقافي في المهمل" (المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٧).
١٣- باضي رامان: "دور وسائل الإعلام على الرأي العام"، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٨٦١، ٢١/٣/٢٠٠٧.
١٤- بول مرقص: "تطوير وسائل الإعلام العربية"، (مؤتمر إقليمي، دعوة الإلغاء وزارة الاتصالات، مجلة السفير، العدد ١٢٠١٦، ٢٠١١).
١٥- بها عيسى: "شاهد التليفزيون عبر الإنترنت"، مجلة إنترنت العالم العربي، نوفمبر ١٩٩٩.
١٦- تقرير التفتيش: "الولايات المتحدة وزارة الخارجية ومجلس محافظتي البث في مكتب العامة استرجاع ٢٨/٨/٢٠١١".

١٧- جمال عبد العظيم أحمد: "أثر الأيديولوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية.. دراسة مقارنة لموضوعي BBC وقناة العاصمة الإيرانية"، (بحث مقدم، مجلة بحوث الرأي العام، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٧).

١٨- جيهان يسري: "دور التليفزيون المصري في ترتيب أولويات الشباب الجامعي تجاه القضايا العربية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام" (جامعة القاهرة، كلية الإعلام العدد التاسع، أكتوبر، ديسمبر، ٢٠٠٠).

١٩- حدي الكتناوي: "قناة الجزيرة القطرية.. رؤية شاملة"، (مجلة الرسالة، العدد الأول، ٢٠٠٨).

٢٠- حسن مكي محمد أحمد: "قابلية مشروع الدول الكلية للعطاء والاستمرار مجموعة مقالات، جريدة الرأي العام السودانية، مارس وإبريل، ٢٠٠٨).

٢١- حسن الشامي: "أزمة حوض النيل حقائق التاريخ وإقامة المستقبل"، (الحوار المتمدن، العدد ٣٢-٣٧، ٥/١/٢٠١١).

٢٢- خالد ممدوح العزي: قناة BBC البريطانية الفضائية، (الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦٨، ١٩/٧/٢٠١٠).

٢٣- خيري مجد الدين عمر: "الشباب وقضايا المجتمع العربي"، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد الأول، أيلول ١٩٨٣.

٢٤- رياض الصيداوي: هل تشكل قناة الجزيرة الرأي العام العربي أم تنسجم معه، (مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين ٩/٢/٢٠٠٩).

٢٥- سحر خميس، محمد صلاح: "الصورة الذهنية لقناة الجزيرة والجزيرة الدولية لدى الشباب الجامعي.. دراسة ميدانية على طلبة جامعتي قطر واليرموك، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلد الثامن، العدد الأول، يناير، مارس ٢٠٠٧).

٢٦- سوزان يوسف القليني: "استخدامات الجمهور العربي للقنوات الفضائية في عصر العولمة"، دراسة مقارنة بين القنوات العربية والأجنبية في مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد الرابع، (القاهرة: جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠٠٢).
٢٧- شنذي الحسين: "دراسة عن مفهوم القيم والاتجاهات والرأي العام"، (ملتقى حضرموت للحوار العربي، ٢٠٠٥).
٢٨- شريهان توفيق، وسيرين كدواني: "المدونات السياسية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة"، بحث مقدم إلى مؤتمر الإعلام والبناء الثقافي في حقوق المواطنة، (جامعة أسيوط: كلية الآداب، قسم الإعلام، شباط ٢٠٠٨).
٢٩- صفا فوزي: "دور وسائل الاتصال في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور المصري نحو الانتخابات الرئاسية الأمريكية نوفمبر ٢٠٠٨"، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المجلة المصرية للبحوث والإعلام، ديسمبر ٢٠٠٨).
٣٠- عادل عبد الغفار: "تقويم الأداء المهني للقنوات الفضائية الإخبارية العربية في ضوء آراء من الناحية الإعلامية المصرية"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول للاتحاد وسمية الدولية لعلوم الإعلام"، الفضائيات ومتغيرات العصر، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، يناير ٢٠٠٥).
٣١- عادل عبد الحميد: "مشكلات الشباب العربي واقعها وأساسها"، (بغداد: مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد الأول، ١٩٨٣).
٣٢- عبد الحميد قنديل: "حوار مع الناطق الرسمي باسم حركة كفاية المصرية"، (صحيفة جرائدية، ٧ يونيو ٢٠٠٥).
٣٣- عبد الملك رومان: "الإعلام العربي وتحديات العولمة الإعلامية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (المؤتمر الوطني للمعلومات، ٢٠٠٤).

٣٤- عبد الواحد مشعل: "الجهاز المدني والتنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية المعاصرة"، (مجلة البحوث العاشرة، ٢٠٠٤).
٣٥- عبد الله زلطة: "مستقبل القنوات الفضائية الإخبارية كما تراه البنية التحتية الصحفية في مصر"، المؤتمر العلمي الحادي عشر (مستقبل وسائل الإعلام العربية، الجزء الثاني، جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).
٣٦- عزة مصطفى الكحكي: "حدود الحرية والمسئولية كما يراها القائم بالاتصال بقناة الجزيرة الإخبارية"، (المؤتمر الدولي، الإعلام بين الحرية والمسئولية، يوليو ٢٠٠٨).
٣٧- عصام نصر سليم: "حدود حرية الرأي في ساحات الحوار العربي على الإنترنت"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع، الإعلام وحقوق الإنسان العربي، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠١).
٣٨- علي بن شويك: "الإعلام والاحتراف النفسي مستوى الضغوط المهنية في المؤسسات الإعلامية في المملكة العربية السعودية، (مجلة الدراسات، جامعة الرياض، ٢٠٠١).
٣٩- علي جمعة: "دور الشباب في بناء الأمة"، (الأهرام الرقمي، ٢٠١٠).
٤٠- فؤاد الفكري: "التعليم والإعلام وتشكيل الوعي الثقافي للطفل"، (المؤتمر العلمي الأول، كلية رياض النشء، ١٩٩٦).
٤١- فيصل محمد صالح: "الأبعاد المتعددة للصراع بين جنوب وشمال السودان الثابت والتحول وجدل الهوية"، ورقة مقدمة إلى ندوة اتفاق سلام جنوب السودان: الآثار الداخلية والإقليمية والدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالاشتراك مع مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤).
٤٢- فهد بن عبد العزيز العسكري: "التعامل الإعلامي مع قضايا الإرهاب في المملكة العربية السعودية"، (جامعة القاهرة: كلية

الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٠٠٥).

٤٣- ماجدة مراد: "مصداقية القنوات الفضائية الإخبارية وعلاقاته بالرؤية التحتية الجامعية لحرية الإعلام، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة"، (جامعة عين شمس، كلية التربية النوعية، العدد السادس، إبريل ٢٠٠٨).

٤٤- شاهيناز رمزي: "التأثير المعرفية لاعتماد الشباب الجامعي على القنوات الفضائية الإخبارية كمصدر للمعلومات"، (جامعة المنيا: كلية الآداب، العدد ٤٧، ٢٠٠٣).

٤٥- مجلس حكام الإذاعة: "للعثور على وسائل الإعلام الحق الحصول على الرسالة في الشرق الأوسط PDF في مجلس الشيوخ الأمريكي"، ٢٩ إبريل ٢٠٠٤.

٤٦- محمود أحمد أبو زيد: "اعتماد المواهب على القنوات الإخبارية في متابعة الأحداث والقضايا السياسية"، (كلية الإعلام: المجلد السادس، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٥).

٤٧- محمد علي جادين: "التنوع الثقافي والوحدة الوطنية والهوية القومية في السودان بدون العروبة والأفريقية هل هناك أمن للتكامل، جريدة القدس العربي، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣.

٤٨- مصر ودول حوض النيل: "علاقات ممتدة تقرير معلوماتي شهري صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء المصري، العدد ٢٥، السنة الثالثة، يناير ٢٠٠٩.

٤٩- منى مكرم عبيد: "المواطنة العلمية"، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلة الاستراتيجية، العدد ١٥، السنة الثامنة، مارس ٢٠٠٦).

٥٠- نبيل تركي: جريدة أخبار اليوم، العدد ١٨٥٨٤، السنة ٦٠.

٥١- نهى عاطف العبد: "استخدامات الجمهور المسيحي للقنوات الفضائية المسيحية والإشباعات المتحققة منها"، بحث مقدم (جامعة القاهرة،

كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن، ٢٠٠٧):

٥٢- نهى عاطف العبد: "المعايير الأخلاقية والسلوكية التي يكتسبها المراهقون من البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية التي تقدم مضمونًا أمنيًا، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، العدد التاسع والعشرون: يناير، مارس ٢٠٠٨).

٥٣- نور الدين الميلادي: "الأخبار التليفزيونية الفضائية العربية الشاملة في بريطانيا، مقارنة قناة الجزيرة، بي سي وشبكة سي، المجلد ٣٤، رقم ٦ أغسطس: ٢٠٠٦).

٥٤- وحيد عبد المجيد: "ديلي ستار ٢٠٠٨/٥/١٠".

٥٥- وحيد عبد المجيد: "ائتلاف جمال مبارك"، ٢٠١٠/٨/٢٠ المصري اليوم.

٥٦- وحيد عبد المجيد: مصر والعدوى التونسية، المصري اليوم ٢٠١١/١/١٤.

٥٧- وحيد عبد المجيد: "نهاية الإهانة"، ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، العدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١.

٥٨- وجدي حلمي عيد عبد الظاهر: "نظرية الاعتماد وسائل الإعلام"، (جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١٠).

٥٩- وليم زارتمان: "المعارضة كدعامة للدولة، السنة ١٠، العدد ١٠٨ فبراير ١٩٨٨).

٦٠- هدى علي علوي: "دور الإعلام العربي في تعزيز ونشر الاتجاهات المعاصرة"، (مؤتمر الأسرة والإعلام العربي، معهد الدوحة الأولى للدراسات الأسرية والتنمية، مايو ٢٠١٠).

٦١- هاني عياد: "حوارات حول المواطنة"، (الهيئة القطرية الإنجيلية، سلسلة إصدارات منتدى حوار الثقافات، العدد ٣٢، ٢٠٠٤).

٦٢- هويدا مصطفى: "دور الإعلام في الأزمات الدولية"، (مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ٢٠٠٠).
٦٣- هويدا مصطفى: "المعالجة الإخبارية لأحداث الحرب على العراق في الفضائيات العربية"، المؤتمر العلمي الأول لإعادة الدولية لعلوم الإعلام، (الدولية لعلوم الإعلام: القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).

ثالثًا: الرسائل العلمية غير المنشورة:

١- أريج فخر الدين: "القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).
٢- إبراهيم حمد المبرز: "القنوات الفضائية وتأثيرها على منظومة القيم الاجتماعية لدى طلاب الثانوية العامة بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع، ٢٠١١).
٣- أسامة غازي المدني: "استخدامات الشباب السعودي الجامعي"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٩).
٤- أماني عبد الهادي الجوهري: "الأداء الحكومي والاغتراب السياسي في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤).
٥- أمل الحجار: "اتجاهات الصحفيين في قطاع غزة نحو المواقع الإخبارية الإلكترونية.. دراسة ميدانية"، (غزة: قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥).
٦- أطلال ناصر أحمد العزاوي: "اتجاهات الشباب العربي نحو الصحافة الإلكترونية"، رسالة ماجستير السدانمارك، (الأكاديمية العربية المفتوحة في التعدين، ٢٠١٢).

٧- جيلان محمود عبد الرزاق مشرف: "أساليب تغطية القضايا في برامج الرأي المذاعة على الهواء Talk Show في القنوات الفضائية العربية رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٤).
٨- حسن محمد منصور: "الإعلام في شبكة الإنترنت"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الأزهر، قسم الإذاعة، ٢٠٠٧).
٩- حنان إسماعيل: "المعالجة الإخبارية للقضايا العربية في شبكة CNN الأمريكية واليونيوز الأوروبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١).
١٠- خالد صلاح الدين: "دور التليفزيون والصحف في تشكيل المعلومات والاتجاهات للجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠١).
١١- داليا إسماعيل: "التطورات وحدود الأخبار المباشرة على الإنترنت في العالم العربي"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة لندن: كلية جولد سميث، ٢٠٠٤).
١٢- ريهام سامي حسين يوسف: "دور البرامج الحوارية في القنوات الحكومية والخاصة في ترتيب أولويات القضايا المجتمعية لدى الجمهور المصري": رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: ٢٠٠٨).
١٣- رشا محمد عاطف محمود الشيخ: المعالجة الإخبارية لسيادة مصر الخارجية في القنوات الفضائية الإخبارية وعلاقاتها بإدراك طلاب الجامعة لها "رسالة دكتوراه غير منشورة" (جامعة عين شمس: معهد الدراسات العليا للطفولة، ٢٠١٠).
١٤- ريم إسماعيل عبود: "العلاقة بين التقنيات الحديثة المستخدمة في القنوات الإخبارية العربية ومستوى المعرفة لدى الجمهور العربي حول الأحداث الجارية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٨).

١٥- سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود: "الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي"، رسالة دكتوراه منشورة (المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، ٢٠٠٦).
١٦- صلاح رشاد الدواوسة: "استخدامات الجمهور الفلسطيني للقنوات الفضائية والإشباعات المستحقة منها"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٣).
١٧- صفا محمد عثمان: "دور قناة النيل الإخبارية في ترتيب أولويات القضايا السياسية لدى عينة من طلبة الجامعات"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٢).
١٨- صلاح أبو صلاح: "اتجاهات طلبة الإعلام في جامعات غزة نحو المواقع الإخبارية الإلكترونية"، (غزة: قسم الصحافة والإعلام، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٣).
١٩- عائض بن مرزوق الحرس: "درجة التسييس والأدلة في قناة الحرة، دراسة تحليل مضمون الأخبار قناة الحرة التليفزيونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الملك سعود: كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠٠٤).
٢٠- عبد الله عبد الله محمد: "دور نشرات الأخبار في قناتي الجزيرة والإخبارية وCNN في معالجة القضية الفلسطينية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية الآداب، ٢٠٠٧).
٢١- علي بن محمد لمرهون: "استخدامات النخبة العمانية للقنوات الفضائية العربية والأجنبية والأشباعات المتحققة منها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٠).
٢٢- عماد خالد رحمة: "دراسة الإعلام في الوطن العربي ودوره في تشكيل الوعي"، السبت ١٠ يونيو ٢٠١١.

٢٣- فارس حسن شكر المهداوي: "صحافة الإنترنت"، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ٢٠٠٧.
٢٤- لمياء سمير: "تأثير التعرض للأخبار والبرامج الإخبارية بالقنوات الفضائية على المستوى المعرض للجمهور المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠٧).
٢٥- محمد أحمد فضل الحديدي: "أثر النص الخبري في معارف واتجاهات القراءة نحو القضايا البارزة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٤).
٢٦- محمد سالم العكاري: "تناول الفضائيات العربية الدينية لقضايا الحجاب"، بحث منشور في متطلبات أداة الإعلام الدولي، (جامعة طرابلس: كلية الفنون والإعلام، قسم الدراسات العليا، ٢٠١١).
٢٧- محمد عبد الوهاب الفقيه: "العلاقة بين الاعتماد على القنوات التليفزيونية الفضائية ومستويات المعرفة بالموضوعات الإخبارية في المجتمع اليمني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٢م).
٢٨- محمد هلال محمد سيد: "دور القنوات الفضائية في إمداد الجاليات العربية في مصر بالمعلومات السياسية"، رسالة غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٧).
٢٩- موسى سليمان القعايدة: "دور وسائل الإعلام في توعية الشباب الجامعي العربي التحديات الثقافية التي تواجه الأمة العربية في عصر العولمة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٨).
٣٠- نشوة سليمان محمد عقل: "تقسيم نشرات الأخبار في قناة النيل الإخبارية المتخصصة"، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٢).

٣١- نوال عبد الرازق عسكر: "استخدام الجمهور في دولة الإمارات العربية المتحدة للقنوات الإخبارية العربية وتأثيرها على اتجاهاتهم نحو القضايا العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٠).
٣٢- نهى عاطف العبد: "دور نشرات الأخبار في القنوات الفضائية الإخبارية في ترتيب أولويات الجمهور المصري نحو القضايا المصرية والعربية والدولية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٦).
٣٣- وليد محمد عمشة: "أثر التكنولوجيا المستخدمة في جمع وتقديم الأخبار على شكل ومضمون الخدمة الإخبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١)، ص٥١٤-٥١٨.
٣٤- هاني رضا عبد المقصود مصطفى: "معالجة القضايا السياسية الداخلة في المضمون الإخباري بالقنوات الفضائية العربية الرسمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام: قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠٠٩).
٣٥- هبة ربيع: "استخدام الشباب للمواقع الإخبارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس: كلية الآداب، ٢٠٠٩).
٣٦- هبة شاهين: "استخدامات الجمهور المصري للقنوات الفضائية العربية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠١).
٣٧- هبة يحيى عطية: "المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في وسائل الإعلام في قناة TV5 الدولية وقناة الجزيرة القطرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، دراسة تحليلية وميدانية (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠٠٥).

٣٨- هناء الجوهري: "استجابات الشباب المصري لشبكة الإنترنت"، الندوة السنوية السابعة بقسم الاجتماع، (مركز البحوث، جامعة القاهرة، كلية آداب القاهرة، ٢٠٠١).
٣٩- هويدا محمد رضا: "القنوات الفضائية وعلاقاتها باتجاهات النشء نحو العنف"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٢٠٠١).

المراجع الأجنبية:

1 - Albert C. Gunthery, 'Biased Pressor Bioased Public: Atitudes toward nedia coverage of Social Group" Public Opinion Quarterly, Vol 56No 2 1992, pp 197-165

2- Duhe, SF & Zoch, LM (1999): Framing the media sagen da duringa crisis Public Belation Quarterly, 92-95.

3- Eltuhami, Handis, A content and Textual a halysis of the" BBC world news" and CNN Head line News" on line services: frames and new sources in coverage of hese cond palestiniah intifad. M. Aflorida Atlantic University, 2003.

4- El vis Paerline Charles. "Colleges students" new medils processing and dependency: the influence of Gender and implication for education, PhD. Abstract (U.S.A.: Syracuse University 1993).

5- Fawzy Wansour, the Arab Word Nation, State and Demoncracy (London, New York: Zed Books, 1992).

6- GRAND. Woy En. Orient Verites lobjectifsel rependassion.

7- Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, Explaining the Democracy Deficit in the Arab World" Quarterly Review of Economics and Finance, Vol 46, no.5 (Fe bruary 2007) p. 8.1.

8- L'Berry "Developing Children and Uulticu ltural Atttitudes the 2003 systemic psychosocial influences television portrayals in multimedia p 360-66 Phsociety cultural diversity.

9- Markus Selifert & Marco Brauer (2006). 'Web 2005, Abreathrough for political on line. Communication, Mmlpirical HS for the use of new political participation from on the proposal for the conference" towards a social science at web 20 available at http//www.scale.cota.

10- Michael Morgan and Jameshanahl television and the cultivation of folitiacal Attitedes in Argentina Jouphal of Communication, Vol 191 (1999) p 20.

11- Nazih Ayubl, Over-Stating the Arab State: Policitics and society in the middle East London: Ibtauris, 1995.

12- Kim, Nam-Doo, Making new out of Al-Jazeera: A comparative content analysis of American and British Press coverage of event and issues in volving the Arab Media, PhD, the University of taxas at Austri, 2006.

13- Joan Pere Plazai fontand Dondoy Rgis, Vchoesthery and its Application in political Science" 7 PCA AIS Congres 9-13 JUV-2006.
14- Pouvior Politet Classes Sociales Parisulaspero, 1980.
15- Yeslam Alsaggaf (2009): The effect of online community off line community in Saudi Arab the electronic De Veloping Journal of Information system in countries.

مواقع الإنترنت:

1- www.Aidiuarsat.com may/2008.
2- www.wikibedia.com. 16/9/2011
3- www.aljazeera.net.2002.
4- www.adelfawzy.com2/l 172011.
٥- موقع موجتل ٢٥/٥/٢٠٠٨.
6- www.rasoullah.net
7- www.almaraka.net.
8- www.AdelNorEldin.com
9- www.Alftoda.com 14/2/2011.
10- www.layalinaProductions.coml 8/6/2009.
11- www.alarabiya.net.2/11/2004.
12- www.aljazeera.netnews 12/10/2001.
13- www.asharaalawsat.com/details.asp7section.
14- www.annabbaa.or/nabanews/Iraq.
15- www.kholla.com5/8/2009.
16- www.AdelrourEldin.coml/10/2011.

17- www.ASBARCe'Nterstuidies Research Communica tion.coml2/2/2007.
18- www.anhri.net21/6/2001.
19- www.aljazeera.net.
20- www. QatarNews Agency. com25/ 11 72011
2 1 - www. AalamAbnmasar200 1 .com
22- www.almanar.org موقع المنارة على شبكة الإنترنت
23- www.onaizah.net مركز عنيزة
24- www.ameinfo.com6may2006.
25- www.inaglobal.com4/!l/2010.
26- www.alamindustry 1/1 1/2011.
27- www. worldAssoicationofArabtrans 1 4tor. 2/2/2009.
28- www.massmediadepend.com.
29- www.communication ANBARMONte DA. Com 8/6/2009.
30- www.tvauran.com.
31- www.google.com30/I 1/2010.
32- www.papress.com22/4/2006 موقع وكالة فلسطين برس
33- www.mic.pal.info
34- www.amin.org 22/4/2006 موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي
35- www.Islam online net 26/4/2006
36- www.Islamonlinenet 26/4/2006
37- www.alrames.net.
38- www.Shbab.life.comlO/7/2010
39- www.Renad.com2/4/2008.

40- www.mosawy.org.
41- www.swmsa.net2/872005.
42- www.Almoltaa.com
٤٣- موقع التجمع القومي الديمقراطي ١/١١/٢٠١١.
44- www.rasoallallah.net
45- www.aemb.aemb 17/9/2011
46- www.Egyptelections.com21/1/2011

الفهرس

الموضوع	صفحة
المقدمة	٥
الفصل الأول : دور مواقع القنوات التليفزيونية الإخبارية في تشكيل الاتجاهات نحو القضايا السياسية	٧
الفصل الثاني: ملامح لبعض القضايا السياسية البارة خلال فترة الدراسة	٤١
الفصل الثالث : نتائج الدراسة التحليلية والميدانية	٨٧
خاتمة الدراسة	١٤٥
التوصيات	١٤٧
المراجع	١٤٩

Bibliotheca Alexandrina
1212208

I.S.B.N.978-977-276-654-3

المكتب العربي للمعارف

6 222008 910257